

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

مجلس الإدارة	11
كلمة رئيس مجلس الإدارة	13
تقرير الحوكمة لعام 2020	17
أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2020	33
خطة العمل لعام 2021	47
تقرير مدقق الحسابات المستقل حول القوائم المالية الموحدة لعام 2020	49
القوائم المالية الموحدة والإيضاحات المرفقة بها للعام 2020	54
الإفصاحات الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية	194
ملحق: دليل الحاكمية المؤسسية	

شركة مساهمة عامة محدودة تأسست بتاريخ 1967/10/25

سجل تجاري رقم 108

رأس المال المدفوع 150 مليون دينار أردني

عضو مجموعة (كيبكو) - الكويت

رؤيانا...

أن نكون أحد البنوك العربية الرائدة في تقديم الخدمة المصرفية الشاملة والتميزة بما يواكب آخر مستجدات الصناعة المصرفية والتجارة الإلكترونية في العالم.

رسالتنا...

نحن مؤسسة مصرفية أردنية، تقدم خدماتها الشاملة بجودة ومهنية عالية وتسخر قدرات جهازها الوظيفي وإمكاناتها التكنولوجية المتطورة بكفاءة عالية لتحسين مستوى الخدمة المقدمة لجمهور المتعاملين معها، وتوسيع وتنويع قاعدة العملاء من مختلف القطاعات الاقتصادية الأردنية والعربية، بما يحقق عائداً مجزياً للمساهمين ويعمل في الوقت نفسه على تنمية الإقتصاد الوطني ورفاه أبناء المجتمع المحلي.



حضرة صاحب الجلالة
الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم



حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



حضرة صاحب السمو
الأمير الحسين بن عبد الله الثاني
ولي العهد

مجلس الإدارة

- **رئيس مجلس الإدارة**
 - **دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي**
ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت
- **نائب رئيس مجلس الإدارة**
 - **السيد فيصل حمد مبارك العيار**
- **الأعضاء**
 - **السيد مسعود محمود جوهر حيات**
ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت
 - **السيد طارق محمد يوسف عبد السلام**
 - **السيد محمد عدنان حسن الماضي** - لغاية 2020/6/16
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
 - **السيد نضال فائق محمد القبيج** - اعتباراً من 2020/6/17
ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
 - **الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس**
ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت
 - **السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي**
ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات
 - **السيد بيجان خسرو شاهي**
ممثل Odyssey Reinsurance Co. - الولايات المتحدة
 - **معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر**
 - **السيد هاني خليل عبد الحميد الهنيدي**
 - **السيد ماجد فياض محمود برجاق**
 - **الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان**
 - **معالي السيد مروان محمود حسان عوض**
- **أمين سر مجلس الإدارة**
 - **السيد سهيل محمد عبد الفتاح التري**
- **مدقق الحسابات**
 - **السادة برايس وترهاوس كوبرز «الأردن»**

الملك عبد الله الأول بن الحسين

ملك ومؤسس المملكة الأردنية الهاشمية بعد الثورة العربية الكبرى. ولد عام ١٨٨٢، وقدم إلى معان عام ١٩٢٠ بعد محاولة محاربة الفرنسيين في سوريا، وقام بتأسيس إمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، وتشكلت الحكومة المركزية الأولى في البلاد في ١١ نيسان ١٩٢١ برئاسة رشيد طليح



كلمة رئيس مجلس الإدارة

حضرات السادة المساهمين الكرام،

أرحب بكم أجمل ترحيب، ويسعدني أن أقدم لكم باسمي وباسم زملائي أعضاء مجلس الإدارة التقرير السنوي عن نتائج أعمال البنك، وإنجازاته، والقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 2020/12/31.

شهد العالم في عام 2020 أوقاتاً صعبة وغير مسبقة جزاءً جائحة كورونا وأثارها السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والقطاع الصحي والأنشطة الاجتماعية والتعليم والسفر. وتباينت التوقعات بين الإيجاب والسلب حول عمق آثار الجائحة وحالة عدم اليقين بتطورها وانتشارها، فتذبذبت القرارات بين الفتح حيناً والإغلاق كلياً أو جزئياً أحياناً أخرى، فزادت الشكوك حول فرص تعافي الاقتصاد ومدى قدرته على الاستجابة السريعة، مما أربك المشهد العام على المستوى العالمي والمحلي.

ومع نهاية العام، ظهر ما يبعث على الأمل بتجاوز هذه المرحلة الدقيقة والعصيبة، فتسارعت الجهود والتجارب لإنتاج لقاح للفيروس، وتمكن عدد من شركات الأدوية العالمية من إنتاج والبدء بتوزيع اللقاحات، مما أنعش الآمال بعودة مختلف القطاعات إلى مسار التعافي بسرعة أكبر من المتوقع.

وكان من الممكن أن تكون النتائج أسوأ بكثير لولا المبادرات والاستجابات العاجلة وغير المسبوق على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والإجراءات التنظيمية في معظم الدول، مما حافظ على الدخل المتاح للأسر، وحماية التدفقات النقدية للشركات، ودعم إتاحة الائتمان والتخفيف من الخسائر الاقتصادية دون إنهاؤها.

ومع ذلك، تشير توقعات النمو إلى فجوات سلبية كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع في معدلات البطالة في عام 2020 و 2021 وعبر كل من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، مما ينبئ بطول الفترة الزمنية اللازمة لعودة الاقتصاد العالمي إلى ما كان عليه قبل الجائحة.

محلياً، لم يختلف الوضع العام في الأردن والأداء الاقتصادي

في عام 2020 عن الأوضاع في المنطقة والعالم، حيث تشابهت الآثار الناجمة على جائحة كورونا والتداعيات وإن تباينت الإجراءات.

في منتصف الشهر الثالث من عام 2020 طبق الأردن إغلاقاً شاملاً امتد لأكثر من شهرين تبعه إغلاقات شاملة وجزئية امتدت على فترات، مما أثر بشكل واضح على أداء مختلف القطاعات، وكان للإجراءات الحكومية المتلاحقة بعض الأثر في جهود السيطرة وإدارة الأزمة، غير أن الأوضاع المعيشية والاقتصادية تعمقت وذلك لعدم قدرة الحكومة على القيام بالدعم المطلوب وذلك لانعدام الملاءة المالية.

كان من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الأردني قبل الجائحة نسبة نمو إيجابية وهذا ما حصل في الربع الأول من العام، إلا أنه ومع بداية الجائحة أعيدت التقديرات لتتراوح النسبة بين سالب 3.5% وسالب 5%، وتظل هذه الأرقام أفضل بكثير من معدلات الانكماش في عدد من الدول المجاورة.

وعلى ضوء التطورات ورفع قدرات القطاع الصحي وتنامي الالتزام بإجراءات الوقاية والمحافظة على معدلات متدنية نسبياً في عدد الإصابات بالفيروس، بدأ العديد من القطاعات الاقتصادية بالعودة إلى مسارها الإيجابي تدريجياً، لذا فمن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو لتسجل حوالي 2.5% في عام 2021.

وهنا لا بد من وقفة تقدير واعتزاز، لمبادرات التضامن والتعاون التي قدمتها مختلف الجهات الرسمية والخاصة وعلى رأسها مبادرات البنك المركزي الأردني والسرعة في وضع إجراءات وحلول كفيلة بتوفير السيولة في الاقتصاد، وتخفيف الضغوط التي واجهت مختلف القطاعات، من خلال توفير نوافذ تمويلية بأشكال مختلفة، وتخفيض أسعار الفوائد وتأجيل أقساط قروض الشركات والأفراد، كما قامت البنوك بتأكيد دورها الريادي في دعم الاقتصاد وحماية العملاء وأنشطتهم المختلفة، ولا ننسى المساعدات الطارئة التي تلقتها الخزينة من دول أجنبية ومن صندوق النقد الدولي والتي كان لها أثر كبير في الحفاظ على قدرة الدولة للوفاء بالتزاماتها الأساسية على ضوء انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة تراجع نشاط الشركات بدرجة كبيرة.

التحديات كبيرة وتبعات الجائحة وآثارها لا تزال قائمة وقد تمتد لما بعد عام 2021، الأمر الذي يستدعي تكاتف القطاع الحكومي والخاص لوضع خطة وطنية شمولية للنهوض بالاقتصاد وفق أسس علمية وموضوعية وبرامج تحفيزية وإخراج مفهوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص إلى حيز التطبيق العملي بعد أن ظل شعاراً ترويجياً دون أثر واضح وملموس على مدى السنوات الماضية.

القطاع المصرفي الأردني

كان أداء القطاع المصرفي في عام 2020 معقولاً على الرغم من كل التحديات التي واجهها الاقتصاد الأردني. فمؤشرات الكفاءة بالبنوك سجلت مستويات جيدة باستثناء مؤشرات الربحية التي أظهرت تراجعاً حاداً نتيجة ارتفاع المخصصات المرصودة لمواجهة الارتفاع بمخاطر الائتمان.

وأظهرت البنوك خلال الفترة قدراً عالياً من الحصافة والالتزام والتناغم مع متطلبات إدارة الاقتصاد وتعزيز استقراره. فقد ارتفعت الودائع لدى البنوك مقارنة عما كانت عليه العام الماضي لتبلغ 36.79 مليار دينار بزيادة 5%، كما نمت التسهيلات بحوالي 6% عن العام السابق لتبلغ 28.6 مليار دينار، وهو ما يؤكد استمرار دعم البنوك بقوة لمختلف القطاعات الصناعية والتجارية.

إن الآثار بعيدة المدى للجائحة على أداء البنوك لم تظهر بصورتها النهائية بعد، وربما ستعمق وتكون لها آثار مستقبلية مؤلمة أكثر مما هي عليه الآن، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وستكون أكثر حدة محلياً لصغر حجم الاقتصاد الوطني. فغدت قطاعات الأعمال التي كانت تعاني من مشاكل السيولة تعاني من مشاكل الملاءة ونحن نرى الكثير من الشركات وقطاعات الأعمال تتجه لتصفية أعمالها أو مغادرة البلد تاركين ورائهم التزامات هائلة تجاه البنوك مما يلزم البنوك لمضاعفة المخصصات المرصودة مقابل تلك الالتزامات الأمر الذي سينعكس سلباً على توظيفاتها ونتائجها وأرباحها ومساهماتها في دعم سوق العمل والتشغيل ورفد إيرادات الخزينة من الضرائب.

في كل الأحوال، يظل هاجس الحفاظ على ملاءة ومتانة الجهاز المصرفي وعدم المخاطرة به، هو الأمر الأهم والأولوية الأولى لدى البنك المركزي الأردني وإدارات البنوك العاملة في الأردن.

أداء البنك في عام 2020

عمل البنك خلال العام على متابعة تطورات الوضع الاقتصادي في المملكة ومراقبة مدى قدرة القطاعات المختلفة على الاستجابة لآثار الجائحة على تلك القطاعات وما سترتب عليها تبعاً لذلك من حيث إمكانية الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية تجاه البنك، بالإضافة إلى متابعة العملاء لتحديد مدى الاستجابة المطلوبة من قبلنا لأية تعثرات سواء التي تحققت خلال الجائحة أو المهددة بمخاطر التعثر لاحقاً، وما يصاحب ذلك من انخفاض في القيمة التقديرية لضمائناهم. تم احتساب وتجنيد المخصصات الكافية مقابل التسهيلات المباشرة وغير المباشرة الممنوحة، كما تم رصد مخصصات مناسبة تحوطاً لانخفاض قيمة عدد من الأصول الاستثمارية في الخارج نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بعض الدول وانخفاض تصنيفها الائتماني.

حافظ البنك خلال عام 2020 على مستوى نتائج أنشطته الرئيسية مقارنة بالعام السابق، حيث زاد إجمالي الموجودات بنسبة 2% ليلبلغ 2,810 مليون دينار، وارتفع إجمالي ودائع العملاء ليسجل 1,878 مليون دينار بنمو حوالي 1% بينما بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة بالصافي 1,557 مليون دينار كما في 2020/12/31 مقارنة بـ 1,574 مليون دينار بنهاية العام 2019. وقد بلغ معدل كفاية رأس المال لدى البنك 19.38% وهو أعلى من المتوسط السائد في القطاع المصرفي والبالغ 16.7%.

وفي المحصلة ونتيجة لانخفاض أسعار الفوائد والعمولات والارتفاع الفعلي لكلف المخاطر وحجم المخصصات المأخوذة فقد انعكس كل ذلك على نتائج السنة التي سجلت خسارة مقدارها 4.5 مليون دينار.

وبناء على ما تقدم، فإن البيانات المالية للفترة المنتهية في 2020/12/31 تأتي منسجمة مع الواقع والظروف الراهنة، وتعكس توجهات الإدارة العليا وسعيها لمواجهة أي تعثرات غير محسوبة، آخذين بعين الاعتبار الالتزام بالمحافظة على الاستقرار وتمتين المركز المالي للبنك بالشكل الذي من شأنه أن يعزز قدرة البنك على التعامل مع كافة السيناريوهات التي ستحددها فترة امتداد الأزمة.

في عام 2020، واستجابة لتعليمات البنك المركزي الأردني، قررت الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها المنعقد في 2020/5/4 عدم توزيع أرباح نقدية للمساهمين عن عام 2019، وبالمقابل قررت الهيئة زيادة رأسمال البنك من (100) مليون دينار إلى (150) مليون دينار وذلك عن طريق

رسملة (50) مليون دينار من الاحتياطي الاختياري وتوزيعها كأسهم مجانية للمساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم، وقد قوبلت هذه الخطوة باستحسان وإشادة المساهمين.

عملت إدارة البنك خلال عام 2020، وبكل جهد ممكن لتحويل التحديات التي فرضتها الجائحة إلى فرص واستخلاص كل ما يمكن من إيجابيات، فتركزت الجهود على أعمال التطوير والتحديث وإعادة الهيكلة التي شملت كافة أوجه أعمال البنك، وكان لمشاريع تطوير البنية التكنولوجية بالبنك الحصة الأكبر من هذه الجهود فتم البدء بأعمال التجديد الشامل لمركز البيانات باعتباره العنصر الأساس لإدارة الأعمال في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة على المستوى العالمي، وقد شمل ذلك مواقع مركز البيانات الأصلية والرديفة، والأجهزة والأنظمة والشبكات، إضافة إلى البرامج والتطبيقات المصرفية والإدارية مع إعطاء الأولوية للأمن السيبراني الذي ازدادت مخاطره في الآونة الأخيرة. وكنا جريئين للغاية بالتوجه لبناء بنية تحتية فعالة للارتقاء بأعمال وخدمات البنك إلى أعلى المستويات محلياً وعالمياً.

وترافقت جهود التطوير والتحديث في الجانب التكنولوجي مع جهود مماثلة في الجانب الإداري والتنظيمي بهدف رفع كفاءة الأداء وتحسين الإنتاجية، فتم إجراء تغييرات تنظيمية وإعادة هيكلة للإدارة العليا ولبعض الوحدات ومراكز العمل مع الاستفادة القصوى من التطبيقات المساعدة في أداء الأعمال عن بعد للعديد من الوظائف، وحققت هذه الترتيبات نتائج مميزة منذ الأيام الأولى لبدء الجائحة.

كما كان هناك الكثير من النقاط الجيدة العام الماضي، على الرغم من كل التحديات. ومن أهم هذه النقاط هي زيادة التشديد من ناحية المصاريف ومن بينها كلفة الأموال، وكذلك العمل الجاد للتخلص من الموجودات غير العاملة ومعالجة الديون المتعثرة وهذه من التحديات المستمرة في الفترة القادمة، كما تمكنا من تعزيز أعمال الشركات الصغيرة والعمل على إحداث نقلة نوعية في نموذج عملنا لتعزيز نشاطنا في قطاع التجزئة والأفراد والتخفيض التدريجي لتركزاتنا في قطاع الشركات.

ومع كل التحديات والظروف، سيواصل البنك الأردني الكويتي القيام بدوره المعهود في دعم الاقتصاد الأردني والاستجابة للجهود الحكومية الهادفة للتخفيف من آثار الجائحة على النشاط الاقتصادي والمواطنين نتيجة الأوضاع السائدة وما قد يستجد في الفترة القادمة وما

ستحمله من تبعات يصعب تحديد آثارها، والتي سيتم مراقبتها والتعامل معها بموضوعية وبالمهنية والحصافة المعهودة.

وفي الختام، أتقدم ببالغ الشكر والامتنان للأخوة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة لحرصهم الصادق والأمين، وتعاونهم المخلص، والشكر أوفاه لعملاء البنك ومساهميه لثقتهم والتزامهم. ولا يفوتنا أن نقدم الشكر والتقدير لمعالي محافظ البنك المركزي الأردني ونائبه ولكافة إداراته، ولمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية وأعضاء الهيئة، وكل الشرك والثناء لجميع العاملين بالبنك من مسؤولين وموظفين لجهودهم وإخلاصهم ودورهم في تحقيق أهداف البنك ونجاحه وازدهاره.

سأثلاً الله العلي القدير أن يحمل العام القادم الخير والبركة للجميع وأن تعود الحياة لطبيعتها في بلدنا والعالم في وقت ليس ببعيد.

عبد الكريم الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير الحوكمة لعام 2020

إطار الحاكمية المؤسسية

يؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، يضمن حماية مصالح المودعين، ويؤكد المسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، ويستند البنك في إدارة وتطوير حوكمته الداخلية على ما ورد في نصوص قانون الشركات الساري المفعول وبنود تعليمات الحوكمة للشركات المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية لعام 2017 وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني رقم 2016/63، هذا بالإضافة إلى الارشادات والتعليمات التي تصدرها الجهات الرقابية الدولية ذات الصلة بأعمال البنوك وبما يتواءم مع طبيعة أعمال البنك وأنظمتها الداخلية.

ويؤكد مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي التزامه والتزام الإدارة التنفيذية العليا وكافة موظفي البنك بتطبيق المبادئ العامة والتعليمات المنظمة للحاكمية المؤسسية بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات التي تضمن تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والتقييد بمتطلبات الشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى ذات العلاقة. ولمزيد من الشفافية فقد تم إرفاق دليل الحاكمية المؤسسية ضمن هذا التقرير، وهو متوفر على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com.

كما تم وبناء على تعليمات البنك المركزي الأردني، البدء بالعمل على تطبيق متطلبات حاكمية إدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) وفق معيار COBIT.

تعتمد إجراءات تنظيم وإدارة البنك على الأسس التالية:

- وجود مجلس إدارة يتسم بالفاعلية وتحمل المسؤولية.
- توجه استراتيجي واضح من أجل تطوير الأعمال ضمن أطر واضحة لإدارة المخاطر.
- أسس محاسبية جيدة وإفصاح للمعلومات.
- آليات حكيمة لاتخاذ القرارات.
- تقييم للأداء مرتبط بالاستراتيجية.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية.

مجلس الإدارة:

يحكم تشكيل مجلس الإدارة قانون الشركات الأردني وقانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك وتعليمات حوكمة الشركات المدرجة لعام 2017 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية.

يتمثل الدور الرئيسي لمجلس الإدارة في مسؤوليته عن سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، وعن قيام البنك بتلبية مسؤولياته المختلفة تجاه كافة الجهات ذات العلاقة، ويقوم بوضع الأهداف ورسم الاستراتيجيات التي تحقق مصلحة البنك والمساهمين والمتعاملين، كما يقوم بالرقابة على الإدارة التنفيذية والتأكد من كفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومدى تقييد البنك بالخطط الاستراتيجية ومن توفر سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة المصرفية لدى البنك واعتماد هذه السياسات.

قصر رعدان 1926

هو البيت الهاشمي الأول فوق ذرى عمان. اجتمعت في أركان هذا البناء السياسة والاقتصاد والأدب. هو مركز القيادة، وعنوان الحكم، ودار الشعب، وبيت الأمة.



ومجلس الإدارة مسؤول أيضاً عن مصداقية ودقة التقارير المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير السنوي وضمن تطبيق سياسات المخاطر الملائمة وأن البنك ملتزم بجميع القوانين السارية.

وتم انتخاب مجلس الإدارة الحالي في 15 أيار 2017 لفترة أربع سنوات، وقام المجلس بانتخاب دولة السيد عبد الكريم الكباريتي رئيساً لمجلس الإدارة والسيد فيصل حمد العيار نائباً للرئيس.

أعضاء مجلس الإدارة للدورة الحالية

أ- الأعضاء الاعتباريين:

الرقم	الاسم	اسم الممثل	تنفيذي/غير تنفيذي	مستقل/غير مستقل
1	شركة الروابي المتحدة القابضة رئيس مجلس الإدارة	السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي	غير تنفيذي	غير مستقل
2	شركة الروابي المتحدة القابضة	الدكتور يوسف موسى القسوس	غير تنفيذي	غير مستقل
3	شركة مشاريع الكويت القابضة	السيد مسعود محمود جوهر حيات	غير تنفيذي	غير مستقل
4	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	السيد محمد عدنان حسن الماضي لغاية 2020/6/16 السيد نضال فائق محمد القبح اعتباراً من 2020/6/17	غير تنفيذي	غير مستقل
5	الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	السيد منصور أحمد عبدالكريم اللوزي	غير تنفيذي	غير مستقل
6	Odyssey Reinsurance Co.	السيد بيجان خسروشاهي	غير تنفيذي	غير مستقل

ب- الأعضاء الطبيعيين:

7	السيد فيصل حمد مبارك العيار نائب رئيس مجلس الإدارة	-	غير تنفيذي	غير مستقل
8	السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	-	غير تنفيذي	غير مستقل
9	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	-	غير تنفيذي	مستقل
10	السيد هاني خليل عبدالحميد الهندي	-	غير تنفيذي	مستقل
11	الدكتور صفوان سمير عبدالرحمن طوقان	-	غير تنفيذي	مستقل
12	السيد ماجد فياض محمود برجاق	-	غير تنفيذي	مستقل
13	السيد مروان محمود حسان عوض	-	غير تنفيذي	مستقل

عضويات أعضاء مجلس الإدارة في شركات مساهمة عامة:

اسم عضو مجلس الإدارة	عضويته في شركات مساهمة عامة
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي	شركة الألبان الأردنية
السيد بيجان خسروشاهي	شركة الشرق العربي للتأمين
السيد مروان جميل عيسى المعشر	شركة مسافات للنقل المتخصص، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الانشائية، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع

أعضاء الإدارة التنفيذية

- السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر المدير العام – لغاية 2020/11/14
- السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية
- السيد هشام سمير «بدر الدين» البطيحي رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة
- السيد وليم جميل عواد دبابنه رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية – لغاية 2020/8/31
- السيدة هيام سليم يوسف حبش رئيس الشؤون المالية – لغاية 2020/6/30
- السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت رئيس الشؤون القانونية
- السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي رئيس تنمية أعمال الشركات – اعتباراً من 2020/7/9
- السيد زهدي بهجت زهدي الجيوسي رئيس التسهيلات الائتمانية – لغاية 2020/7/8
- الدكتور مكرم أمين ماجد القطب رئيس الائتمان – اعتباراً من 2020/8/17
- السيد إبراهيم فريد آدم بيشه رئيس مساعد تسهيلات الشركات – لغاية 2020/8/16
- السيد عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار رئيس إدارة الشؤون الإدارية
- السيد داود عادل داود عيسى رئيس إدارة الموارد البشرية
- السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني رئيس الشؤون المالية – اعتباراً من 2020/8/17
- السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني رئيس إدارة التدقيق الداخلي – لغاية 2020/8/16
- السيد فادي محمد أحمد عياد رئيس إدارة مراقبة الامتثال
- السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة رئيس تكنولوجيا المعلومات
- السيد أيمن درويش مصطفى الكردي رئيس العمليات – اعتباراً من 2020/6/1
- السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر رئيس إدارة المخاطر – اعتباراً من 2020/6/1
- السيد يوسف واصف يوسف حسن رئيس إدارة التدقيق الداخلي – اعتباراً من 2020/8/17

أعضاء الإدارة التنفيذية الذين انتهت خدمتهم خلال عام 2020:

- السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر ، المدير العام - اعتباراً من 2020/11/15 .
- السيد وليم جميل عواد دبابنه ، رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية - اعتباراً من 2020/9/1.
- السيدة هيام سليم يوسف حبش ، رئيس الشؤون المالية - اعتباراً من 2020/7/1 .

لجان المجلس:

يهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليتته، يشكل مجلس الإدارة من أعضائه لجاناً مختلفة يفوضها ببعض الصلاحيات والمسؤوليات وبشكل يتوافق مع أهداف واستراتيجيات البنك. وقد تم بيان آلية عمل كل لجنة وتحديد مهامها ومسؤولياتها بشكل تفصيلي ضمن دليل الحاكمية المؤسسية المعتمد والمنشور على موقع البنك الإلكتروني ويتم إلحاقه بالتقرير السنوي للبنك كجزء لا يتجزأ منه.

1. لجنة التحكم المؤسسي (لجنة الحوكمة)

تتولى اللجنة الإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية بالبنك وتحديثه ومراقبة تطبيقه. والتأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يلبي متطلبات الحاكمية المؤسسية. كما تقوم باعتماد السياسات العامة لإقرارها من مجلس الإدارة والإشراف على تنفيذها، والتأكد من الالتزام بميثاق أخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الإدارة وكافة المستويات الإدارية في البنك، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

أعضاء لجنة التحكم المؤسسي:

- الدكتور مروان جميل المعشر، رئيس اللجنة (مستقل)
- السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي (غير مستقل)
- السيد مروان محمود حسان عوض (مستقل)
- السيد طارق محمد عبدالسلام (غير مستقل)
- السيد هاني خليل الهندي (مستقل)

2. لجنة المخاطر

تتولى اللجنة مراجعة إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك واستراتيجية إدارة المخاطر، وتهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري وإدارتها، ومواجهة التطورات التي تؤثر على أعمال البنك. كما تقوم بمراجعة تقارير دائرة إدارة المخاطر ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة بشأنها وبما يوضح مدى التزام البنك بدرجة المخاطر المقبولة المعتمدة، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

أعضاء لجنة المخاطر:

- السيد مروان محمود حسان عوض، رئيس اللجنة (مستقل)
- الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)
- السيد منصور أحمد اللوزي (غير مستقل)
- السيد نضال فائق القبيح (غير مستقل)

3. لجنة الامتثال

تتولى اللجنة اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها والتأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال وتقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

أعضاء لجنة الامتثال:

- السيد منصور أحمد اللوزي، رئيس اللجنة (غير مستقل)
- الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)
- السيد هاني خليل الهندي (مستقل)*
- السيد مروان محمود حسان عوض (مستقل)
- السيد نضال فائق القبيح (غير مستقل)

* السيد هاني خليل الهندي مندوب مجلس إدارة البنك مع البنك المركزي القبرصي لغايات تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وأي توجيهات من الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

4. لجنة التدقيق

تتولى اللجنة المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره. والإطلاع على تقارير التدقيق الداخلي وتقارير وملاحظات الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي، والتأكد من استقلالية إدارة التدقيق الداخلي ومن قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الإجراءات التصويبية. وتقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة والتأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات البنك المركزي الأردني وتعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

عقدت لجنة المجلس للتدقيق ستة اجتماعات خلال عام 2020، وقد اجتمعت اللجنة مع مدقق الحسابات الخارجي ثلاث مرات.

أعضاء لجنة التدقيق:

- السيد هاني خليل الهندي، رئيس اللجنة (مستقل)

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)

المناصب الحالية:

- رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط
- رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة

المناصب السابقة:

- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الوطنية للأمنيا وصناعة المركبات الكيمايائية (1991-2009)
- المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992)
- مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986)
- المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984)
- مدقق، شركة توش روس (1980-1982)
- محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978)
- محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

- السيد نضال فائق القبيح (غير مستقل)

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006

المناصب الحالية:

- مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

المناصب السابقة:

- رئيس قسم مخاطر الاستثمار ، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 – 2012)

- رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة ، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 – 2012)

- محلل مخاطر رئيسي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 – 2009)

- محاسب مالي ، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 – 2006)

- محاسب ، البنك العربي (2001 – 2003)

• الدكتور صفوان سميح طوقان (مستقل)

الشهادات العلمية: بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون

- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013)

- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004)

- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999)

- أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994)

- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989)

- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980)

- البنك المركزي الأردني (1966-1975)

5. لجنة الترشيح والمكافآت

تتولى اللجنة تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى عضوية مجلس الإدارة وتحديد صفة العضو المستقل وترشيح الأشخاص المؤهلين للإنضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. وتقوم بالإشراف على تطبيق سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا والتأكد من وجود سياسة لمنح مكافآت الإداريين بالبنك وتطبيقها، بالإضافة إلى أية مهام أخرى وردت في تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017.

أعضاء لجنة الترشيح والمكافآت:

• الدكتور صفوان سميح طوقان، رئيس اللجنة (مستقل)

• السيد مسعود محمود حيات (غير مستقل)

• الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)

• السيد ماجد فياض برجاق (مستقل)

6. لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات

تتولى اللجنة النظر فيما يلي:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكله التسهيلات الائتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.

2. إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).

وللمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكله التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات.

أعضاء لجنة التسهيلات:

• السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيس اللجنة (غير مستقل)

• الدكتور يوسف موسى القسوس (غير مستقل)

• السيد منصور أحمد اللوزي (غير مستقل)

• السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

• السيد ماجد فياض برجاق (مستقل)

7. لجنة الإدارة والاستثمار

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

1. طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وكافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمد من مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.

2. طلبات/عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.

3. اعتماد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنوياً أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً: في مجال الاستثمار:

المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحياتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:

- استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.

- استثمارات البنك بالعملة الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.

ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه.

أعضاء لجنة الإدارة والاستثمار

• السيد عبد الكريم علاوي الكباريتي، رئيس اللجنة (غير مستقل)

• الدكتور يوسف موسى القسوس (غير مستقل)

• السيد منصور أحمد اللوزي (غير مستقل)

• السيد مسعود جوهر حيات (غير مستقل)

• السيد ماجد فياض برجاق (مستقل)

تتولى اللجنة اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك والإشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفاءتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.

أعضاء لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات:

- السيد ماجد فياض براجق، رئيس اللجنة (مستقل)
- الدكتور مروان جميل المعشر (مستقل)
- السيد هاني خليل الهندي (مستقل)
- السيد نضال فائق القبح (غير مستقل)

أنعاب أعضاء مجلس الإدارة واللجان الفرعية

يتقاضى كل عضو في مجلس الإدارة مبلغ 5,000 دينار سنوياً كبديل مكافأة لعضوية المجلس، كما يتقاضى بدل سفر وتقل وإقامة وبدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس.

إجتماعات المجلس واللجان خلال عام 2020 *

يوضح الجدول التالي عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بالإضافة إلى عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو خلال عام 2020، علماً بأن أعضاء مجلس الإدارة حضروا اجتماع الهيئة العامة للمساهمين المنعقد بتاريخ 2020/5/4:

مجلس الإدارة	لجنة التحكم المؤسسي	لجنة المخاطر	لجنة الامتثال	لجنة التدقيق	لجنة الترشيح والمكافآت	لجنة التسهيلات	لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات	لجنة الإدارة والاستثمار	إجمالي عدد الاجتماعات المنعقدة خلال عام 2020									
6	2	4	4	6	3	3	3	29	29									
أعضاء مجلس الإدارة									عدد الاجتماعات التي حضرها أعضاء مجلس الإدارة									
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي/رئيس المجلس									6	2								
السيد فيصل حمد العيار/نائب الرئيس									6									
السيد مسعود جوهر حيات									6	1	40	29						
السيد طارق محمد عبدالسلام									6	1								
السيد محمد عدنان الماضي، ممثل الضمان الاجتماعي لغاية 6/16									3	1	1	2	1					
السيد نضال فائق القبح، ممثل الضمان الاجتماعي اعتباراً من 6/17									3	3	3	4	2					
الدكتور يوسف موسى القسوس									6	40	29							
السيد منصور أحمد اللوزي									6	4	4							
السيد بيجان خسرو شاهي									6									
الدكتور مروان المعشر									6	2	3							
السيد هاني الهندي									6	2	4	6	3					
السيد ماجد براجق									6	3	3							
الدكتور صفوان طوقان									6	4	3	6	3					
السيد مروان عوض									6	2	4							

* تم الاعتماد على تقنية الاتصال المرئي في عقد اجتماع الهيئة العامة واجتماعات المجلس واللجان اعتباراً من 2020/3/21، وذلك حسب توجيهات الحكومة في ظل جائحة كورونا.

ضابط ارتباط الحوكمة:

السيد سهيل محمد عبدالفتاح التري / أمين سر مجلس الإدارة

عبدالكريم الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة

1946 استقلال الأردن

في يوم 25 أيار 1946، تم الاعتراف بالأردن مملكة مستقلة ذات سيادة بعد انتهاء الانتداب البريطاني من قبل الأمم المتحدة، وإعلان الملك عبدالله الأول ملكاً عليها.

سياسة الأجور والمكافآت

لدى البنك الأردني الكويتي سياسة شاملة للأجور والمكافآت، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسياسات تقييم الأداء التي يعتمد عليها مجلس الإدارة، بحيث تقاس الزيادات السنوية للموظفين أو المكافآت المالية وفقاً لمستوى الإنجاز الذي يحققه الموظف. كما تحرص هذه السياسة على تعزيز استقلالية الجهات الرقابية، بحيث لا يرتبط تحديد أجور أو مكافآت موظفيها بمستوى أرباح البنك.

وتنظم سياسة الأجور والمكافآت، أسس استحقاق الزيادات السنوية على الرواتب، وأثر الترقية والترقية على الأجر، وأنواع العلاوات التي تصرف للموظفين، وشروط استحقاقها، كما تضع إطار سلم الرواتب وأسس مراجعته، وكل ذلك بهدف الحفاظ على بيئة عمل تنافسية وعادلة.

تم بيان الرواتب والعلاوات وبدلات التنقل والمكافآت التي تقاضاها كل من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في التقرير السنوي للبنك عن عام 2020 وذلك ضمن بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة (4) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والإيضاحات حول البيانات المالية والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من التقرير.

البيئة الرقابية

الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع والمحافظة على وجود أنظمة وإجراءات رقابة داخلية قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

وانطلاقاً من إيمان البنك بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، يتبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية متابعة تطورها وتحديثها، حيث تعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها.

وفي هذا الإطار، فقد اعتمد مجلس الإدارة سياسات متعلقة بالضبط والرقابة الداخلية تطرقت إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عنها.

التدقيق الداخلي

تقوم فلسفة التدقيق الداخلي على تقديم خدمات توكيدية واستشارية مستقلة وموضوعية للبنك تهدف إلى إضافة قيمة أو تطوير لعمليات، ومساعدة إدارة البنك في تحقيق أهدافها المقررة وذلك من خلال اتباع نهج منظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتحكم المؤسسي.

تتبع إدارة التدقيق الداخلي وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، وترفع تقاريرها ونتائج أعمالها إلى لجنة التدقيق.

تم إعداد ميثاق التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتالياً أهم ملامح الميثاق:-

- تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية ولا تقوم بأية أعمال تنفيذية.
- لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك والشركات التابعة وتتمتع بالصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها بأفضل وجه.



- يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة أكاديمياً وعملياً، كما يوفر لموظفيها الدورات التدريبية اللازمة في الخارج والداخل.
- تعمل إدارة التدقيق الداخلي على تقديم توكيد معقول حول مدى فعالية وكفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لدى البنك وقدرتها على تحقيق ما يلي:
 - الدقة والاعتمادية على البيانات المالية والتشغيلية.
 - كفاءة العمليات التشغيلية.
 - التوافق مع الأنظمة والتعليمات والقوانين السارية.
 - المحافظة على أصول وممتلكات البنك.
 - استمرارية العمل تحت كافة الظروف.
 - تحسين وتطوير أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي.
 - تحسين وتطوير العمليات والمنتجات بما يحقق أهداف البنك.

تم إعداد ميثاق السلوك المهني لموظفي إدارة التدقيق الداخلي وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والذي يركز على مبادئ النزاهة والموضوعية والسرية والكفاءة التي يتمتع بها المدقق.

يشمل نطاق عمل التدقيق الداخلي كافة مراكز عمل ونشاطات وعمليات البنك بما في ذلك فروعته الخارجية والشركات التابعة له، وكذلك الأنشطة المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities) إذا لزم الأمر وبالشكل الذي يمكن الإدارة من تقييم مدى ملاءمة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والتحكم المؤسسي وإنجاز كافة المهام والمسؤوليات المناطة بها، وبالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة التدقيق الداخلي بعدة مهام أهمها ما يلي:

- تنفيذ عمليات المراجعة والتدقيق الدورية إستناداً إلى أولويات خطة التدقيق المبني على المخاطر والمعتمدة ضمن استراتيجيتها التي يتم الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- تنفيذ أية مهمات خاصة أو استشارات إستناداً إلى توجيهات من رئيس مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو رئيس إدارة التدقيق الداخلي أو السلطات الرقابية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وقد تم إدخال مفهوم ضبط الجودة بهدف تقديم توكيد معقول إلى جميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص أنشطة التدقيق الداخلي وأنها ضمن المعايير المتعارف عليها دولياً وذلك على الصعيدين المحلي والخارجي.

إدارة المخاطر

تدار المخاطر المختلفة التي قد يتعرض لها البنك من خلال إدارة مخاطر مستقلة ترتبط بلجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

تقوم إدارة المخاطر في البنك على ثلاث ركائز أساسية وعلى النحو التالي:

- الفهم الكامل والدراية من مجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا وموظفي البنك بأنواع المخاطر الكامنة بأعمال البنك.
- وجود إستراتيجية وسياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر تظهر حجم المخاطر التي يمكن للبنك التعامل معها وبما يضمن المتانة المالية.
- وجود أنظمة تساعد على إدارة المخاطر المختلفة التي قد يواجهها البنك.
- تتمثل أهداف دائرة إدارة المخاطر بما يلي:
 - تحقيق المتانة المالية وبما ينعكس إيجاباً على تحسين التصنيف الائتماني للبنك.
 - الشفافية في إبراز المخاطر والتأكد من وضوحها وفهمها.
 - وضع التوصيات اللازمة لتحديد حجم ونوع كل من المخاطر الرئيسية المقبولة من قبل مجلس الإدارة والتأكد من مواءمة المخاطر القائمة مع المخطط لها.

- توافر البنك مع مقررات بازل ما أمكن ومع كافة التشريعات التي تحكم وتنظم إدارة المخاطر في البنوك.

تعتبر عملية التعرف والتقييم وإدارة المخاطر مسؤولية مشتركة تبدأ بوحدات البنك حسب موقعها ومهامها وتعتبر خط الدفاع الأول. وتقوم إدارة المخاطر باعتبارها خط الدفاع الثاني بتقييم المخاطر ومراقبتها ووضع التوصيات اللازمة للسيطرة عليها والتخفيف من أثرها ورفع التقارير اللازمة إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر ويأتي بعد ذلك دور التدقيق الداخلي باعتباره خط الدفاع الثالث.

دائرة إدارة المخاطر مسؤولة بدورها المذكور أعلاه وضمن هيكل تنظيمي موثق ومعتمد من لجنة مجلس الإدارة للمخاطر عن المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية وأمن المعلومات واستمرارية العمل والسيولة (ضمن إطار الموجودات والمطلوبات) والتوافر مع مقررات بازل. كما تمثل إدارة المخاطر في اللجان المختلفة لإدارة العمل بالبنك والتي لها علاقة بأعمال إدارة المخاطر.

تتلخص مهام دائرة إدارة المخاطر كحد أدنى بما يلي:

- مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك قبل اعتماده من المجلس.
- تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
- تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
- رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة ومتابعة معالجة الانحرافات السلبية.
- التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
- دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي قد يواجهها البنك.
- تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الاستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
- توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لاستخدامها لأغراض الإفصاح.
- تعمل إدارة المخاطر على نشر الوعي بالمخاطر لدى موظفي البنك فيما يتعلق بالأساليب الحديثة لإدارة المخاطر وبما يحقق مفهوم الشمولية بإدارة المخاطر.
- تقييم كفاية رأس المال وربطها مع مخاطر البنك والاختبارات الضاغطة وذلك ضمن سياسة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، التي تعد من قبل إدارة المخاطر، وترفع للجنة مجلس الإدارة للمخاطر، ومن ثم تعتمد من مجلس الإدارة.

مراقبة الامتثال

تهدف إدارة مراقبة الإمتثال إلى حماية البنك من مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية أو الخسائر المالية ومخاطر السمعة التي قد يتعرض لها من جراء عدم إمتثاله للقوانين والأنظمة والتعليمات التشريعية الصادرة عن الجهات الرقابية المختصة محلياً و دولياً.

وفي إطار القيام بهذا الدور تقوم إدارة مراقبة الإمتثال بما يلي:

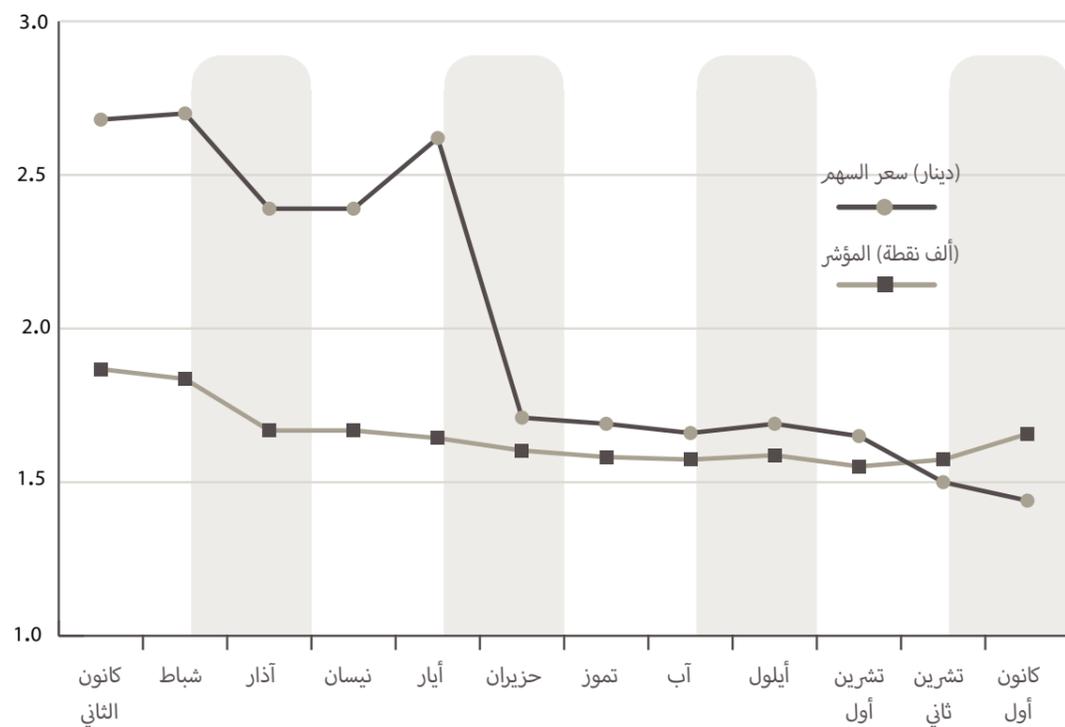
- إدارة عمليات مراقبة الإمتثال من خلال دائرة مستقلة ترفع تقاريرها دورياً إلى لجنة إدارة الإمتثال المنبثقة من مجلس الإدارة، وعلى أن يشمل نطاق عمل الدائرة كافة مراكز عمل البنك داخل الأردن وخارجه إضافة للشركات التابعة.
- إصدار السياسات الخاصة بالإمتثال معتمدة من مجلس الإدارة، تعنى بمراقبة إمتثال البنك للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية وأفضل الممارسات والمعايير المصرفية، كما ويتم مراجعتها وتحديثها دورياً.
- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن كافة القوانين والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والرسمية محلياً ودولياً، مع تحديثها وفق آخر المستجدات الرقابية/التشريعية الواجب الإمتثال بها.
- تقديم النصح والمشورة لكافة مراكز العمل والشركات التابعة فيما يتعلق بالتشريعات الصادرة من الجهات الرقابية.

كما يتم إيداع مجموعة القوائم المالية الكاملة وتقرير مجلس الإدارة لدى هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان وتزويد مراقب الشركات بنسخة عنها، ويتم عرض هذه التقارير على موقع البنك الإلكتروني www.jkb.com، والذي يحتوي أيضاً على معلومات وافية عن خدمات ومنتجات البنك وأخباره وبياناته الصحفية. ويلتزم البنك بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية حال حدوثها وفقاً لما تقتضيه تعليمات هيئة الأوراق المالية.

نسب توزيع مساهمي البنك كما في 2020/12/31

الأشخاص		الأسهم		عدد الأسهم المملوكة
العدد	%	العدد	%	
7,359	59.433	1,365,820	0.910	إلى 500
2,895	23.381	2,000,033	1.333	501 إلى 1,000
1,598	12.906	3,371,403	2.248	1,001 إلى 5,000
210	1.696	1,522,124	1.015	5,001 إلى 10,000
268	2.164	7,326,216	4.884	10,001 إلى 100,000
42	0.339	8,132,502	5.422	100,001 إلى 500,000
10	0.081	126,281,902	84.188	500,001 فأكثر
12,382	100	150,000,000	100	الإجمالي

حركة سعر سهم البنك مقابل مؤشر بورصة عمان خلال عام 2020



• تم توزيع أسهم منحة بنسبة 50% على مساهمي البنك بتاريخ 2020/6/11

- مراقبة مخاطر عدم الإمتثال من خلال إجراء فحوصات دورية لمراكز العمل للتأكد من إمتثالها للقوانين والتشريعات السائدة.
- تلبية متطلبات الجهات الرقابية من بيانات وتقارير واستفسارات دورية والتحديث المستمر لقوائم الحظر الدولية، والإبلاغ عن الأنشطة المالية المشبوهة، إضافة لتلبية متطلبات البنوك المراسلة.
- التأكد من عدم الدخول في علاقات مصرفية مع الأشخاص أو الكيانات المدرجة على قوائم العقوبات الدولية أو تمرير أي حركات مالية لهم.
- الإلتزام بمتطلبات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الأجنبية.
- إستخدام نظام آلي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتماد المبدأ المستند إلى تصنيف العملاء حسب مخاطرتهم.
- وضع المبادئ حول كيفية منع الرشوة والفساد والحفاظ على أعلى مستوى من المعايير الأخلاقية.
- تلقي الشكاوي الواردة من العملاء ومعالجتها وتحليلها واتخاذ الإجراءات التي تكفل عدم تكرارها.
- نشر ثقافة الإمتثال لدى كافة موظفي البنك من خلال عقد الورشات التدريبية وإعداد النشرات التثقيفية بشكل دوري ومستمر.

ميثاق أخلاقيات العمل

يتبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفو البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب الميثاق الذي ينظم عمل مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية هي النزاهة والامتثال للقوانين والشفافية والولاء للبنك.

سياسة الإبلاغ

لدى البنك سياسة معتمدة وإجراءات للإبلاغ (Whistleblowing) بهدف تطوير ثقافة الانفتاح والتعبير عن المسؤولية المشتركة للمحافظة على أخلاقيات العمل. وتم توزيع إجراءات التعامل بهذه السياسة على كافة العاملين بالبنك للعمل بموجبها. وتوضح إجراءات التعامل تسلسل مرجعية الإبلاغ والقضايا المتعلقة بالسلوك غير الطبيعي و/أو المشبوه التي يتوجب الإبلاغ عنها. ويتم مراقبة تنفيذ سياسة وإجراءات الإبلاغ من قبل لجنة التدقيق.

وحدة معالجة شكاوي العملاء

تنفيذاً لتعليمات التعامل مع شكاوي عملاء مزودي الخدمات المالية والمصرفية رقم (2017/1) تقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء باستقبال والتعامل مباشرة مع شكاوي العملاء التي ترد من خلال الوسائل المتاحة كالهاتف المباشر والبريد الإلكتروني والعادي وصناديق الشكاوي بالفروع، ويتم التعامل مع كافة الشكاوي الواردة وحل المحق منها وإجابة جميع المشتكين خطياً أو شفويًا، علماً بأنه قد تم التعامل مع (176) شكوى خلال العام 2020، كما يتم إصدار تنبيهات للموظفين بخصوص الشكاوي حول التعامل مع العملاء وتوضيح إجراءات العمل لبعض الموظفين في الحالات التي تتطلب ذلك. وتقوم وحدة معالجة شكاوي العملاء برفع تقارير دورية للإدارة العليا للبنك وللبنك المركزي الأردني تتضمن وصفاً للشكاوي المستلمة وكيفية التعامل معها.

علاقة البنك بالمساهمين

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين. وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور اجتماعات الهيئات العامة للمساهمين والتشجيع على القيام بعمليات التصويت. لدى البنك قاعدة عريضة من المساهمين تبلغ 12,382 مساهماً كما في 2020/12/31، والمصدر الرئيسي للمعلومات بالنسبة للمساهمين يتمثل في التقرير السنوي والذي يشمل تقرير رئيس مجلس الإدارة والقوائم المالية المدققة وملحق دليل الحوكمة المؤسسية إضافة إلى إنجازات البنك في العام السابق وخطة العمل للعام اللاحق، كما يتم نشر القوائم المالية ربع السنوية ونصف السنوية المراجعة (غير المدققة).

أنشطة وإنجازات إدارات البنك في عام 2020

فيما يلي نبذة عن إنجازات دوائر البنك خلال عام 2020:

المجموعة المصرفية:

تتمية أعمال الشركات

أشارت استراتيجية البنك مع نهاية العام 2019 إلى أن أهم المخاطر التي تواجه البنك هو ما يترتب نتيجة التركيز الحاصل في التعامل مع عدد من العملاء الكبار الأمر الذي رتب على دائرة تتمية أعمال الشركات التوجه لتحجيم نشاطها وتعاملاتها مع عدد من الشركات الكبرى والتوجه لتوزيع التسهيلات الممنوحة على عدد أكبر من القطاعات، ويظهر ذلك جلياً من خلال النمو في التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 35% وارتفاع محفظة التسهيلات الممنوحة للأفراد بما نسبته 14% (أي زيادة بحوالي 74 مليون دينار للتسهيلات الممنوحة للأفراد والشركات الصغيرة والشركات المتوسطة) مقابل التراجع بما نسبته 2% للتسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى بما يعادل حوالي 16 مليون دينار، وسيبقى هذا التوجه هو السمة الأساسية للمحفظة الائتمانية للبنك.

على الرغم من كل التحديات السابقة التي أثرت على المنطقة بشكل عام وعلى المملكة بشكل خاص خلال الأعوام السابقة، جاء العام 2020 حاملاً نوعاً جديداً من التحديات، ومنها الإنخفاض في صافي هامش الفائدة على خلفية انخفاض أسعار الفائدة والانخفاض في الدخل غير الممول.

إلا أن التحدي الأكبر كان مواجهة البنوك لجائحة كورونا بما حملته من تحديات على مستوى تراجع الأعمال بشكل كبير لمعظم القطاعات، فتراجعت التسهيلات الممنوحة لتمويل رأس المال (الجاري مدين) بأكثر من 13%، كما تراجعت التسهيلات غير المباشرة بنسبة 10% وهو الأمر الذي شكل أحد المؤشرات لتراجع الأعمال على المستوى قصير الأجل، وارتبط ذلك بانتهاج البنك لسياسة تحوط أكثر تشدداً من خلال زيادة المخصصات الائتمانية للحد الأقصى الممكن امتثالاً للنهج الذي سارت عليه كبرى البنوك العالمية وهو الأكثر تحفظاً.

هذا التحفظ والانخفاض في الأعمال كان لا بد من أن يقابله ارتفاع في صافي التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة لتشكل ما نسبته حوالي 9.5% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة، وفي حال الوصول لليقين التام بانتفاء الحاجة لوجود هذه المخصصات ستعود لتشكل مصدراً لزيادة الأرباح لمساهمينا تدريجياً.

ومن جهة أخرى، تم هيكلة وتعزيز كادر مراجعة ومراقبة الائتمان، وتم تعزيز آلية اتخاذ القرار الائتماني لتصبح ضمن مستويات متعددة وأكثر تحوطاً وذلك استجابة للأوضاع الراهنة.

وعلى الرغم من سلبيات جائحة كورونا، إلا أن للأمر إيجابياته فقد أثبتت هذه الجائحة قدرة الأنظمة البنكية المتوفرة لدى البنك على مواجهة التحديات التشغيلية وخدمة عملاء الشركات باختلاف مناطقهم الجغرافية وأكدت نظرتنا المستقبلية لواقع استخدام الخدمات المالية المدعومة بالتكنولوجيا المتقدمة والخدمات الرقمية، وهو الأمر الذي سيكون له أثره من جانب الإرتقاء بالخدمات المقدمة لعملاء الشركات واعتبارها مصدراً لتعزيز الإيرادات خلال الفترة القريبة القادمة.

وقد تمكن البنك أيضاً منذ بدء جائحة كورونا من دعم عملاء الشركات الذين تأثروا بالجائحة وذلك من خلال تقديم 310 قروض جديدة بحوالي 23 مليون دينار مدعومة بأسعار فائدة منخفضة جداً ومضمونة بما نسبته 85% من قبل الشركة الأردنية لضمان القروض، وهو الأمر الذي ساعد بشكل كبير في دعم النشاط التشغيلي لهذه الشركات، إضافة إلى تأجيل الأقساط لما يزيد عن 300 شركة خلال هذه الفترة.



1949 أول دينار أردني

تم إصدار عملة دينار أردني واحد ذات لون أخضر عام 1949 يتصدر وجهها صورة جلالة الملك عبدالله الأول بن الحسين المعظم وخلفتها ساحة الأعمدة في جرش

استطاعت دائرة ائتمان التجزئة والأفراد من تحقيق نسبة نمو بواقع 11 % خلال عام 2020 مقارنة مع نتائج عام 2019، وتوزعت النتائج المتحققة على جميع أنواع منتجات التجزئة والأفراد والمنشآت الصغيرة وعملاء الوحدة البنكية الخاصة، وتركزت أعلى نسب النمو بالقروض الشخصية بنسبة نمو بلغت 22%.

وتجاوباً مع قرارات البنك المركزي المرافقة لجائحة كورونا تم منح قروض ضمن منتج البنك المركزي الأردني لمواجهة جائحة كورونا لعملاء المنشآت الصغيرة بمبلغ 14 مليون دينار نفذت من خلال 153 قرض.

وانسجماً مع الإجراءات الاحترازية المتخذة من البنك المركزي الهادفة لاحتواء التداعيات السلبية للجائحة، تم تأجيل أقساط القروض الممنوحة لعملاء التجزئة والأفراد بمبلغ إجمالي تجاوز 25 مليون دينار، كما وتم هيكلة التزامات الشركات الصغيرة وإعادة ترتيب دفعاتها بما يتناسب مع الخلل في التدفقات النقدية جراء الجائحة.

وعلى صعيد الوحدة البنكية الخاصة، فقد سعت خلال عام 2020 إلى الحفاظ على الدور المتميز في خدمة العملاء وزيادة الحصة السوقية حيث قامت الوحدة ببذل كافة الجهود الممكنة لتسويق منتجات وخدمات البنك بشكل عام ومنتجات وخدمات الوحدة بشكل خاص مما كان له الأثر الإيجابي على أداء الوحدة خلال العام المنصرم.

وبالرغم من التحديات الاقتصادية استطاعت الوحدة توسيع قاعدة عملائها من خلال استقطاب عملاء جدد للاستثمار بمختلف المنتجات البنكية حيث بلغ مجموع المبالغ المستقطبة أكثر من 29 مليون دولار مع الحفاظ على العملاء القائمين لديها. كما استطاعت من خلال التواصل المستمر مع البنوك الخارجية تحقيق فرص استثمارية ممتازة لمحافظ العملاء مما أدى إلى ارتفاع العوائد على المحافظ الاستثمارية خلال عام 2020.

ولإيجاد الحلول البديلة للتواصل مع العملاء وخدمتهم عن بعد من خلال التقنيات التكنولوجية المتعددة ومن خلال توفير الخدمات الرقمية على مدار الساعة لمواجهة التحديات الجديدة والاستثنائية المصاحبة لجائحة كورونا، عملت دائرة القنوات البديلة دوراً جوهرياً خلال عام 2020 لتنمية الأعمال التي تتعلق بتطوير القنوات الرقمية والمدفوعات وتطوير أداء مركز الاتصال المباشر وتطوير منتجات البطاقات وشبكة الصرافات الآلية التابعة للبنك، حيث تم تطوير خدمة حوالات ويسترن يونيون الرقمية بالتعاون مع شركة ويسترن يونيون لتوفير خدمة الإشتراك الذاتي بالخدمة دون الحاجة لزيارة الفروع، الأمر الذي أدى لانضمام أكثر من 8.000 عميل جديد للخدمة وإرسال أكثر من 40 ألف حوالة رقمية حول العالم وعلى مدار الساعة. كما تمكن البنك من تفعيل خدمة السحب والإيداع لعملاء المحافظ الإلكترونية JoMoPay وتوفير الخدمة على شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك، حيث ساهم توفير الخدمة بدعم التوجهات الحكومية لصرف مستحقات المعونة الوطنية وعمال المياومة رقمياً، حيث تمكن البنك من تنفيذ أكثر من 102.000 دفعة بمجموع تجاوز 13 مليون دينار أردني. كما عمل البنك على تشغيل الصراف الآلي المتنقل والفرع الجوال حسب المواقع التي حددها البنك المركزي الأردني خلال فترة الحظر الشامل.

كما وتم تطوير نظامي خدمة بنك الإنترنت والموبايل البنكي، حيث تم رفع السقوف المالية للعملاء فئة الشركات لتسهيل أعمال الشركات عن بعد، وتم إتاحة خدمات التبرعات لمواجهة أزمة كورونا من خلال خدمة أي-فواتيركم، ذلك وبالإضافة إلى إطلاق خدمة JKBfawri بالشراكة مع بنك القدس في فلسطين لتحويل الأموال بين عملاء البنكين من خلال شبكة أوراكل بلوكشين.

ويهدف تحسين الخدمات المباشرة للعملاء، تم توفير خدمة الإصدار الفوري لبطاقات الخصم المباشر والبطاقات المدفوعة مسبقاً في كافة الفروع، وإطلاق خدمة 3DS لحماية حركات البطاقات المدفوعة مسبقاً، وتم خلال العام توقيع اتفاقية شراكة نمو الأعمال مع شركة ماستركارد العالمية بهدف تطوير منتجات البطاقات وتوفير أفضل الخدمات لعملاء البنك، كما وتم توسيع مظلة الإتفاقيات مع التجار لتوفير خدمات التقسيط على حركات البطاقات المحلية والخارجية عند استخدام بطاقات الدفع لتخفيف الأعباء على العملاء خلال الظروف الراهنة، كما تم إضافة خدمة المساعد الشخصي على بطاقات ماستركارد وورلدإيليت لإثراء مزايا المنتج وتجربة العميل.

وتم خلال العام التوسع في تقديم أفضل الخدمات من خلال مركز الاتصال المباشر، حيث تم تعزيز كادر فريق

مركز الاتصال وتوفير كافة الإمكانيات التكنولوجية لتسهيل أعمالهم عن بعد وفي موقع العمل لضمان استمرار تقديم الخدمات المختلفة للعملاء على مدار الساعة.

وتم العمل خلال العام المنصرم على تطوير شبكة الصرافات الآلية للبنك والتي شملت تركيب أجهزة صرافات آلية جديدة وتحديث 35 صراف آلي لتوفير خدمات جديدة وتلبية متطلبات البنك المركزي الأردني.

حققت أعمال التأمين المصرفي خلال عام 2020 نمواً تجاوز 44% من خلال تسويق باقية من المنتجات التأمينية المختلفة، و قامت وحدة التأمين المصرفي بالعمل على ترخيص جميع مدراء الفروع لممارسة أعمال التأمينات على الحياة مما أدى الى زيادة عدد المرخصين في الفروع والإدارة لممارسة أعمال التأمين على الحياة والتأمينات العامة ليصل إلى 250 موظف. كما أطلق البنك برنامج التأمين على الحياة (برنامج سند) لعملاء التجزئة والأفراد والذي يقدم مجموعة من التغطيات التأمينية المميزة.

الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية

كان أداء دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية خلال عام 2020 جيد مقارنة مع الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي إثر جائحة كورونا، فساهمت أنشطتها الاستثمارية في تحسن الأداء بالرغم من التباطؤ الاقتصادي وازدياد المنافسة داخل القطاع المصرفي وارتفاع المخاطر المرتبطة بالأنشطة الاستثمارية المحلية والخارجية وازدياد مخاطر تقلبات الأسواق المحلية والإقليمية الناجمة عن تداعيات الجائحة، إضافة لتقديم الخدمات المالية والاستثمارية المميزة لعملاء البنك والدوائر والفروع المختلفة من خلال مختلف المنتجات.

في مجال إدارة الموجودات والمطلوبات للبنك فقد استمرت إدارة الخزينة والاستثمار بالحفاظ على مستويات أداء جيدة خلال عام 2020 وذلك من خلال إجراء تعديلات على السياسة الاستثمارية لتكون متحفظة ومتوائمة مع توجيهات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات واستراتيجية البنك التي تهدف إلى إدارة موجودات ومطلوبات البنك من خلال مراعاة التوازن ما بين التكاليف والعائد والمخاطر وتأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في الأسواق المالية العالمية والمحلية. فقد تم التركيز على تعزيز جودة الموجودات وتنوعها وتحسين العائد عليها وكذلك تنويع مصادر الأموال لتلائم مع نوعية الموجودات بالإضافة إلى تخفيض المخاطر المرتبطة بالموجودات والمطلوبات، مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر العمليات، والإبقاء على نسب سيولة ملائمة لتوفير الحماية والأمان ومواجهة التحديات التي يواجهها البنك. وقد ساهمت كل هذه الأمور في تحسين الربحية والمحافظة على نسب مخاطر مقبولة.

وقد استمرت أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بالانخفاض خلال عام 2020 حيث قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض أسعار الفائدة بواقع مرتين خلال العام وبمقدار 150 نقطة أساسية لتحفيز الاقتصاد الأمريكي مع استمرار المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مراقبة التطورات الاقتصادية والمالية العالمية مع الإشارة إلى التوقعات ببقاءها حول هذه المستويات خلال العام المقبل إضافة إلى استمرار الفائدة السلبية على أسعار الفائده في منطقة اليورو مما شكل تحدي للبنك على كلفة الأموال. أما أسعار الفائدة على الدينار الأردني فقد قام البنك المركزي أيضاً بتثبيت متوائم مع تحركات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتخفيض الفائدة على الدينار الأردني بمقدار 125 نقطة أساسية وذلك للحفاظ على جاذبية الدينار الأردني. وقد تمكنت دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية من إدارة محفظة السوق النقدي بشكل جيد وتنويع مصادر التمويل محلياً وعالمياً وبكلفة مقبولة وتحقيق عوائد مرتفعة على الاستثمارات في السوق النقدي مع الحفاظ على نسب سيولة جيدة. كما قامت دائرة الخزينة والاستثمار خلال عام 2020 بالتركيز على تخفيض كلفة الأموال وتحسين هامش الفائدة مع المحافظة على نمو متوازن في حجم ودائع العملاء والحصة السوقية.

في نطاق إدارة الدائرة لاستثماراتها في السندات والأسهم، استطاعت تحقيق النمو في محفظتي الأسهم والسندات المحلية والأجنبية للبنك وإدارتها بكفاءة عالية على الرغم من الصعوبات التي واجهتها الأسواق الرأسمالية نتيجة لانخفاض التصنيفات الائتمانية للعديد من الدول والمؤسسات المالية وكذلك استمرار تخفيض أسعار الفائدة عالمياً ومحلياً وما لها من تأثير إيجابي على أداء المحافظ بشكل عام. فقد قامت الدائرة بإدارة الاستثمارات في محافظ السندات المحلية محققة عوائد جيدة أما بخصوص محفظة السندات الأجنبية فقد تم التخلص من بعض الاستثمارات ذات العوائد

العالية واستبدالها باستثمارات ذات مخاطر مقبولة وعائد جيد. أما بخصوص محفظة الأسهم فقد تم إعادة دراسة محفظة الأسهم بشكل شامل والتخلص من المساهمات التي لم تحقق أي عوائد للبنك خلال السنوات الماضية أو تلك التي لا جدوى للاحتفاظ بها نتيجة لانخفاض أسعارها في السوق وانخفاض أحجام التداول عليها واستطاعت الدائرة بفضل التوزيع الأمثل للأسهم حسب المناطق الجغرافية وحسب قطاعات الأعمال، التخفيف من آثار التراجع في أسعار الأسهم وانخفاض أحجام التداول، في حين حقق البنك نمواً جيداً في نسبة الأرباح الموزعة من الشركات التي يساهم بها وكذلك أرباح تداول من عمليات بيع بعض الأسهم.

وقد كان للبنك كذلك دور هام في تدعيم وتطوير أدوات السوق الرأسمالي المحلية خلال عام 2020 من خلال المشاركة الفاعلة في إصدارات السندات والأذونات الحكومية مع الاهتمام بالتركيز على جودة المحافظ الاستثمارية للبنك.

تابعت دائرة الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية خلال عام 2020 تقديم خدماتها الاستثمارية والاستشارية المختلفة لعملاء البنك بالرغم من ضعف سوق الإصدارات الأولية للشركات المساهمة العامة وضعف أداء بورصة عمان بشكل عام. فقد واصلت الدائرة تقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين والاستشارات المالية لعدد من الشركات المساهمة العامة والخاصة، فقد تم توقيع اتفاقيتين جديدتين مع شركتين محليتين لتقديم خدمة وكالة الدفع والتسجيل والحفظ الأمين لأسناد القرض المصدرة من قبلهم. واستمرت الدائرة بتقديم خدمة أمانة الاستثمار لصندوق الاستثمار المشترك المحلي الوحيد في السوق وهو صندوق الأوراق المالية الأردنية محققة نسب عمولات مجزية.

قامت الدائرة بتكثيف جهودها لتوطيد وإدامة علاقات العمل مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية محلياً وإقليمياً ودولياً تجسدت في تعزيز التعاون المشترك مع هذه البنوك والاستمرار في تطوير علاقاتها القائمة وخاصة في مجال العمليات المصرفية الدولية، والذي ساهم في تحسين جودة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء مع الحرص على تلبية متطلبات العملاء الأمر الذي انعكس إيجاباً على أعمالهم التجارية. وقد قامت الدائرة بزيادة وتوسيع علاقاتها مع مراسلين جدد وفتح حسابات جديدة بعمولات أساسية من أجل تعزيز تواجد البنك في كافة أنحاء العالم وتوسيع الخيارات المتاحة أمام عملاء البنك لتوجيه حوالاتهم المصرفية وعملياتهم التجارية من خلال كبرى البنوك العالمية.

واستطاعت دائرة الخزينة والاستثمار من المحافظة على نسبة سيولة جيدة من خلال الاحتفاظ بموجودات سائلة وموجودات مالية تتصف بسرعة التحويل إلى نقد، وينطوي ذلك على استخدام الأدوات المالية قصيرة الأجل والصادرة عن الحكومات والمؤسسات والشركات الكبيرة والتي تتصف بنشاط تجاري كبير.

ويراعى عند إدارة السيولة موضوع الموائمة بين موجودات البنك ومطلوباته، فاستطاعت الدائرة تحسين نسب الفجوات الزمنية ما بين الموجودات والمطلوبات للأجل الطويلة آخذين بعين الاعتبار الالتزام بنسبة السيولة القانونية المحددة من قبل البنك المركزي الأردني، وكذلك العمل ضمن خطة طوارئ السيولة عند الحاجة.

تمكنت الدائرة خلال العام من تحقيق معدلات مرتفعة من عمولات فرق العملة الأجنبية على الرغم من التقلبات السعرية التي شهدتها الأسواق وضعف النشاطات الاقتصادية واحتدام المنافسة بين البنوك في هذا المجال، حيث استثمرت الدائرة علاقاتها مع شبكة البنوك المراسلة إضافة إلى استخدام التقنيات الحديثة لتنفيذ عمليات القطع الأجنبي بسرعة أكبر وبأسعار منافسة للعملاء.

واستمرت الدائرة بتقديم خدماتها الاستثمارية المتميزة لعملاء البنك ملبية احتياجاتهم الاستثمارية المختلفة في مجالات التعامل بالعقود الآتية والأجلة، بالإضافة إلى تقديم خدمة التعامل بعقود المقايضة بالعملات الأجنبية التي توفر حلاً مناسباً للتحوط إزاء مخاطر تقلبات أسعار الصرف مقابل العمليات التجارية لعملاء البنك.

دائرة إدارة المخاطر

استمرت إدارة المخاطر خلال العام 2020 بتطبيق خطة العمل الموضوعية والمعتمدة من قبل مجلس إدارة البنك للأعوام 2019-2020 والتي تم إعدادها لتنسجم مع توجهات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وبما يتواءم مع توجيهات الجهات الرقابية التي تعمل تحت مظلتها فروع البنك وأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، وقد تم خلال العام 2020 إنجاز ما يلي:

أمن المعلومات واستمرارية العمل:

في ظل الظرف الوبائي لجائحة كورونا الذي ساد معظم فترة عام 2020 وما فرضه من متطلبات التباعد الاجتماعي والعمل عن بعد، فقد قام البنك بتوفير البيئة التقنية الآمنة لاستخدام الموظفين والموردين للعمل من المنزل أو من المواقع البديلة مع تطبيق أعلى معايير الأمن السيبراني للحد من المخاطر التي قد تترتب عن السماح للربط على شبكة البنك من الخارج. كما استطاع بنجاح المحافظة على استمرارية العمل وتقديم الخدمات دون انقطاع وبنفس الجودة خلال فترات الحظر الشامل، وذلك من خلال تفعيل خطط استمرارية العمل وإدارة الأزمات. وقام البنك بتوفير متطلبات السلامة العامة والتباعد الجسدي للعملاء والموظفين التزاماً بأوامر الدفاع للتصدي لجائحة كورونا.

وقامت الدائرة خلال العام المشاركة بإطلاق مشروع لتحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومراكز البيانات للبنك بما سيعمل على تحسين وأتمته تفعيل خطط استمرارية العمل لتكنولوجيا المعلومات وضمان توفر الأنظمة والتطبيقات ضمن أوقات معيارية تتيح لدوائر الأعمال الاستمرار في تقديم الخدمات دون انقطاع.

استمر البنك بالمحافظة على توافره مع تعليمات البنك المركزي الأردني فيما يخص الحصول على شهادة معيار بيانات عملاء البطاقات (PCI DSS) بنسخته الثالثة 3.2 V 7 وللسنة الخامسة على التوالي، وكذلك متطلبات أمن الأنظمة الخاصة بخدمات الحوالات SWIFT وتعليمات البنك المركزي للتكيف مع المخاطر السيبرانية وتعليمات حاكمية تكنولوجيا المعلومات (COBIT 2019) بالإضافة إلى المشاركة في تطبيق معيار حماية البيانات الشخصية (GDPR) في الأردن وقبرص للامتثال لتعليمات البنك المركزي القبرصي للحفاظ على خصوصية بيانات العملاء.

واستمرت الدائرة بالمشاركة في أعمال اللجنة المختصة بإنشاء مركز الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في الأردن (Jo-FINCERT) في البنك المركزي الأردني.

كما وقامت خلال العام بإعداد الدراسات اللازمة لتقييم المخاطر على الأنظمة والبنية التحتية للعديد من المشاريع الحيوية وتحديد الضوابط الأمنية الواجب تطبيقها للتقليل من حجم المخاطر المحتملة، والتأكد من مراقبة تطبيق الضوابط الأمنية اللازمة بالشكل الصحيح.

واستمرت الدائرة بمراقبة وتحليل التقارير الرقابية والتنبيهات الصادرة عن أنظمة الحماية لأمن المعلومات والتعامل مع الأحداث الأمنية والتشغيلية بشكل يومي بالتعاون مع المعنيين في البنك وتنفيذ فحوصات أمن المعلومات الدورية مثل فحوصات اختراق الشبكات الداخلية والخارجية وكذلك فحوصات الثغرات على الشبكات والتطبيقات والحوادم وتطبيقات الهواتف الذكية والاستمرار بتطبيق برامج التوعية بأمن المعلومات للموظفين والعملاء لمواجهة التحديات الأمنية وتنفيذ عمليات محاكاة تعليمية لفحص استجابة الموظفين لمحاولات الاختراق والاحتيال.

المخاطر الائتمانية:

استمر العمل خلال العام على تدعيم عملية الأتمتة وإعداد التقارير الرقابية والتحليلية الداخلية وبما يقلل من الوقت والجهد المبذول وبشكل أكثر دقة، الأمر الذي يساعد في تعزيز عملية اتخاذ القرارات المختلفة. كما وبالإشتراك مع الجهات ذات العلاقة في البنك استمرت عملية التحديثات المستمرة على إجراءات التوافق مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) وذلك من خلال أتمتة العديد من الإفصاحات والتقارير المطلوبة من الجهات الرقابية المختلفة. قامت الدائرة خلال العام بإجراء تطوير على نظام التصنيف الائتماني الداخلي الآلي (Internal rating System) حيث تم إحلال نظام Credit Lens عوضاً عن نظام Risk Analyst.

المخاطر التشغيلية:

ضمن إطار إدارة المخاطر التشغيلية لدى البنك من خلال التعرف، التقييم والسيطرة ومحاولة التخفيف من المخاطر واستمراراً في تطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية CRSA من خلال تطبيق النظام الآلي لإدارة المخاطر التشغيلية (CARE)، فقد تم إنجاز ما يلي:

- إنشاء لجنة إدارة المخاطر التشغيلية على مستوى البنك والتي تضم عضويتها كلا من إدارة الامتثال وإدارة التدقيق الداخلي بهدف توحيد الجهود المبذولة ما بين الجهات الرقابية في البنك.
- تحديث مصفوفة المخاطر (Risk Matrix) لجميع المراكز التنظيمية بما يعكس الواقع الفعلي لبيئة العمل والتطورات الحاصلة في البنك والبيئة المحيطة.
- التطوير المستمر على التقارير الرقابية الصادرة للإدارة التنفيذية بحيث يتم تصنيف التقارير بناء على أحدث الأنظمة المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية.
- عقد العديد من الدورات التدريبية على مستوى مختلف المراكز التنظيمية الأمر الذي ساهم في تعزيز ثقافة المخاطر في البنك.
- تطوير مؤشرات المخاطر الرئيسية لدى البنك Key Risk Indicators على مستوى الأنشطة المصرفية المختلفة، باعتبارها نظام إنذار مبكر لاحتمالية التعرض لخطر معين.
- تحسين قاعدة البيانات التاريخية للخسائر التشغيلية وتحديد مصدر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لأنواع المخاطر الصادرة عن لجنة بازل.
- المشاركة في العديد من اللجان التي تعنى بتحسين البيئة الرقابية في البنك.
- الاستمرار في إبداء الرأي حول السياسات وإجراءات عمل البنك وبيان المخاطر الواردة بها ومقدار كفاية الضوابط الموجودة أو اللازم إضافتها.

المخاطر السوقية:

ضمن إطار التعرف والقياس والسيطرة على المخاطر السوقية لدى البنك، يتم إعداد تقارير رقابية دورية يومية، شهرية وربع السنوية، بما فيها الإفصاحات المختلفة المطلوبة بالإضافة إلى الدراسات التحليلية، معتمدة في ذلك على السياسات المختلفة التي تم مراجعتها وتعديلها وبما يتواءم مع التطورات الحاصلة في الأسواق المالية العالمية وعلى الظروف الاقتصادية، ومن هذه السياسات السياسة الاستثمارية، سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات، سياسة إدارة مخاطر السيولة وخطة الطوارئ الخاصة بالسيولة، سياسة إدارة مخاطر أسعار الفائدة، سياسة المخاطر السوقية، علاوة على وضع ومراقبة السقوف المختلفة على سبيل المثال للبلدان، أنواع التوظيفات، والمخاطر المقبولة.

بازل:

في سعي البنك للالتزام بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني فيما يخص البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، فقد استمرت متابعة تنفيذ خطة العمل الموضوعة والمعتمدة من قبل مجلس الإدارة بهذا الخصوص. واستمرت الدائرة في عملية تطوير آلية ومنهجية إعداد اختبارات الأوضاع الضاغطة، وآلية ومنهجية احتساب التقييم الداخلي لرأس المال ICAAP من خلال تطبيق منهجيات قياس أكثر دقة، إضافة إلى أتمتة العديد من التقارير اللازمة في عملية الاحتساب.

إدارة الائتمان

تم خلال العام 2020 استحداث إدارة جديدة للائتمان وإدراج ثلاثة دوائر تحت مظلتها، حيث تم نقل تبعية دائرة مراجعة الائتمان في إدارة المخاطر لتصبح تابعة لإدارة الائتمان بالإضافة لدائرة متابعة ومعالجة الائتمان ودائرة تنفيذ الائتمان، وذلك بهدف تفعيل ودعم دور تلك الدوائر من خلال الفصل التام بين عمليات تسويق ومنح الائتمان ومراجعة الائتمان وترشيد وتحسين مستوى جودة القرارات الائتمانية ورفع سوية ونوعية المحفظة الائتمانية للبنك، وكذلك تطوير عمل آليات متابعة ومعالجة الديون المتعثرة وتحسين عمليات تحصيل أو معالجة تلك الديون ودياً أو قضائياً وأخيراً مراجعة إجراءات العمل الحالية داخل دائرة تنفيذ وتوثيق الائتمان من خلال تسهيل وتنظيم تلك الإجراءات وضمان دقة وسرعة إنجاز الأعمال المطلوبة منها والفصل بين الوظائف والمسؤوليات والحفظ الأمين لجميع المستندات ودقة التقارير والاحصاءات المعدة والحفاظ على حقوق البنك.

إدارة مراقبة الامتثال

حرصاً من إدارة البنك على ضمان تعزيز الامتثال وخلق بيئة الامتثال المناسبة لدى كافة المراكز التنظيمية وتبعاً لأهمية القطاع المصرفي والخدمات التي يقدمها للعملاء، المرتبطة بالتقدم والتطور التكنولوجي، وما قد ينجم عنها من ارتفاع في خطر إختراق الأنظمة، تم تأسيس وحدة مختصة بمكافحة الرشوة والفساد والإحتيال تهدف إلى ترسيخ مبادئ السلوك المؤسسي القويم والمستدام من خلال إتاحة التوجيهات العامة وتحديد المسؤوليات إزاء وضع الضوابط وإجراء التحقيقات عند اللزوم وتعديل السياسات ذات الصلة، وتهدف أيضاً إلى إعداد الإجراءات والسياسات الرقابية التي من شأنها أن تسهم في الحد من وقائع الإحتيال ورصد وقوعها والتعامل معها حال وقوعها.

وقد تم إعداد واعتماد سياسة مكافحة الرشوة والفساد وسياسة مكافحة الإحتيال بالإضافة إلى سياسة قبول الهدايا والضيافة.

وفي جانب التشريعات واصلت الدائرة أعمالها المتمثلة بالاستجابة لكافة متطلبات الجهات الرقابية والتعامل مع التعاميم والتعليمات والاستعلامات الصادرة منها مع متابعة إلتزام مراكز العمل بها، إضافة لمراجعة إجراءات العمل للتأكد من توافقها مع التشريعات السائدة.

وفيما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزاماً بتعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص، فقد تم تحديث الأنظمة البنكية وكافة السياسات واجراءات العمل بما يتناسب معها، مع استحداث سيناريوهات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواكبة أهم التطورات في التعليمات واللوائح المحلية والدولية، إضافة إلى عمل تحليل للفجوة الرقابية بين تعليمات البنك المركزي الأردني والبنك المركزي القبرصي للوقوف على أهم الإختلافات وتزويد البنك المركزي الأردني بها للحصول على الموافقات اللازمة بالخصوص.

التدقيق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق بتنفيذ مهامها وفقاً لخطة التدقيق السنوية المقررة والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وتسعى الدائرة من خلال تنفيذ الواجبات المناطة بها ومن خلال خطتها المبنية على أساس نموذج تقييم المخاطر إلى تحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان كفاءة وفاعلية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلي والتحكم المؤسسي وتقديم توكيد معقول حول تحقيق أهداف البنك الواردة ضمن الاستراتيجية المعتمدة.

وفي هذا الإطار نفذت الدائرة العديد من مهام التدقيق على فروع البنك المحلية ومراكز العمل والأنشطة الأخرى لدى البنك وزودت الإدارة ولجنة التدقيق بنتائج تلك الزيارات، بالإضافة إلى متابعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي وتفتيش البنك المركزي، وكذلك تم تنفيذ العديد من المهمات الخاصة غير المبرمجة.

وتقوم الدائرة وبشكل متواصل بتقديم الخدمات الإستشارية اللازمة لمراكز العمل وخاصة ما يتعلق منها بالسياسات وإجراءات العمل وكذلك ورش العمل واللجان ذات العلاقة بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية والحوكمة ودون المساس باستقلالية عمل إدارة التدقيق الداخلي.

وقامت الدائرة خلال عام 2020 بالإستمرار بالتنسيق مع مجموعة كيبكو من خلال المشاركة في الاجتماعات المتعلقة بالتدقيق الداخلي في المجموعة، وذلك لضمان استمرارية التعاون والاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بمنهجيات ووسائل التدقيق، وقد تم الاستمرار بتحديث برامج عمل التدقيق وأوراق العمل الخاصة بالفروع والدوائر والأنشطة المختلفة وضمان التوافق مع معايير التدقيق الدولية وأفضل الممارسات.

وتماشياً مع معايير التدقيق الداخلي المتعلقة بعمليات توكيد الجودة تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتنفيذ التقييم الداخلي لتوكيد الجودة على عمليات التدقيق الداخلي بشكل سنوي.

وقد قامت إدارة التدقيق الداخلي باعتماد نظام أتمتة أعمال إدارة التدقيق الداخلي وإطلاقه على البيئة الحية والبدء باستخدامه منذ بداية العام 2020، بالإضافة إلى الاستمرار في استخدام نظام تجميع وتحليل البيانات والقيام بعملية استخراج التقارير اللازمة من خلاله.

تكنولوجيا المعلومات

في ظل التحديات الخاصة التي واجهت البنك بسبب جائحة كورونا، فقد تمكن البنك من الاستمرار بالعمل وخدمة العملاء بشكل مميز وذلك من خلال تمكين الموظفين من العمل عن بعد وتطبيق العديد من المشاريع التي تدعم صورة البنك في تقديم الخدمات وبما يتناسب مع الوضع الراهن، وتم بجهود داخلية إنشاء موقع إلكتروني مخصص لتنظيم عقد اجتماع الهيئة العامة للمساهمين ومتطلبات المشاركة فيه والذي عقد إلكترونياً التزاماً بقانون الدفاع.

وحرصاً من البنك للتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والرقابية، تم تطبيق أحدث نسخ الإصدارات للنظام البنكي ونظام إدارة البطاقات والصرافات الآلية، وأحدث نسخ لأنظمة التشغيل ضمن مشروع تحديث شبكة أجهزة الصرافات الآلية.

وفي إطار التطور المستمر الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، وظهور العديد من الحلول المالية والمصرفية والتقنيات فقد تم اعتماد تقنية "block chain" في مجال إصدار الحوالات بالتعاون مع بنك القدس. وتم استخدام تكنولوجيا الروبوت في أتمته الربط مع الأحوال المدنية من أجل عملية مراجعة دقة وصحة بيانات العملاء، وتم إطلاق خدمة "ايبانك" مع مؤسسة الضمان الاجتماعي لإرسال رقم حساب العميل الدولي "ايبان" إلى المؤسسة بشكل آلي.

وحرصاً من البنك على التوافق مع تطبيق معايير الأمن السيبراني فقد تم إنجاز عدة مشاريع لحماية فقدان البيانات بالإضافة إلى تطبيق نظام خاص لنقل التحديثات من المركز إلى الفروع بشكل آلي.

ومن منطلق دور البنك في تحفيز ودعم التكنولوجيا فقد تم وضع استراتيجية متكاملة للنهوض بمنظومة التكنولوجيا لدعم مشاريع البنية التحتية المستقبلية ومنتجات تكنولوجيا المعلومات في الأردن وقبرص بالإضافة إلى تعليمات الحاكمية والتكنولوجيا المصاحبة لها وتطبيق الضوابط اللازمة.

ولضمان تنفيذ خطط استمرارية الأعمال تم إطلاق مشروع تحديث تكنولوجيا مراكز البيانات والهدف من هذا المشروع إنشاء مركزي بيانات جديدين بأعلى مستوى توافرية، بالإضافة إلى تحديث كامل لمركز البيانات البديل بكامل معداته وأجهزته.

إدارة الشؤون المالية

نتيجة للقرارات والأحداث الناتجة عن جائحة كورونا تم خلال العام إجراء مراجعة شاملة للميزانية التقديرية للعام 2020 وإجراء عملية إعادة تقدير نظراً للتغيرات التي أثرت على نتائج البنك.

وتم خلال العام التركيز على تحسين النواحي الرقابية والاجرائية لعمل إدارة الشؤون المالية وتطبيق أنظمة آلية جديدة حيث تم العمل على مراجعة وتحديث اجراءات العمل والسياسات الخاصة بالدائرة واستحداث اجراءات عمل جديدة وإجراء مراجعة لحسابات الأستاذ العام واتخاذ ما يلزم بخصوصها، بالإضافة إلى اتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص إدارة الموجودات الثابتة وكذلك العمل على معالجة النقاط الظاهرة في التقارير الرقابية المختلفة وتم استحداث منهجية عمل ونماذج جديدة فيما يتعلق بإعداد الميزانية التقديرية للبنك للعام 2021 تتيح المزيد من الرقابة والقابلية على التحليل والمقارنة مع النتائج الفعلية وتم الانتهاء من إعداد الموازنة حسب المنهجيات.

أما على صعيد التعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية، فقد تم الانتهاء من مشروع إصدار تقارير احتساب نسبة تغطية السيولة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ولجنة بازل وتطبيق نظام الإفصاح الإلكتروني بلغة XBRL بناءً على طلب هيئة الأوراق المالية وبورصة عمان.

الدائرة القانونية

بالرغم من توقف أعمال المحاكم لفترات غير قليلة خلال العام 2020 بسبب جائحة كورونا فقد تمكنت الدائرة القانونية من تحصيل نحو 1.855 مليون دينار من الديون القائمة المتخذ بها إجراءات قانونية، وكذلك تحصيل نحو 637 ألف دينار من الديون المعدومة أو خارج المركز المالي خلال العام.

وقد قامت الدائرة خلال سنة 2020 بإنهاء تسع قضايا من القضايا المقامة ضد البنك كلها في صالح البنك، بما يشكّل نحو 29% من إجمالي عدد القضايا في العام، ولم يتم خسارة أي قضية.

وقد بلغ عدد الإجراءات التي قامت بها الدائرة القانونية أمام القضاء (مثل تسجيل القضايا، حضور الجلسات، التنفيذ، المزادات، الحجوزات، ... إلخ) بحدود 5998 إجراءً، وبلغ عدد المشورات القانونية ومراجعات العقود التي قُدمت من الدائرة القانونية لإدارات وفروع البنك بحدود 7975 مشورة وعقداً.

وضمن مسؤولية الدائرة القانونية عن متابعة أعمال البركة مول المملوك للبنك، استطاعت الحفاظ على إستمرارية عمل المول وتمكنت الدائرة القانونية من تأجير 16 محلاً جديداً داخل المول.

يضاف إلى ذلك إستمرار الدائرة في تقديم الدراسات لإدارة البنك حول القوانين الجديدة والتعديلات ذات الأثر على العمل المصرفي، وتعميم الثقافة القانونية على الدوائر والفروع، إضافة إلى مشاركة الدائرة في لجان وأعمال البنك المختلفة.

إدارة الموارد البشرية

تماشياً مع استراتيجية الموارد البشرية في رقمنة أعمالها، قامت بتطبيق أحدث التطورات التكنولوجية خلال العام 2020. حيث تم تطوير الموقع الإلكتروني الخاص بطلبات التوظيف والتدريب لجذب أفضل المواهب، كما تم تطبيق تقنية الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) في مقابلات التوظيف، ليكون أول بنك في الأردن يطبق هذه التقنية. وتم أتمتة معظم أعمال الموارد البشرية من خلال نظم إلكترونية متقدمة، والأهم من ذلك وضع النظم التي تسهل تطبيق استراتيجيات تخطيط القوى العاملة وإدارة الكفاءات ومحركات هذه النظم لبعضها نحو إنشاء التقارير (Dashboards) ذات العلاقة لتصبح مرقمنة بالكامل. الأمر الذي يضع موظفي وإدارة البنك في بيئة عمل مرقمنة ترفع من كفاءة إدارة القوى العاملة وتطويرها.

وفي ضوء حرص الإدارة على التحسين المستمر لدورها الاستراتيجي وتحديداً فيما يتعلق بتخطيط القوى العاملة وإدارتها، فقد استمر البنك في استقطاب الكوادر الشابة وإتاحة الفرص الوظيفية الواعدة لهم وتدريبهم بشكل مستمر لتنمية قدراتهم وتأهيلهم. وذلك نجح في خلق بيئة عمل شابة، حيث ارتفعت نسبة الشباب بعمر ال 30 سنة فأقل من 27% في عام 2015 إلى 43% في عام 2020. كما تم شغل 71% من الشواغر التخصصية في الإدارة العامة بإعطاء الأولوية لموظفي البنك وحديثي التخرج بعد تأهيلهم وتطوير كفاءاتهم ومهاراتهم. ونتج عن الإدارة العادلة للأجور انخفاض معدل الدوران الوظيفي بنسبة 44% عن العام السابق، لتصل إلى 3.02% فقط.

نجحت إدارة الموارد البشرية بالتعاون مع الجهات المعنية بالبنك في مواجهة الأوضاع التي تسببت بها جائحة كورونا، حيث استطاعت التعامل مع المستجدات والظروف المحيطة وضمان استمرارية العمل، باتخاذ إجراءات إحترازية واتباع آلية للعمل عن بعد. كما أنها استمرت بمنح الفرص التدريبية لتلبية احتياجات الموظفين ومتطلبات العمل. فقد قامت بمواكبة التغييرات وتعديل خطط التدريب والتطوير باعتماد منصات إلكترونية والتدريب عن بعد. حيث تم إعداد منصة للتدريب الإلكتروني وأتمتة كافة الدورات الداخلية بالتعاون مع شركة مختصة، واستمر التدريب باستخدام "Gamification" عبر تطبيق على الهواتف الذكية، ونتج عن ذلك توفير حوالي 13.100 فرصة تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والإدارية والسلوكية. وتم إطلاق برنامج التطور الوظيفي للوظائف التخصصية لدوائر الإدارة العامة الذي يتضمن دورات متخصصة والتدريب على رأس العمل والتوجيه والإرشاد. واستمر البنك في تنفيذ برنامج التطور الوظيفي للموظفين الجدد لدى الفروع، حيث أنهى البرنامج خلال هذا العام 25 موظف، ويستفيد منه حالياً 26 موظف.



"حملة البر والإحسان"، والهيئة الخيرية الهاشمية، وكذلك مبرة أم الحسين للأيتام التي تعود منافعتها على أطفال المبرة، كما استمر البنك خلال العام بكفالاته السنوية للمنزل التابع لقرى الأطفال (SOS) الأردنية في مدينة إربد.

وكعادته، واصل تنظيم أنشطة وبرامج مختلفة لموظفيه، والتي ترمي إلى تعزيز قيم التعاون والتضامن فيما بينهم، حيث تابع البنك دعمه المادي السنوي لتكية أم علي لتوزيع طرود الخير على الأسر العفيفة والمحتاجة. كما قدم دعماً بالتعاون مع جمعية أصدقاء الطلبة إلى طلبة مدارس أم عمار بمنطقة ماركا.

ثانياً: التعليم والتأهيل

يولي البنك الأردني الكويتي في كل عام قطاع التعليم والتدريب إهتماماً خاصاً، حيث استمر في تقديم الدعم السنوي لبرنامج التعليم الجامعي الذي تديره مؤسسة "صندوق الأمان لمستقبل الأيتام"، إضافة لتقديم مساعدة مالية مباشرة لعدد من الطلبة المتفوقين من خلال تحمل تكاليف دراستهم في الجامعات، وكجزء من مسؤوليته الاجتماعية، قدم البنك الدعم لمؤسسة الأميرة تغريد للتنمية والتدريب لدعم حملة "وعد لمستقبل أفضل".

كما قام بتقديم دعم لمبادرة "سنبله" والتي تضمنت تغطية 15 مدرسة حكومية من مختلف أنحاء المملكة بأعمال الصيانة للصفوف والمقاعد المدرسية.

ويهدف تقديم الدعم للطلاب من مرضى السرطان لتمكينهم من الاستمرار في مسيرتهم التعليمية، فقد قام البنك خلال عام 2020 بتقديم دعم لبرنامج التعليم الخاص للمرضى، حيث يغطي الدعم جزء من تكاليف الدراسة لـ 45 طالب وطالبة في المركز خلال فترة العلاج.



واستمر البنك في تنفيذ برنامج التوجيه والإرشاد وبرنامج القيادي الناشئ الذي يهدف إلى تأهيل وإعداد مدراء فروع ومدراء في دوائر البنك. ونتيجة لهذه الجهود فإن متوسط عدد الفرص التدريبية المتاحة لموظفي البنك ارتفع بنسبة 66% عن العام السابق، من 5.3 فرصة خلال العام السابق إلى 11.0 فرصة مع انخفاض الكلفة بنسبة 36% مقارنة بالعام الماضي.

دائرة التسويق والاتصالات المؤسسية

واصلت الدائرة خلال العام عملها وتنفيذ خطتها التسويقية لترويج منتجات وخدمات البنك باستخدام مختلف قنوات الإتصال الفعالة، وذلك من أجل تركيز صورة ذهنية مميزة لدى فئات المجتمع المختلفة. بالإضافة لتطوير وتدعيم دور البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية.

وتمثلت أهم إنجازات دائرة التسويق والاتصالات المؤسسية للعام 2020 بإطلاق عدة حملات منها حملة خاصة بطاقات ماستركارد فلاي أند بلاس الائتمانية من خلال منح أميال إضافية على الحركات الشرائية، كما تم إطلاق حملتين على بطاقات ماستركارد الائتمانية لترويج برنامج التقيط بفائدة 0% في الربع الأول والربع الرابع. كما قامت الدائرة بإطلاق حملة ترويجية تخص خدمة ويسترن يونيون الرقمية لعملاء البنك والجمهور للدخول بالسحب الأسبوعي على جوائز نقدية عند إرسال حوالاتهم باستخدام هذه الخدمة عبر الموقع الإلكتروني أو من خلال تطبيق ويسترن يونيون وتم تسجيل نمو بنسبة 891% في عدد الحوالات المرسله مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي.

وفي إطار التسويق الرقمي، استمرت الدائرة بمواكبة التطور التكنولوجي وعمل حملات إعلانية على مواقع التواصل الاجتماعي ومتابعة نتائجها للتأكد من الوصول للفئة المستهدفة، بالإضافة إلى إدارة موقع البنك الإلكتروني وتحديثه باستمرار.

المسؤولية الاجتماعية

بالرغم من الظروف الصعبة التي ألمت بالعالم خلال عام 2020، فقد قام البنك بتنفيذ العديد من المبادرات والبرامج الهادفة لتحقيق الأثر المستدام للمستفيدين والمجتمع المحلي.

حيث واصل البنك دوره الريادي وبرامجه ومساهماته في المجالات التي تمّ تحديدها بناء على إحتياجات وأولويات المجتمعات المحلية، والتي تشمل على الصحة والشباب، مكافحة الفقر، حماية البيئة، التعليم ودعم الأيتام، وغيرها مما يسهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

أولاً: مبادرات البنك في مجال خدمة المجتمع



استجابة للظروف الاستثنائية والحرجة التي صاحبت جائحة وباء كورونا ومسؤولية البنك الوطنية للمساهمة في تحمل أعباء الحكومة واستجابة لأمر الدفاع رقم 4 بإنشاء صندوق "همة وطن" وتلبية لنداء الواجب فقد تبرع البنك وموظفو الإدارة التنفيذية لصالح الصندوق والذي يهدف لتقديم المساعدات المادية والإنسانية المؤقتة للمواطنين والمقيمين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة نتيجة الأزمة المصاحبة للجائحة.

وواصل البنك الأردني الكويتي خلال العام 2020 تقديم الدعم للعديد من الجمعيات الخيرية والجهات المعنية بالعمل الإنساني، ومشاريع تنمية وتأهيل المجتمعات الأقل حظاً، حيث استمر في دعم الصندوق الأردني الهاشمي

ساهم البنك خلال العام في العديد من الأنشطة لدعم ورعاية القطاع الصحي ومساندة المؤسسات والهيئات المعنية بالرعاية الطبية والصحية، واستجابة منه لحملة التصدي لفيروس كورونا ومساهمة منه ضمن مسؤوليته الاجتماعية فقد تبرع البنك لصالح وزارة الصحة، وتلبية منهم لنداء الواجب قام موظفو البنك بالتبرع لصالح وزارة الصحة أيضاً لدعم القطاع الصحي وتمكينه من تقديم الخدمات الصحية للمواطنين الأردنيين والمقيمين داخل المملكة لمواجهة الجائحة.



كما قدم الدعم "بنك الشفاء والصحة الأردني" وهو مؤسسة خيرية غير ربحية يقدم خدمات صحية مجانية، كما استمر البنك بتقديم دعمه السنوي "للجمعية الأردنية للعلوم الطبي الفلسطيني" و"جمعية الأسرة البيضاء".

وشارك موظفو البنك خلال العام 2020 في حملتين للتبرع بالدم والتي نظمهما بالتعاون مع بنك الدم الوطني، لتقديم الدعم للمرضى والمحتاجين للدم من أبناء المجتمع الأردني. كما يشارك عدد كبير من موظفي البنك في كل عام في برنامج أصدقاء مركز الحسين للسرطان، حيث يقدم كل منهم تبرعاً شهرياً من راتبه للمركز.

رابعاً: البيئة

في إطار إهتمام البنك وسعيه للارتقاء بالوعي تجاه قضايا البيئة والحفاظ عليها، وقع البنك مذكرة تفاهم مع وزارة البيئة لإنشاء متنزه بيئي في غابة زبود/ منطقة حسبان بتمويل كامل من البنك من أجل التعاون والتنسيق لتجسيد الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الإهتمام بالمناطق الحرجية والمحافظة عليها.

وضمن نفس السياق قام البنك بتحمل تكاليف طباعة وتوزيع كتاب "كيس الراعي" والذي يوثق بالصور والشرح مجموعة واسعة من النباتات (الأشجار والأزهار) في الأردن والتي يفوق عددها المئة ويبين أسمائها الشعبية والعلمية ومناطق تواجدها في المملكة للتعريف بها والدعوة للمحافظة عليها .

وتعزيزاً لدور البنك الريادي وإيماناً منه بمسؤوليته الاجتماعية والبيئية، شارك البنك بدعم حملة النظافة الوطنية السنوية والتي نظمتها جمعية البيئة الأردنية في منطقة شفا بدران كما وقدم الرعاية لمبادرة جمعية البيئة لبرنامج التوعية لمواجهة فيروس كورونا، وذلك بطباعة دفاتر تلوين بيئية تعليمية خاصة بالأطفال. وبمناسبة يوم التدوير العالمي والذي صادف الخامس عشر من شهر تشرين الثاني، قام البنك بالمشاركة في رعاية مبادرة "مدينتي بيتي نحو أردن أخضر" والتي تنظمها جمعية البيئة الأردنية هذا بالإضافة لتجديد عضويته السنوية في جمعية إدامة للطاقة والمياه.



خامساً: دعم الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة

دعماً منه لفئة الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة، فقد استمر البنك في تقديم الدعم المادي والتبرعات للعديد من أندية وجمعيات الصم والمكفوفين وذوي الإحتياجات الخاصة، كما قام بتقديم الدعم للأولمبياد الخاص الأردني لدعم ومساندة الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة لعدد من الجمعيات لمساعدتها في تحقيق أهدافها، كجمعية الصحة النفسية، ومركز بدوة للتربية الخاصة، وغيرها من الجمعيات والمراكز ذات الصلة، وتابع البنك خلال العام 2020 دعمه لجمعية غرب إربد للتحديات الخاصة، وذلك بدعم عدة ماراثونات خلال العام وشارك فيها عدد من أبطال الجمعية واستطاعوا تحقيق المراكز الأولى، هذا بالإضافة لدعم الأنشطة الرياضية للجنة البارالمبية في عدة بطولات لرفع الأثقال لذوي الإحتياجات الخاصة والذين استطاعوا تحقيق مراكز متقدمة أيضاً.

كما وقع البنك مذكرة تفاهم مع مبادرة "العجلات الخضراء" والمتضمنة جمع الأغذية البلاستيكية وعلب الألبان وإرسالها لنقاط التجميع لدى منظمي المبادرة، حيث يتم فرزها وتدويرها وتخصيص إيراداتها لإعانة الأطفال ذوي الإحتياجات الخاصة وتحديد المصابين بالشلل الدماغي، بهدف تحسين نوعية حياتهم التعليمية والعلاجية وشراء الكراسي المتحركة المخصصة لهم.

سادساً: دعم الحركة الثقافية والفنية

استهل البنك عام 2020 بمواصلة دعمه لعدد من الأنشطة الفنية والأعمال الأدبية والبحث العلمي، من خلال تقديم الرعاية لعدد من المهرجانات والملتقيات والفرق الفنية والتراثية والمسرحية، حيث قام برعاية مسرحية لمدرسة المنهل العالمية ودعم مهرجان ليالي المسرح الحر الخامس عشر، والمتحف الوطني الأردني للفنون الجميلة.



خطة العمل لعام 2021

فيما يلي أهم محاور وأهداف خطة عمل البنك لعام 2021:

1. تطوير الموارد البشرية

- خلق بيئة عمل عصرية من شأنها رفع الإنتاجية والكفاءة وتحسين العلاقة بين الإدارة والموظفين، بالإضافة إلى تحفيز بيئة التميز بالأداء وتعزيز المنافسة العادلة وزيادة انتماء وارتباط الموظفين بالبنك. مع مواصلة مواكبة التطور التكنولوجي لإدارة الموارد البشرية. والاستمرار في استقطاب المواهب ذوي الكفاءة العالية ومواصلة تدريب وتطوير مهارات الموظفين لمواكبة أحدث المتغيرات التكنولوجية والمصرفية عالمياً.

2. التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي

- استكمال تطبيق مشروع تحديث تكنولوجيا مراكز البيانات الذي يهدف إلى توفير أعلى مستوى توافرية وضمان تنفيذ خطط استمرارية الأعمال، ودعم تطبيق الأنظمة الجديدة التي تهدف إلى استكمال رحلة التحول الرقمي مثل أتمتة العمليات ومشروع الربط البيئي (Middleware) واستخدام أحدث الطرق والتقنيات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية مثل (Robotics) والحوسبة السحابية.
- التوسع في استخدام التقنيات المختلفة على مستوى أعمال البنك ومنتجاته وخدماته على سبيل المثال وبما يخص منتجات الأفراد طرح خدمة «المساعد الصوتي» والتي تمكن العملاء من إجراء عدد من التعاملات البنكية والاستعلام من خلال المحادثة الصوتية، وطرح تقنيات جديدة مثل البطاقات التي تدعم تقنية اللاتلامسية (Contactless) وخدمة الصراف الآلي العاملة بنفس التقنية وإصدار أول بطاقة Biometric في المملكة مخصصة لفئة كبار العملاء، وتعمل من خلال البصمة بدل الرقم السري للعميل

3. تطوير الأعمال (المنتجات والخدمات)

- تطوير الأنظمة التي تسهل أعمال عملاء البنك من الشركات ومنها تطوير نظام إدارة النقد (cash management) بالإضافة إلى الأنظمة التي تساعد على تقييم أعمال هذه الشركات أولاً بأول.
- مراجعة ومعالجة وضع المحفظة الائتمانية والقيام بإجراءات مدروسة لتخفيض التركيز في محفظة تسهيلات الشركات الكبرى وتحسين نوعية المحفظة، مع الأخذ بالاعتبار التزام البنك بمواصلة دعم عملائه في ظل الظروف والتحديات القائمة وتبعات جائحة «كورونا».
- النمو في أعمال تمويل الشركات المتوسطة والصغيرة وفي نشاط البنك لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، والالتزام بتعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل سداد قروض العملاء المتضررين من تبعات «كورونا»، والسعي للتعاون مع المؤسسات المالية الأخرى بما فيها مؤسسات التنمية الدولية للاستفادة من أية برامج تمويلية لهذه الفئة من الشركات التي قد تساعد على تنمية حجم ونوعية محفظة التسهيلات بكلفة أقل.
- التوسع في أعمال الدائرة البنكية الخاصة واستقطاب عملاء جدد ممن لديهم حسابات ودائع لدى البنك ولديهم استعداد لتنويع استثماراتهم.

4. إدارة المخاطر وبرامج الحماية

- تعزيز أعمال إدارة المخاطر وتوفير برامج آلية حديثة لتقييم مخاطر الائتمان وتقييم واحتمال كفاية رأس المال وبرامج خاصة بالأمن السيبراني وحماية البطاقات والبرامج المستخدمة لتمكين العمل عن بعد التزاماً بالإجراءات الوقائية والتباعد.

5. المسؤولية الاجتماعية

- دعم مبادرات من شأنها تمكين أفراد و مؤسسات في المجتمع المحلي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما يتوافق مع استراتيجية البنك للمسؤولية المجتمعية.

هذا وواصل البنك تقديم الدعم لمسابقة أولمبياد اللغة العربية والتي نظمتها جامعة عمان الأهلية، بالإضافة لرعاية نموذج الأمر المتحدة للمدرسة الأمريكية الحديثة، كما قام بتقديم الدعم للجمعية الأردنية للعلوم والثقافة لمهرجان الكرامة الذي أقامته الجمعية.

سابعاً : الرياضة



واصل البنك خلال العام تقديم الدعم والمبادرات الخاصة بالرياضة والشباب، حيث قدم دعماً للإتحاد الأردني لكرة الطاولة لتنظيم الأولمبياد المؤهلة إلى أولمبياد طوكيو والتي كان من المفروض إقامتها خلال العام 2020، كما استمر في تقديم دعمه المادي للعديد من النشاطات الرياضية للأندية.

وتابع البنك عام 2020 بدعم "مبادرة التصدي" والتي نظمت بالتعاون ما بين الإتحاد الأردني لكرة القدم ولجنة إدارة "حساب الخير" بتنظيم مباراة إستعراضية ودية لكرة القدم وذلك بهدف شمول الرياضيين الأكثر تضرراً والأقل دخلاً بالدعم.

ثامناً : دعم الفعاليات الإقتصادية ومنظمات المجتمع المدني

شارك البنك خلال العام في عدد من الفعاليات التي تخص منظمات المجتمع المدني والفعاليات الإقتصادية والمؤتمرات، حيث واصل تواجده السنوي في فعاليات إحتفالات سفارة دولة الكويت في المملكة، بمناسبة العيد الوطني وعيد التحرير.

كما شارك في رعاية حفل إشهار "المنتدى الإقتصادي الأردني" والانتساب لعضوية المنتدى السنوية، هذا وتابع دعمه لملتقى سيدات الأعمال والمهنة الأردني.

كما قدم البنك دعماً للهيئة الهاشمية للمصابين العسكريين والتي تقوم على الدعم وجمع التبرعات للمصابين العسكريين.

من ناحية أخرى، يعمل البنك على الاستفادة من خدمات المتقاعدين العسكريين في أعمال إدارة الأمن والحماية لمرافق البنك وممتلكاته بالتعاون مع المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء.



تقرير مدققي الحسابات المستقلين
إلى السادة مساهمي البنك الأردني الكويتي - شركة مساهمة عامة محدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد للبنك الأردني الكويتي ("البنك") وشركته التابعة (معاً "المجموعة") كما في 31 كانون الأول 2020، وأدائهم المالي الموحد وتدفقاتهم النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.

نطاق التدقيق

تشمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة ما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020.
- قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مبينة في فقرة مسؤوليات الملتحق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة من هذا التقرير.

نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (والتي تشمل معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك القواعد.

منهجيتنا في التدقيق

نظرة عامة

أمور التدقيق الهامة	- قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
	- موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة

كجزء من تخطيطنا لعملية التدقيق، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. على وجه التحديد، أخذنا بعين الاعتبار المجالات التي قامت بها الإدارة باجتهادات حكمية، مثل الحالات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية الهامة التي تضمنت عمل افتراضات وأخذ الأحداث المستقبلية، التي بطبيعتها غير مؤكدة، وبعين الاعتبار. وكما هو الحال في كافة عمليات التدقيق التي نقوم بها، فقد أخذنا بعين الاعتبار مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، والتي تتضمن، إضافة إلى أمور أخرى، مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يشير إلى خطر وجود أخطاء جوهرية ناتجة عن احتيال.

قمنا بتصميم نطاق التدقيق لتنفيذ إجراءات كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، أخذين بعين الاعتبار هيكلية المجموعة والعمليات المحاسبية والضوابط وقطاع أعمال المجموعة.

أول جامعة 1962

أول جامعة تأسست في الأردن هي الجامعة الأردنية عام 1962 وقد احتضنت ما يقارب ربع مليون طالب وطالبة. سميت بالجامعة الأم بسبب انطلاق أول مسرح أردني، وأول مشروع مجتمعي أردني، وأول نظام ساعات معتمدة في العالم العربي منها.

الجامعة الأردنية
The University Of Jordan

<p>➤ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧).</p> <p>➤ قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) والتأكد من ان البنك قام بتسجيل ايهما أشد وفقاً لكل مرحلة.</p> <p>➤ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) ورقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال دقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.</p>	
<p>➤ قمنا بإعادة احتساب والتأكد من مخصص التدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة غير العاملة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧).</p> <p>➤ قمنا بمقارنة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة المحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني مع مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المحتسب وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (٢٠٠٩/٤٧) والتأكد من ان البنك قام بتسجيل ايهما أشد وفقاً لكل مرحلة.</p> <p>➤ قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة للتأكد من التزامها مع المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٧) ورقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتأكدنا كذلك من اكتمال دقة هذه الإفصاحات من خلال مطابقة المعلومات مع السجلات المحاسبية.</p>	<p>موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة</p> <p>يتم إدراج الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك بقيمة التملك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعد تقييمها بتاريخ القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي على أسس وطرق معتمدة بموجب متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية كما تم تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني، ويتم قيد أي تدني في قيمتها اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة معتمدة من قبل مقدرين عقاريين معتمدين.</p> <p>نظراً لأهمية هذه التقديرات والفرضيات المعتمدة في تقدير القيمة العادلة فإنها تعتبر أحد المخاطر الهامة والتي قد تؤدي لخطأ جوهري في القوائم المالية الموحدة والتي قد تنشأ من عدم دقة التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة وأي تدني ناتج عن انخفاضها.</p> <p>كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٣) حول القوائم المالية الموحدة، فقد بلغت قيمة الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة بمبلغ ١٣٣,٥٣٨,١٨٢ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠.</p>

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. وتشمل المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة السنوي (ولكنها لا تشمل القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها) والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ تقريرنا.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لن نبدي أي استنتاج توكيدي حولها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، تقتصر مسؤوليتنا على قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وفي سبيل ذلك فإننا ننظر في ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض بصورة جوهريّة مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهريّة بصورة أو بأخرى.

عندما نطلع على المعلومات الأخرى التي لم نحصل عليها بعد، فإنّ مسؤوليتنا هي قراءة هذه المعلومات الأخرى، بحيث إذا كانت تتضمن أخطاء جوهريّة، فإنه علينا إبلاغ هذا الأمر للقائمين على المكلفين بالحوكمة.

أمور التدقيق الهامة

أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي اعتبرناها، وفقاً لحكمنا وتقريرنا المهني، الأكثر أهمية في تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. تم أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار في سياق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل وفي تكوين رأينا حولها، إلا أننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

أمر التدقيق الهامة	قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة
<p>لقد قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠:</p> <p>➤ قمنا بتقييم واختبار تصميم وكفاءة الضوابط الخاصة بنموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p>	<p>تقوم المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على جميع أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفاة وسندات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر وعقود الضمان المالي بما في ذلك التزامات التمويل وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) "الأدوات المالية" المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.</p>
<p>➤ اختبرنا مدى اكتمال ودقة المعلومات المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> <p>➤ قمنا باختيار عينة من التعرضات، وتحققنا من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التصنيف في المراحل.</p>	<p>كما تمارس المجموعة أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات عند إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها، ويتضمن ذلك احتساب احتمالية التعثر بشكل منفصل لمحاظ الشركات والأفراد وتحديد الخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لكل من التعرضات الممولة وغير الممولة، والتعديلات المستقبلية، ومعايير التصنيف في المراحل.</p>
<p>➤ قمنا بالاستعانة بخبرائنا الداخليين المتخصصين من أجل تقييم الجوانب التالية:</p>	<p>وفيما يتعلق بالتعرضات للتعثر، تضع المجموعة أحكاماً حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل تعرض فردي بما في ذلك قيمة الضمان.</p>
<p>- الإطار المفاهيمي المستخدم في وضع سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني.</p> <p>- منهجية نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التعثر والخسارة الناتجة عن التعثر والتعرض الناتج عند التعثر لفئات الأدوات المالية لدى المجموعة ولكل مرحلة.</p> <p>- معقولة الافتراضات المستخدمة عند إعداد إطار عمل النموذج بما في ذلك الافتراضات المستخدمة لتقييم السيناريوهات المستقبلية والزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.</p>	<p>تم عرض سياسة الانخفاض في القيمة لدى المجموعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) المعدل بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني في الإيضاح رقم (٣) من هذه القوائم المالية الموحدة.</p>
<p>- إعادة احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لعينة من الموجودات المالية الخاضعة للتدني في كل مرحلة.</p> <p>- تقييم النموذج الخاص باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة من حيث أثر كوفيد ١٩ على النظرة المستقبلية، ومعلومات الاقتصاد الكلي، واحتمالية التعثر، والخسائر الناتجة عن التعثر والأوزان الترجيحية المرتبطة بها.</p>	<p>يُعد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من أمور التدقيق الهامة لأن المجموعة تطبق أحكاماً هامة وتضع عدداً من الافتراضات حول معايير تصنيف المراحل المطبقة على الأدوات المالية وحول إعداد نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لاحتساب مخصصات الانخفاض في القيمة لدى المجموعة.</p>
<p>➤ وبالإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بمحفظة الشركات في المرحلة الثالثة، فقد خضع تحديد مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لتقييم مستقل من خلال عينة من التعرضات المختارة على أساس المخاطر وأهمية التعرضات الفردية. وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها، وذلك بناءً على المعلومات التفصيلية المتاحة حول القروض والضمانات المقابلة في ملفات الائتمان. أما بالنسبة لمحفظة الأفراد في المرحلة الثالثة، فقد خضعت الافتراضات لتقييم مستقل لكل فئة من فئات المنتجات وتم التأكد من مستويات المخصصات المعترف بها لكل مستوى للفئات.</p>	

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، إضافة إلى توفير نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد قوائم مالية موحدة تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيثما تطلب الأمر، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو ليس لديه بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة للمجموعة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، لكنه لا يضمن أن تكشف عملية التدقيق، التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنشأ الأخطاء عن احتيال أو خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كانت منفردة أو مجتمعة تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. كذلك فإننا نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن احتيال أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. يعتبر خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن احتيال أعلى من تلك الناتجة عن خطأ، حيث قد ينطوي الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية للمجموعة ذات الصلة بعملية التدقيق بهدف تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية في المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، وفي ما إذا كانت هناك شكوك جوهرية، بناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك جوهرية، فيتوجب علينا لفت الانتباه في تقرير المدقق إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها لغاية تاريخ تقرير المدقق. ولكن يمكن لأحداث أو ظروف مستقبلية أن تؤدي بالمجموعة إلى وقف أعمالها كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية الموحدة وبنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعكس المعاملات والأحداث بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه أعمال التدقيق على المجموعة والإشراف عليها وأدائها، ونظل مسؤولين دون غيرنا عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة حول عدة أمور، من بينها نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما وملاحظات التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد المكلفين بالحوكمة بما يؤكد امتثالنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلاليتنا، وحيثما تطلب الأمر، قمنا بخطوات لتجنب التهديدات أو قمنا بتطبيق إجراءات وقائية.

من ضمن الأمور التي تم إبلاغها للمكلفين بالحوكمة، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الهامة. كما نقوم بذكر هذه الأمور في تقرير المدقق، ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الإفصاح العلني عن هذه الأمور، أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الإفصاح عن هذه المسائل ضمن تقريرنا لأنه من المعقول التوقع أن تفوق الآثار السلبية لذلك منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة ونوصي الهيئة العامة بالمصادقة عليها.

بالتبابة عن برايس وترهاوس كوبرز "الأردن"



حازم الحجري
إجازة رقم (٨٠٢)

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ شباط ٢٠٢١

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2020

2019	2020	إيضاحات	الموجودات
دينار	دينار		نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
402,004,690	361,869,605	4	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
134,085,678	136,758,518	5	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
217,231	0	6	قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة
0	10,000,000	7	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
1,573,776,716	1,556,512,833	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
96,124,306	85,867,274	9	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
308,656,110	402,110,610	10	ممتلكات ومعدات بالصافي
26,711,598	28,527,698	11	موجودات غير الملموسة بالصافي
1,357,766	1,964,717	12	موجودات ضريبية مؤجلة
31,137,943	36,718,616	21	موجودات أخرى
163,332,131	170,574,955	14	حق استخدام اصول مستأجرة
14,278,048	13,347,577	13	موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي
4,318,694	5,642,817	47	مجموع الموجودات
2,756,000,911	2,809,895,220		المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
			ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
141,237,514	173,687,677	15	ودائع عملاء
1,866,092,506	1,877,550,483	16	تأمينات نقدية
82,178,622	73,895,317	17	أموال مقترضة
102,207,464	128,255,444	18	مخصصات متنوعة
12,408,652	14,303,613	19	اسناد قرض
0	11,000,000	20	مخصص ضريبة الدخل
14,760,848	2,176,841	21	مطلوبات ضريبية مؤجلة
3,489,800	2,555,136	21	مطلوبات أخرى
59,542,151	56,119,661	22	التزامات مقابل حق استخدام اصول مستأجرة
13,245,180	12,389,957	13	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
1,305,735	1,529,164	47	مجموع المطلوبات
2,296,468,472	2,353,463,293		حقوق الملكية
			حقوق مساهمي البنك
100,000,000	150,000,000	23	رأس المال المكتتب به والمدفوع
96,043,640	96,043,640	24	الإحتياطي القانوني
181,023,362	131,023,362	24	الإحتياطي الإختياري
2,296,466	4,571,425	25	صافي احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة
0	(565,736)	19	خسائر اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة
(17,829)	(22,185)	47	حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
80,186,800	75,381,421	26	الأرباح المدورة
459,532,439	456,431,927		مجموع حقوق الملكية
2,756,000,911	2,809,895,220		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

2019	2020	إيضاحات	
دينار	دينار		الفوائد الدائنة
152,213,724	135,508,453	28	ينزل : الفوائد المدينة
62,373,111	50,697,008	29	صافي إيرادات الفوائد
89,840,613	84,811,445		إيرادات العمولات
11,035,726	8,430,916	30	صافي إيرادات الفوائد والعمولات
100,876,339	93,242,361		أرباح عملات أجنبية
3,345,425	2,940,750	31	(خسائر) أرباح بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - ادوات دين
91,329	(407,041)	9	توزيعات أرباح نقدية لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
1,878,337	2,768,310	9	إيرادات أخرى
15,879,869	9,671,804	32	إجمالي الدخل
122,071,299	108,216,184		نفقات الموظفين
27,602,284	28,868,000	33	استهلاكات وإطفاءات
6,573,308	4,715,649	11 و 12	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة - التسهيلات الائتمانية المباشرة
13,973,096	38,986,214	8	مخصص خسائر ائتمانية متوقعة تسهيلات غير مباشرة
290,843	1,485,714	22	مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة بنوك
(31,663)	5,966,519	4 و 5 و 6	مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقعة استثمارات
(391,011)	5,783,115	9 و 10	مخصصات متنوعة
3,875,582	2,085,019	19	مصاريف أخرى
23,415,017	25,904,705	34	إجمالي المصروفات
75,307,456	113,794,935		الربح للسنة قبل ضريبة الدخل
46,763,842	(5,578,751)		ينزل : (وفر) مصروف ضريبة الدخل للسنة
16,862,434	(1,606,291)	21	(الخسارة) الربح للسنة من العمليات المستمرة
29,901,408	(3,972,460)		صافي (الخسارة) الربح من العمليات غير المستمرة
36,211	(538,815)	47	(الخسارة) الربح للسنة
29,937,619	(4,511,275)		حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة
0.200	(0.030)	35	أساسي ومخفض
			حصة السهم من (الخسارة) الربح من العمليات المستمرة للسنة
0.199	(0.026)	35	أساسي ومخفض
			حصة السهم من (الخسارة) الربح من العمليات غير المستمرة للسنة
0.001	(0.004)	35	أساسي ومخفض

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

صافي احتياطي	احتياطيات	صافي احتياطي	صافي احتياطي
رأس المال المكتسب قانوني	قانوني	تقييم موجودات مالية	خسائر اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم
به والمدفوع	دينار	بالقيمة العادلة بعد الضريبة	خطوط منافع موظفين محددة
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة كما تم اظهاره سابقا	100,000,000	2,296,466	181,023,362
الخسارة للسنة	-	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	-	2,282,274	-
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	(7,315)	-
خسائر اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة	-	-	(565,736)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	2,274,959	(565,736)
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	-
مصاريف رفع رأس المال	-	-	-
الأرباح الموزعة (ايضاح 27)	50,000,000	(50,000,000)	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	150,000,000	4,571,425	131,023,362
31 كانون الأول 2019	100,000,000	4,160,518	171,636,452
الرصيد في بداية السنة كما تم اظهاره سابقا	-	-	-
الربح للسنة - قائمة (ب)	-	4,033,011	-
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة	-	(5,897,063)	-
أرباح متحققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	(1,864,052)	-
إجمالي الدخل الشامل للسنة - قائمة (ج)	-	9,386,910	4,693,455
المحول إلى الاحتياطيات (ايضاح 24)	-	-	-
الأرباح الموزعة (ايضاح 27)	-	-	-
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2019	100,000,000	2,296,466	181,023,362
* من أصل الأرباح المدورة مبلغ 36,718,616 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 31,137,943 دينار كما في 31 كانون الأول 2019 مقيد التصرف به لقاء موجودات ضريبية مؤجلة إستناداً لتعليمات البنك المركزي الأردني .			
* يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3,246,661 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 3,537,266 دينار كما في 31 كانون الأول 2019، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) المسكر خلال عام 2011، والناتجة عن إعادة التقييم للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالصافي بعد ما تحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع.			
* بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني رقم 13/2018 تم نقل الرصيد المتراكم لبند احتياطي مخاطر مصرفية عامة والبالغ 14,288,875 دينار كما في اول كانون الثاني 2018 الى بند الأرباح المدورة للتقاص مع أثر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، وبحظر التصرف بالفاصل من المبلغ بعد التقاص.			
* يحظر التصرف بالفاصل الدائن لإحتياطي تقييم الموجودات المالية من خلال قائمة الدخل و الدخل الشامل الأخر وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية .			

قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

2019	2020	
دينار	دينار	(الخسارة) الربح للسنة
29,937,619	(4,511,275)	بنود الدخل الشامل الأخر
		بنود قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:
3,634,817	542,652	صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة أدوات الدين
		بنود غير قابلة للتحويل لاحقاً لقائمة الدخل الموحدة بعد الضريبة:
398,194	1,735,266	صافي التغير في احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة ادوات ملكية
	(565,736)	خسائر اكتوارية ناتجة عن إعادة تقييم خطط منافع موظفين محددة
33,970,630	(2,799,093)	إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل للسنة
		إجمالي (الخسارة) الدخل الشامل العائد إلى:
33,970,630	(2,799,093)	مساهمي البنك

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020

إيضاح	2020	2019
الأنشطة التشغيلية:	دينار	دينار
(الخسارة) الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(5,578,751)	46,770,932
صافي (الخسارة) الربح من العمليات غير المستمرة	(538,815)	36,211
تعديلات:		
استهلاكات واطفاءات	11 و 12	6,573,308
مخصص خسائر ائتمانية متوقّعه تسهيلات مباشرة	8	13,973,096
خسائر ائتمانية متوقّعه تسهيلات غير مباشرة		290,843
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقّعه بنوك	4 و 5 و 6	(31,663)
مخصص (المسترد من) خسائر ائتمانية متوقّعه استثمارات	9 و 10	(391,011)
صافي إيرادات الفوائد		(1,594,271)
مخصص تعويض نهاية الخدمة	19	2,227,728
مخصص قضايا مقامة على البنك والمطالبات المحتملة	19	1,647,854
خسائر (أرباح) بيع موجودات مستملكة	32 و 34	(52,050)
(أرباح) بيع ممتلكات ومعدات		(350)
خسائر (أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر - ادوات دين		(91,329)
مخصص (المسترد من) مخصصات عقارات مستملكة	32 و 34	(2,410,542)
اطفاء حق استخدام أصول مستأجرة	34	2,283,613
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه	31	(7,461)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات	42,377,936	69,224,908
التغير في الموجودات والمطلوبات		
(الزيادة) النقص في الازدعة والادعاءات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية		8,563,348
(الزيادة) النقص في التسهيلات الائتمانية المباشرة		44,891,930
قرض مع حق إعادة الشراء بالقيمة العادلة		(10,000,000)
النقص في الموجودات الأخرى		24,007,415
(الزيادة) في موجودات محتفظ بها بهدف البيع		(824,973)
الزيادة في ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة اشهر		39,704,000
الزيادة في ودائع العملاء		80,919,723
(النقص) في تامينات نقدية		(12,534,465)
(النقص) في مطلوبات أخرى		(15,154,906)
الزيادة في مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع		624,109
صافي التدفقات النقدية من عمليات التشغيل قبل المخصصات المدفوعة وضريبة الدخل المدفوعة	90,886,191	235,909,735
مخصص نهاية الخدمة المدفوع	19	(992,157)
مخصص قضايا مدفوع	19	(2,014,817)
ضريبة الدخل المدفوعة	21	(15,380,721)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	73,008,315	217,522,039
الأنشطة الاستثمارية		
(الزيادة) في موجودات مالية بالكلفة المطفأة		(15,216,240)
النقص في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل		34,941,405
(الزيادة) في ممتلكات ومعدات والموجودات غير الملموسة		(5,517,763)
(النقص) الزيادة في حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع		624,109
صافي (المستخدم في) التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		14,831,511
الأنشطة التمويلية		
(الزيادة) في صافي حق استخدام اصول مستأجرة		(2,142,601)
اسناد قرض		11,000,000
الزيادة في أموال مقترضة		18,749,166
ارباح موزعة على المساهمين		(455,502)
صافي التدفق النقدي من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية		(2,738,216)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه		229,615,334
تأثير تغير اسعار الصرف على النقد وما في حكمه		7,461
النقد وما في حكمه في بداية السنة		207,432,021
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	36	437,054,816

ايضاحات حول القوائم المالية 31 كانون الأول 2020

1 معلومات عامة

ان البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة أردنية تأسست تحت رقم (108) بتاريخ 25 تشرين الأول 1976 بموجب قانون الشركات الأردني رقم (13) لسنة 1964 ومركزه الرئيسي مدينة عمان في منطقة العبدلي، شارع أمية بن عبد شمس هاتف 5629400 (6) +962، ص.ب. 9776 عمان - المملكة الأردنية الهاشمية.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية المتعلقة بنشاطه من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها (64) وخارجها وعددها (1)، كما يمتلك البنك شركة تابعة لأعمال التأجير التمويلي وشركتين محتفظ بها بهدف البيع تختص في الأستشارات المالية والأخرى في أعمال الوساطة المالية.

إن البنك الاردني الكويتي هو شركة مساهمة عامة محدودة مدرجة اسهمه في سوق عمان المالي.

ان البنك الأردني الكويتي مملوك بنسبة 50.927% من شركة الروابي المتحدة القابضة ويتم توحيد القوائم المالية الموحدة للبنك ضمن القوائم المالية الموحدة لشركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) المالكة.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 10 شباط 2021 وهي خاضعة لموافقة البنك المركزي الأردني.

2 ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة .

1-2 أسس الإعداد

تم اعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة (معاً «المجموعة») وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما تم تعديلها من قبل البنك المركزي الأردني.

ان الدينار الأردني هو عملة اظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك.

إن الفروقات الأساسية بين المعايير الدولية للتقارير المالية كما يجب تطبيقها وما تم إتماده من قبل البنك المركزي الأردني تتمثل في ما يلي:

يتم تكوين مخصصات الخسائر الإئتمانية المتوقعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني رقم (13/2018) «تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (9)» تاريخ 6 حزيران 2018 ووفقاً لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد ، أن الفروقات الجوهرية تتمثل فيما يلي:

أ - تستثنى أدوات الدين الصادرة عن الحكومة الأردنية أو بكفالتها بحيث تتم معالجة التعرضات الائتمانية على الحكومة الأردنية وبكفالتها دون خسائر ائتمانية.

ب- عند إحتساب الخسائر الإئتمانية مقابل التعرضات الإئتمانية فإنه يتم مقارنة نتائج الإحتساب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) مع تعليمات البنك المركزي الأردني رقم (47/2009) تاريخ 10 كانون الأول 2009 لكل مرحلة على حدا ويؤخذ النتائج الأشد.

وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة بتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني رقم (47/2009) الصادرة بتاريخ 10 كانون الأول 2009، تم تصنيف التسهيلات الائتمانية إلى الفئات التالية:

أ - تسهيلات ائتمانية متدنية المخاطر لا يتم احتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تحمل أي من الخصائص التالية:

- 1) الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها، وكذلك لحكومات البلدان التي يوجد للبنوك الأردنية فروع فيها على أن تكون هذه التسهيلات ممنوحة بنفس عملة البلد المضيف.
- 2) المضمونة بتأمينات نقدية بنسبة (100%) من الرصيد القائم بأي وقت من الأوقات.
- 3) المكفولة بكفالة بنكية مقبولة بنسبة (100%).

ب- تسهيلات ائتمانية مقبولة المخاطر لا يتم احتساب مخصصات عليها:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالخصائص التالية:

- 1) مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية.
- 2) موثقة بعقود ومغطاة بضمانات مقبولة حسب الأصول.
- 3) وجود مصادر جيدة للسداد.
- 4) حركة حساب نشطة وانتظام السداد لأصل المبلغ والفوائد
- 5) إدارة كفؤة للعميل.

ج- تسهيلات ائتمانية تحت المراقبة (تتطلب عناية خاصة) ويتم احتساب مخصصات تدني عليها بنسبة تتراوح من (1.5% - 15%):

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من ما يلي:

- 1) وجود مستحقات لفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها.
- 2) تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف المقرر بنسبة (10%) فأكثر ولفترة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم.
- 3) التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية.
- 4) التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر والتي تمت هيكلتها مرتين خلال سنة.
- 5) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة تزيد عن (60) يوم وتقل عن (90) يوم ولم تُجدد.

هذا بالإضافة الى شروط اخرى مذكورة بشكل تفصيلي بالتعليمات.

د) التسهيلات الائتمانية غير العاملة:

وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

- 1) مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين المدد التالية:

التصنيف	عدد أيام التجاوز	نسبة المخصص للسنة الأولى
التسهيلات الائتمانية دون المستوى	من (90) يوم إلى (179) يوم	25%
التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها	من (180) يوم إلى (359) يوم	50%
التسهيلات الائتمانية الهالكة	من (360) يوم فأكثر	100%

2) الجاري مدين المتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (10%) فأكثر ولمدة (90) يوم فأكثر.

3) التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (90) يوم فأكثر ولم تجدد.

4) التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.

5) التسهيلات الائتمانية التي تمت هيكلتها لثلاث مرات خلال سنة.

6) الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (90) يوم فأكثر.

7) قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تُقيد على حساباتهم ومضى على دفعها (90) يوم فأكثر.

يتم احتساب مخصص تدني على التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات 2009/47 لهذه الفئة من التسهيلات وفقا للنسب أعلاه وولمبلغ التسهيلات غير المغطى بضمانات مقبولة خلال السنة الأولى , بينما يتم استكمال احتساب المخصص للمبلغ المغطى بنسبة 25% وعلى مدار أربعة سنوات.

• يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة والتسهيلات المصنفة ضمن المرحلة الثالثة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني ووفقا لتعليمات السلطات الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

• تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحد ضمن موجودات أخرى وذلك بالقيمة التي آلت ملكيتها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بشكل إفرادي، ويتم قيد أية تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الدخل الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الدخل الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً. كما تم إعتباراً من بداية السنة 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على إستملكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 15/1/4076 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 10/1/2510 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 10/1/13967 بتاريخ 25 تشرين اول 2019 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 10/1/16607 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل إحتساب المخصص حتى نهاية السنة 2020. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 10/1/16239 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2020 يتم إستكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية عام 2029.

• يتضمن بند نقد وأرصدة لدى البنك المركزي، بند متطلبات الاحتياطي النقدي والذي يمثل أرصدة مقيدة السحب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ووفقا لتعليمات السلطة الرقابية في البلدان التي يعمل فيها البنك أيهما أشد.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية بإستثناء بعض الادوات المالية والتي تم قياسها بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية كما هو موضح في السياسات المحاسبية ادناه.

إن السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 بإستثناء أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي بدأت في أو بعد الأول من كانون الثاني 2020 والواردة في الإيضاح (2-2).

2-2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد آخر قوائم مالية موحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 باستثناء تطبيق المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير الحالية كما هو مذكور أدناه:

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي صدرت والتي تم تطبيقها من قبل المجموعة لأول مرة والنافذة التطبيق في السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني 2020:

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3:

يعيد هذا التعديل تعريف النشاط التجاري. وفقاً للتعليقات التي تلقاها مجلس معايير المحاسبة الدولية، يُعتقد أن تطبيق الإرشادات الحالية معقد للغاية ويؤدي إلى عدد كبير جداً من المعاملات المؤهلة للتصنيف كاندماجات أعمال.

- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8:

هذه التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية»، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 8، «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء»، والتعديلات اللاحقة على المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى:

- 1) تستخدم تعريفاً ثابتاً للأهمية النسبية في جميع المعايير الدولية للتقارير المالية وإطار المفاهيم للتقارير المالية،
- 2) توضح تفسير تعريف الأهمية النسبية،
- 3) تدرج بعض التوجيهات في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 حول المعلومات غير الهامة.

- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، والمعيار المحاسبي الدولي رقم 39، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7

إصلاح معدل الفائدة المعياري - توفر هذه التعديلات بعض الإعفاءات فيما يتعلق بإصلاح معدل الفائدة المعياري. وتتعلق هذه الإعفاءات بحاسبة التحوط ولها تأثير على إصلاح سعر الفائدة بين البنوك (ليبور) والذي لا يجب أن يتسبب بشكل عام في إنهاء محاسبة التحوط. ومع ذلك، يجب أن يستمر تسجيل أي تحوط غير فعال في قائمة الدخل الشامل. وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للتحوطات التي تنطوي على عقود قائمة على سعر إييور، فإن الإعفاءات ستؤثر على الشركات في جميع الصناعات.

- التعديلات على الإطار المفاهيمي:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية إطاراً مفاهيمياً معدلاً سيتم استخدامه في قرارات وضع المعايير بأثر فوري. وتشمل التغييرات الرئيسية:

- زيادة أهمية الرقابة في سياق الهدف من التقارير المالية.
- إعادة إرساء الاحتراز كعنصر من عناصر الحياد.
- تحديد الكيان المقدم للتقارير، والذي قد يكون كياناً قانونياً أو جزءاً من كيان ما.
- مراجعة تعريفات الأصل والالتزام.
- إزالة عتبة الاحتمالات للاعتراف وإضافة توجيهات حول إلغاء الاعتراف.
- ضافة توجيهات حول أسس القياس المختلفة.
- الإشارة إلى أن عنصر الربح أو الخسارة هو مؤشر الأداء الرئيسي وأنه، من حيث المبدأ، ينبغي إعادة تدوير الإيرادات والمصاريف في الدخل الشامل الآخر عندما يعزز ذلك من الدقة أو التمثيل العادل للقوائم المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة لكن غير السارية حتى تاريخه وغير المطبقة مبكراً

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي قد تم إصدارها لكنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى تاريخه

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة	تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين» - في 18 أيار 2017، أنهى مجلس معايير المحاسبة الدولية مشروعه الطويل لوضع معيار محاسبي حول عقود التأمين وأصدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17 «عقود التأمين». يحل المعيار الدولي رقم 17 محل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 4 والذي يسمح حالياً بالعديد من الممارسات. سيؤدي المعيار الدولي رقم 17 إلى تغيير كبير في المحاسبة لدى جميع المنشآت التي تصدر عقود تأمين وعقود استثمار تشمل ميزة المشاركة الاختيارية.	أول كانون الثاني 2023
ينطبق المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2023 ويسمح بالتطبيق المبكر إذا كان متزامناً مع تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 «الإيرادات من العقود مع العملاء» والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 «الأدوات المالية».	أول كانون الثاني 2022
يتطلب المعيار الدولي رقم 17 نموذج قياس حالي حيث يعاد قياس التقديرات في كل فترة تقرير. ويعتمد القياس على أسس التدفقات النقدية المرجحة المخصومة وتعديل للمخاطر وهامش الخدمات التعاقدية الذي يمثل أرباح العقد غير المكتسبة، وهناك أسلوب تخصيص مبسط للأقساط يُسمح به للالتزامات على مدار فترة التغطية المتبقية إذا أتاح هذا الأسلوب طريقة قياس غير مختلفة جوهرياً عن النموذج العام أو إذا كانت فترة التغطية تمتد لسنة أو أقل. ومع ذلك، يجب قياس المطالبات المتكبدة بالاعتماد على أسس التدفقات النقدية المرجحة والمعدلة بالمخاطر والمخصومة.	أول كانون الثاني 2022
التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» تصنيف المطلوبات - توضح هذه التعديلات الطفيفة التي أجريت على المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، «عرض القوائم المالية» أن المطلوبات تصنف إما كمطلوبات متداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات المنشأة أو الأحداث اللاحقة بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق تعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 عند الإشارة إلى «تسوية» التزام.	أول كانون الثاني 2022

ليس هناك معايير أخرى من المعايير الدولية للتقارير المالية ذات الصلة أو تعديلات على المعايير المنشورة أو تفسيرات للجنة تفسير المعايير الدولية للتقارير المالية قد تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التطبيق للمرة الأولى على السنة المالية للبنوك التي بدأت في أول كانون الثاني 2020 وكان يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية للبنوك.

3-2 أسس توحيد القوائم المالية

تتضمن القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (المنشآت التابعة له)، وتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- القدرة على السيطرة على المنشأة المستثمر بها،
- تتعرض للعوائد المتغيرة، أو له الحق في العوائد المتغيرة، الناتجة من ارتباطاته مع المنشأة المستثمر بها،
- وله القدرة على استعمال سلطته للتأثير على عوائد المنشأة المستثمر بها.

ويعيد البنك تقديراته بشأن ما إذا كان يسيطر على المنشآت المستثمر بها أم لا إن أشارت الحقائق والظروف أن ثمة تغييرات على واحد أو أكثر من نقاط تحقق السيطرة المشار إليها أعلاه.

وفي حال انخفضت حقوق تصويت البنك عن أغلبية حقوق التصويت في أي من المنشآت المستثمر بها، فيكون له القدرة على السيطرة عندما تكفي حقوق التصويت لمنح البنك القدرة على توجيه أنشطة المنشأة التابعة ذات الصلة من جانب واحد. ويأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف عند تقدير ما إذا كان للبنك حقوق تصويت في المنشأة المستثمر بها تكفي لمنحه القدرة على السيطرة من عدمها. ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق تصويت التي يملكها البنك بالنسبة لحجم وتوزيع حقوق التصويت الأخرى،
- حقوق التصويت المحتملة التي يحوز عليها البنك وأي حائزي حقوق تصويت آخرين أو أطراف أخرى؛
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى،
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى أنه يترتب للبنك، أو لا يترتب عليه، مسؤولية حالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة وقت اتخاذ القرارات المطلوبة، بما في ذلك كيفية التصويت في اجتماعات الهيئات العامة السابقة.

يتم توحيد المنشأة التابعة عند سيطرة البنك على المنشأة التابعة وتتوقف عندما يفقد البنك السيطرة على المنشأة التابعة. وبالتحديد، إن نتائج عمليات المنشآت التابعة المستحوذ عليها أو التي تم استبعادها خلال العام متضمنة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة من تاريخ تحقق السيطرة وحتى تاريخ فقدان السيطرة على المنشأة التابعة.

يتم توزيع الأرباح والخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين، يتم توزيع الدخل الشامل للمنشآت التابعة إلى المالكين في المنشأة وحصة غير المسيطرين حتى وإن كان هذا التوزيع سيؤدي إلى ظهور عجز في رصيد حصة غير المسيطرين.

يتم إجراء تعديلات على القوائم المالية للمنشآت التابعة، عند الضرورة، لتتماشى سياساتها المحاسبية المستخدمة مع السياسات المحاسبية المتبعة في البنك.

يتم تحديد حصص غير المسيطرين في المنشآت التابعة بشكل منفصل عن حقوق ملكية البنك في هذه المنشآت. إن حصص المساهمين لغير المسيطر عليهم والموجودة حالياً بحقوق الملكية الممنوحة لملكهم بحصة متناسبة من صافي الموجودات عند التصفية قد يتم قياسها في البداية بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية لحقوق حصص غير المسيطرين في القيمة العادلة للصافي القابل للتعرف على شراء الأصول. يتم اختيار القياس على أساس الاستحواذ يتم قياس الحصص الأخرى غير المسيطرة مبدئياً بالقيمة العادلة بعد الحياة. فإن القيمة الدفترية للحقوق غير المسيطرة هي قيمة هذه الحصص عند الإعراف المبدئي بالإضافة إلى حصة الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية، يعود إجمالي الدخل الشامل إلى حصص غير المسيطرين حتى لو أدى ذلك إلى وجود عجز في رصيد حصص غير المسيطرين.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص البنك في المنشآت التابعة والتي لا ينتج عنها فقدان السيطرة كعاملات حقوق ملكية. يتم تعديل القيمة الحالية لحصص البنك وحصص غير المسيطرين لتعكس التغيرات في حصصها النسبية في المنشآت التابعة. يتم إثبات أي فرق بين المبلغ الذي يتم من خلاله تعديل حصص غير المسيطرين والقيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم مباشرة في حقوق الملكية وينسب إلى مالكي البنك.

عندما يفقد البنك السيطرة على منشأة تابعة، يتم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في قائمة الأرباح أو الخسائر بالفرق بين (1) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة لأي حصص متبقية و(2) القيمة الحالية السابقة للأصول (بما في ذلك الشهرة) مطروحا منها مطلوبات المنشأة التابعة وأي حصص لغير المسيطرين.

يتم احتساب جميع المبالغ المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة كما لو أن البنك قام مباشرة بالتخلص من الموجودات أو المطلوبات المتعلقة بالمنشأة التابعة.

تعتبر القيمة العادلة للاستثمار الذي يتم الاحتفاظ به في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة كقيمة عادلة عند الإعراف المبدئي للمحاسبة اللاحقة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية عندما تنطبق احكام المعيار، أو تكلفة الإعراف المبدئي بالإستثمار في شركة حليفة أو مشروع مشترك.

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2020 الشركة التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011

يملك البنك كما في 31 كانون الأول 2019 الشركات التابعة التالية:

اسم الشركة	راس المال المدفوع	نسبة ملكية البنك	طبيعة عمل الشركة	مكان عملها	تاريخ التملك
	دينار	%			
شركة إجارة للتأجير التمويلي	20,000,000	100	تأجير تمويلي	عمان	2011
الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية	530,000	100	إدارة الإصدارات والاستشارات المالية	عمان	2016

يتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة في قائمة الدخل الموحدة من تاريخ تملكها وهو التاريخ الذي يجري فيه فعلياً انتقال سيطرة البنك على الشركات التابعة، ويتم توحيد نتائج عمليات الشركات التابعة التي تم التخلص منها في قائمة الدخل الموحدة حتى تاريخ التخلص منها وهو التاريخ الذي يفقد البنك فيه السيطرة على الشركات التابعة.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام نفس السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك. وفي حال كانت السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات التابعة مختلفة يتم إجراء التعديلات اللازمة على القوائم المالية للشركات التابعة لتتوافق مع السياسات في حال إعداد قوائم مالية منفصلة للبنك كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات التابعة بالتكلفة.

3-2 معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى والتي يتم قياسها وفقاً للتقارير التي يتم استعمالها من قبل المدراء التنفيذيين وصانعو القرار الرئيسيين لدى البنك.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

4-2 الأدوات المالية

الاعتراف المبدئي والقياس

يعترف بالموجودات والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي الموحدة للبنك عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة ويتم الاعتراف بالقروض والسلف للعملاء حال قيدها إلى حساب العملاء.

تقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية، أو خصمها منها، حسب الضرورة، عند الاعتراف المبدئي، كما تثبت تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة باقتناء موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة.

إذا كان سعر المعاملة يختلف عن القيمة العادلة عند الاعتراف الأولي، فإن البنك يعالج هذا الفرق على النحو التالي:

- إذا تم إثبات القيمة العادلة بسعر محدد في سوق نشط لموجودات أو مطلوبات متماثلة أو بناء على أسلوب تقييم يستخدم فقط مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يعترف بالفرق في الربح أو الخسارة عند الإعراف الأولي (أي ربح أو خسارة اليوم الأول)؛
- في جميع الحالات الأخرى، تعدل القيمة العادلة لتتماشى مع سعر المعاملة (أي أنه سيتم تأجيل ربح أو خسارة اليوم الأول من خلال تضمينه/ تضمينها في القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الإلتزام).

بعد الإعراف الأولي، سيتم اخذ الربح أو الخسارة المؤجلة إلى قائمة الدخل الموحدة على أساس منطقي، فقط إلى الحد الذي ينشأ فيه عن تغيير في عامل (بما في ذلك الوقت) يأخذه المشاركون في السوق بعين الاعتبار عند تسعير الأصل أو الإلتزام أو عند الغاء الاعتراف من تلك الأداة.

الإعتراف المبدئي

يتم الإعتراف بكافة الموجودات المالية بتاريخ المتاجرة عندما يكون شراء أو بيع أصل مالي بموجب عقد تتطلب شروطه تسليم الأصل المالي ضمن إطار زمني محدد من قبل السوق المعني، ويتم قياسه مبدئيًا بالقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة باستثناء تلك الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة. يتم الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بإستحواذ الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في قائمة الدخل.

القياس اللاحق

يتطلب قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها والتي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لاحقًا التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

وعلى وجه التحديد:

- أدوات التمويل المحتفظ بها في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة؛
- أدوات التمويل المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تكون هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، ويتم قياسها لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛
- تم قياس جميع أدوات التمويل الأخرى (مثل أدوات الدين المدارة على أساس القيمة العادلة، أو المحتفظ بها للبيع) والإستثمارات في حقوق الملكية لاحقًا بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.“

ومع ذلك، يمكن للبنك أن يقوم باختيار/ تحديد غير القابل للإلغاء بعد الاعتراف الأولي بالأصل المالي على أساس كل أصل على حدى كما يلي:

- يمكن للبنك القيام بالاختبار بشكل غير قابل للإلغاء إدراج التغييرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو الاستبدال المحتمل المعترف به من قبل المشتري ضمن إندماج الأعمال التي ينطبق عليها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)، في الدخل الشامل الآخر؛
- يمكن للبنك تحديد بشكل غير قابل للإلغاء أدوات التمويل التي تستوفي معايير التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من قائمة الدخل الموحدة إذا كان ذلك يقوم بإلغاء أو يخفض بشكل كبير عدم التطابق في المحاسبة (المشار إليها بخيار القيمة العادلة).

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يقوم البنك بتقييم تصنيف وقياس الأصل المالي وفق خصائص التدفقات النقدية التعاقدية ونموذج أعمال البنك لإدارة الأصل.

بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية ينبغي أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي فقط مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغايات اختبار مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، فإن الأصل هو القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. قد يتغير هذا المبلغ الأساسي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال؛ إذا كان هناك تسديد لأصل الدين). تتكون الفائدة من البديل للقيمة الزمنية للنقود، ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة معينة من الوقت وخيارات ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الربح. يتم إجراء تقييم لمدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم بالعملة المقوم بها الأصل المالي.

إن التدفقات النقدية التعاقدية التي تمثل مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم والتي تتوافق مع ترتيب التمويل الأساسي. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب التمويل الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى تدفقات نقدية تعاقدية والتي تكون فقط من مدفوعات أصل الدين والفائدة. كما يمكن أن يكون الأصل المالي الممنوح أو المستحوذ عليه عبارة عن ترتيب التمويل الأساسي بغض النظر عما إذا كان قرضًا في شكله القانوني.

تقييم نموذج الأعمال:

يعتبر تقييم نماذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. يحدد البنك نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. ولا يعتمد نموذج الأعمال الخاص بالبنك على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج الأعمال عند مستوى جماعي وليس على أساس كل أداة على حدى.

يتبنى البنك أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواته المالية التي تعكس كيفية إدارة البنك لموجوداته المالية من أجل توليد التدفقات النقدية. تحدد نماذج أعمال البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الموجودات المالية أو كليهما.

يأخذ البنك في الاعتبار جميع المعلومات ذات العلاقة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا يتوقع البنك حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات «الحالة الأسوأ» أو «حالة الإجهاد». كما يأخذ البنك في الاعتبار جميع الأدلة ذات العلاقة المتاحة مثل:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وتطبيق تلك السياسات ما إذا كانت إستراتيجية الإدارة تركز على الحصول على الإيرادات التعاقدية، والحفاظ على معدل ربح محدد، ومطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.
- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بذلك؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية الموجودة في ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو على التدفقات النقدية التعاقدية المحصلة).
- عند الإعتراف المبدئي بالأصل المالي، يقوم البنك بتحديد ما إذا كانت الموجودات المالية المعترف بها مؤخرًا هي جزء من نموذج أعمال قائم أو فيما إذا كانت تعكس بداية نموذج أعمال جديد. يقوم البنك بإعادة تقييم نماذج أعماله في كل فترة تقرير لتحديد فيما إذا كانت نماذج الأعمال قد تغيرت منذ الفترة السابقة.

عندما يتم إلغاء الإعتراف بأداة الدين التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية إلى قائمة الدخل الموحدة. في المقابل، بالنسبة للاستثمار في حقوق الملكية الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن الربح / الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقا في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقا إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم تحويلها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

تخضع أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقا بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لاختبار التدني.

الموجودات المالية

- تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط:

لأغراض هذا التقييم، يتم تعريف «أصل المبلغ» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي بتاريخ الاعتراف الأولي. يتم تعريف «الفائدة» على أنها الاعتبار للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بأصل المبلغ القائم خلال فترة زمنية معينة وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

في تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة، اخذ البنك في الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تنطوي على مدة تعاقدية يمكن أن تغير توقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية وعليه لا تستوفي الشرط مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بعين الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مقدار أو توقيت التدفقات النقدية.
- ميزات الدفع المسبق وامكانية التمديد.
- الشروط التي تحدد مطالبة البنك بالتدفقات النقدية من الموجودات المحددة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل:

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل هي:

- موجودات ذات تدفقات نقدية تعاقدية والتي هي ليست مدفوعات أصل الدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم؛ أو/ و
- موجودات محتفظ بها ضمن نموذج الأعمال غير تلك المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛ أو
- موجودات مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة باستخدام خيار القيمة العادلة.

يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأية أرباح / خسائر ناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة.

إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي يحتفظ بموجبه البنك بموجودات مالية، يعاد تصنيف الموجودات المالية التي تعرضت للتأثر. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتبارا من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى بعد التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الموجودات المالية للبنك. يتم النظر في التغييرات في التدفقات النقدية التعاقدية في اطار السياسة المحاسبية المتعلقة بتعديل واستبعاد الموجودات المالية المبينة أدناه.

أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- فيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحويلية محددة، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و
- فيما يتعلق بأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي هي ليست جزءًا من علاقة تحويلية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف على التكلفة المطفأة لأداة الدين في قائمة الأرباح أو الخسائر. كما يُعترف بفروقات الصرف الأخرى في الدخل الشامل الآخر في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات؛ و
- فيما يتعلق بالموجودات المالية التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي هي ليست جزءًا من علاقة محاسبية تحويلية محددة، فإنه يُعترف بفروقات الصرف من ربح أو خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر؛
- فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُعترف بفروقات أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر في احتياطي تقييم الاستثمارات.

خيار القيمة العادلة

يمكن تصنيف أداة مالية ذات قيمة عادلة يمكن قياسها بشكل موثوق بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر (خيار القيمة العادلة) عند الاعتراف الأولي بها حتى إذا لم يتم اقتناء الأدوات المالية أو تكبدها بشكل أساسي لغرض البيع أو إعادة الشراء. يمكن استخدام خيار القيمة العادلة للموجودات إذا كان يقضي أو يقلل بشكل كبير من عدم تطابق القياس أو الاعتراف الذي كان سينشأ بخلاف ذلك من قياس الموجودات أو المطلوبات، أو الاعتراف بالأرباح والخسائر ذات الصلة على أساس مختلف (عدم التطابق المحاسبي). يمكن اختيار خيار القيمة العادلة للمطلوبات المالية في الحالات التالية:

- إن كان الاختيار يؤدي إلى إلغاء أو تخفيض بشكل كبير عدم التطابق المحاسبي.
 - إن كانت المطلوبات المالية تمثل جزءًا من محفظة تُدار على أساس القيمة العادلة، وفقًا لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر أو الاستثمار؛ أو
 - إن كان هناك مشتق يتضمنه العقد المالي أو غير المالي الأساسي ولا يرتبط المشتق ارتباطاً وثيقاً بالعقد الأساسي
- لا يمكن إعادة تصنيف هذه الأدوات من فئة القيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أثناء الاحتفاظ بها أو إصدارها. يتم قيد الموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع إدراج أي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في إيرادات الاستثمار.

5-2 التدني

يقوم البنك بالاعتراف بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر:

- الأرصدة والودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.
- تسهيلات ائتمانية مباشرة (قروض ودفعات مقدمة للعملاء).
- موجودات مالية بالتكلفة المطفأة (أوراق أدوات الدين).
- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- تعرضات خارج قائمة المركز المالي خاضعة لمخاطر الائتمان (عقود الضمان المالي الصادرة).

لا يتم إثبات خسارة تدني في أدوات حقوق الملكية.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي تم أخذها بالاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يعادل:

- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن تلك الأحداث الافتراضية على الأدوات المالية التي يمكن تحقيقها في غضون (12) شهرًا بعد تاريخ الإبلاغ، ويشار إليها بالمرحلة الأولى؛ أو
- الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا، أي العمر الزمني للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع الأحداث الافتراضية المحتملة على مدى عمر الأداة المالية والمشار إليها في المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة.“

يتوجب قيد مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي. وبخصوص جميع الأدوات المالية الأخرى، تقاس الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهرًا.

تعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملاً للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك بموجب العقد والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل.

بالنسبة للسقوف غير المستغلة، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للبنك إذا قام المقترض بسحب التمويل والتدفقات النقدية التي يتوقع البنك تلقاها إذا تم استغلال التمويل؛ و

بالنسبة لعقود الضمان المالي، فإن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الفرق بين المدفوعات المتوقعة لتسديد حامل أداة الدين المضمونة مطروحا منها أي مبالغ يتوقع البنك استلامها من حامل الأداة أو العميل أو أي طرف آخر.

يقوم البنك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي أو على أساس المحفظة للقروض التي تقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. يستند قياس مخصص الخسارة إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل، بغض النظر عما إذا تم قياسها على أساس فردي أو على أساس المحفظة.

الموجودات المالية المتدنية ائمانيا

يعتبر الأصل المالي «متدني ائمانيا» عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية المتدني ائمانياً كموجودات المرحلة الثالثة. تشمل الأدلة على التدني الائتماني بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبات مالية كبيرة يواجهها المقترض أو المصدر؛ أو
- إخلال في العقد، على سبيل المثال العجز أو التأخير في التسديد؛ أو
- قيام البنك بمنح المقترض، لأسباب اقتصادية أو تعاقدية تتعلق بالصعوبة المالية للمقترض، تنازلاً؛ أو
- اختفاء سوق نشطة لهذا الأصل المالي بسبب الصعوبات المالية؛ أو
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس الخسائر الائتمانية المتكبدة.

وفي حال تعذر تحديد حدث منفرد، وبدلا من ذلك، قد يتسبب التأثير المشترك لعدة أحداث في تحول الموجودات المالية إلى موجودات ذات قيمة ائتمانية متدنية. يقوم البنك بتقييم فيما إذا كان قد حصل تدني ائتماني لأدوات الدين التي تمثل الموجودات المالية المقاسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك تدني ائتماني في أدوات الدين والعائدة للشركات، تعتبر المجموعة عوامل تمثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على زيادة التمويل.

يعتبر القرض قد تدني ائتمانياً عند منح المقترض امتيازاً بسبب تدهور وضعه المالي، ما لم يتوفر دليل على أنه نتيجة لمنح الامتياز، فإن خطر عدم إستلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفض انخفاضاً كبيراً، ولا توجد هناك مؤشرات أخرى للتدني. وبخصوص الموجودات المالية التي يكون هناك تفكير في إجراء تنازلات حولها ولكنها لا تمنح، يعتبر الأصل قد تدني ائمانيا عندما يتوفر دليل واضح على تدني الائتمان بما في ذلك الوفاء بتعريف التخلف عن السداد. يشمل تعريف التخلف عن السداد مؤشرات احتمالية عدم السداد والتوقف إذا كانت المبالغ مستحقة الدفع لمدة (90) يومًا أو أكثر. وعلى الرغم من ذلك، فإن الحالات التي لا يتم فيها الاعتراف بانخفاض القيمة للموجودات بعد (90) يومًا من الاستحقاق يتم دعمها بمعلومات معقولة.

الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت المتدنية ائتمانياً بطريقة مختلفة نظراً لأن الأصل يكون ذو قيمة ائتمانية منخفضة عند الاعتراف الأولي. وبخصوص هذه الموجودات، يستدرك البنك جميع التغييرات في الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي كمخصص خسارة، وتستدرك أي تغييرات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق مكاسب تدني القيمة.

تعريف التخلف في السداد

يُعتبر تعريف التخلف عن السداد أمراً في غاية الأهمية عند تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة. يستخدم تعريف التخلف عن السداد في قياس قيمة الخسارة الائتمانية المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يستند إلى الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً أو لمدى الحياة، لأن التخلف عن السداد هو أحد مكونات احتمالية التخلف عن السداد (Probability of Default) ؛ التي تؤثر على كل من قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان أدناه.

يعتبر البنك ما يلي بمثابة حدث للتخلف في السداد:

- تخلف المقترض عن السداد لأكثر من 90 يومًا بخصوص أي التزام ائتماني مهم إلى البنك؛ أو
- من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزاماته الائتمانية للبنك بالكامل.

يُصمم تعريف التخلف عن السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. وتعتبر السحوبات على المكشوف مستحقة الدفع بمجرد انتهاك العميل حدًا محددًا أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي غير المسدد.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، يأخذ البنك في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. وتعتمد المعلومات المقيمة على نوع الأصل، وعلى سبيل المثال في الإقراض للشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق العهود، وهو أمر غير مناسب للإقراض بالتجزئة. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر للطرف المقابل، هي مدخلات رئيسية في هذا التحليل. كما يستخدم البنك مصادر معلومات متنوعة لتقييم التخلف عن السداد والتي تُطوّر داخليًا أو يتم الحصول عليها من مصادر خارجية.

الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان

يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمان المالي التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي. إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، سيقوم البنك بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً.

لا يقوم البنك باعتبار الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية «المنخفضة» بتاريخ التقرير المالي انه لم يحصل لها زيادة هامة في مخاطر الائتمان. نتيجةً لذلك، يقوم البنك بمراقبة جميع الموجودات المالية والتزامات القروض الصادرة و عقود الضمان المالي التي تخضع لانخفاض القيمة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأداة المالية قد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً منذ الاعتراف الأولي، يقوم البنك بمقارنة مخاطر حدوث التخلف في السداد على الأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف عن السداد كان متوقعاً لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، يأخذ البنك بالاعتبار كل من المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للبنك وتقييم الخبير الائتماني بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة أساس تحديد احتمالية التخلف في السداد عند الاعتراف الأولي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. سينتج عن السيناريوهات الاقتصادية المختلفة احتمالية مختلفة للتخلف عن السداد. إن ترجيح السيناريوهات المختلفة يشكل أساس متوسط الإحتمال المرجح للتخلف عن السداد والذي يستخدم لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد ارتفعت بشكل كبيرة.

بالنسبة إلى تمويل الشركات، تشمل المعلومات الاستشرافية الآفاق المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للبنك، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى الأخذ في الاعتبار المصادر الداخلية والخارجية المتنوعة للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. وبخصوص تمويل الأفراد، تتضمن معلومات الإقراض الاستشرافية التوقعات الاقتصادية عينها مثل الإقراض المؤسسي وتوقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على صناعات معينة، بالإضافة إلى معلومات داخلية عن سلوك العملاء المتعلقة بالسداد. يخصص البنك لنظائره درجة مخاطر ائتمانية ذات صلة بناء على جودتها وتعد المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً على الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغيير في احتمالية التخلف عن السداد بناءً على التغيير في احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة من خلال مقارنة :

- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية في تاريخ التقرير؛ و
- احتمالية التخلف عن السداد مدى الحياة المتبقية بهذه النقطة من الزمن الذي تم تقديرها على أساس الحقائق والظروف عند الاعتراف الأولي للتعرض.

تُعتبر احتماليات التخلف عن السداد استشرافية، ويستخدم البنك المنهجيات والبيانات ذاتها المستخدمة في قياس مخصصات الخسارة الائتمانية المتوقعة.

إن العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تنعكس في نماذج احتمالية التخلف عن السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا يزال البنك ينظر بشكل منفصل في بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت زيادة كبيرة. وفيما يتعلق بالإقراض للشركات، فإن هناك تركيز خاص على الأصول التي تشملها «قائمة المراقبة» حيث يدرج التعرض في قائمة المراقبة عندما يكون هناك مخاوف حول تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. وبشأن اقراض الأفراد، يأخذ البنك في الاعتبار فترات عدم سداد وتحمل عدم حصوله، وعلامات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

وحيث أن الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي هي مقياس نسبي، فإن تغييراً معيناً، بالقيمة المطلقة، في احتمالية عدم السداد سيكون أكثر أهمية بالنسبة لأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أولي أقل مقارنةً بأداة مالية ذات احتمالية عدم سداد أعلى.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يتم التعديل على الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تنظم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف الأولي واستحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/ أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما فوراً أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيشكل إدخال أو تعديل العهود القائمة لقرض قائم تعديلاً حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المعدلة على التدفقات النقدية على الفور ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية بناءً على ما إذا كان التعهد مستوفياً أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم فسخ التعهدات).

يقوم البنك بإعادة التفاوض على القروض مع العملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم تيسير شروط سداد القرض في الحالات التي يكون فيها المقترض قد بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، وأن يكون خطر هام من التعثر في السداد أو التصغير قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يتمكن المقترض من الوفاء بالشروط المعدلة. تشمل الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، التغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (تسديد الأصل والفائدة)، تخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الأصل والإعفاء من الفائدة) وتعديلات التعهدات. ينتهج البنك سياسة انتظار وتطبيق على إقراض الشركات والأفراد.

عندما يتم تعديل أصل مالي، يقوم البنك بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الإعتراف. وفقاً لسياسة البنك، فإن التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف عندما يؤدي إلى اختلاف كبير في الشروط.

- عوامل النوعية، مثل عدم بقاء التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل على أنها فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (SPPI)، أو التغير في العملة أو التغيير في الطرف المقابل، أو مدى التغير في سعر الفائدة، أو الإستهقاق وإذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، إذن؛
- إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية في إطار الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للشروط المعدلة، وخضم كلا المبلغين على أساس الفائدة الفعلية الأصلية.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة المدرجة للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين هذه القيمة المدرجة المعدلة والقيمة العادلة للموجودات المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه بناءً على خسائر ائتمانية متوقعة لمدة (12) شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد قد نشأ متدني ائتمانياً. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخضم كبير لمبلغ القيمة الاسمية المعدل حيث لا يزال هناك خطر كبير للتعثر عن السداد ولم يتم تخفيضه نتيجة التعديل. يراقب البنك مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تعثر سابقة بموجب الشروط الجديدة.

عند تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الإعتراف، يحدد البنك ما إذا كانت مخاطر ائتمان الموجودات المالية قد زادت زيادة كبيرة منذ الاعتراف الأولي من خلال مقارنة:

- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية مقدرة على أساس البيانات عند الاعتراف الأولي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمالية عدم السداد للفترة المتبقية في تاريخ التقرير استناداً إلى الشروط المعدلة.

ويخصوص الموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للبنك، عندما لا ينتج عن التعديل إلغاء الاعتراف، فإن تقدير احتمالية عدم السداد يعكس مدى قدرة البنك على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع مراعاة خبرات البنك السابقة من إجراءات التحمل المماثلة، وكذلك مختلف المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء الدفع للمقترض في ظل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف الأولي، فإن مخصص الخسارة يقاس بمبلغ يساوي الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة. وعموماً، يقاس مخصص الخسارة

للقروض التي يتم تحملها على أساس الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة (12) شهراً عندما يتوفر دليل على تحسن سلوك المقترض في السداد بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الكبيرة السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يسفر التعديل عن إلغاء الاعتراف، يقوم البنك باحتساب ربح / خسارة التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة). ويقوم البنك بعد ذلك بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للأصل المعدل حيث تُدرج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأصل الأصلي.

يقوم البنك بإلغاء الإعتراف بالأصل المالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل، أو عندما تقوم بتحويل الأصل المالي وكافة المخاطر وعوائد ملكية الموجودات إلى طرف آخر. أما في حالة عدم قيام البنك بالتحويل أو الإحتفاظ بمخاطر ومنافع الملكية بشكل جوهري واستمراره بالسيطرة على الأصل المحول، يقوم البنك بالإعتراف بحصته المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به في حدود المبالغ المتوقع دفعها. أما في حالة إحتفاظ البنك بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المالي المحول بشكل جوهري، فإن البنك يستمر بالإعتراف بالأصل المالي وبأية إقتراضات مرهونة للعوائد المستلمة.

عند إلغاء الإعتراف بأصل مالي بالكامل، يتم الإعتراف بالفرق بين القيمة المدرجة للأصل ومجموع كلٍ من المبلغ المستلم والمستحق والمكاسب أو الخسائر المتراكمة والتي تم الإعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية في قائمة الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في حقوق الملكية المحدد الذي تم قياسه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الربح/ الخسارة المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى قائمة الأرباح أو الخسائر لاحقاً.

الشطب

يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكون هناك توقعات معقولة للاسترداد، مثل عدم قيام العميل الاشتراك في خطة دفع من البنك. يقوم البنك بتصنيف الأموال أو المبالغ المستحقة لشطبها بعد استنفاد جميع طرق الدفع الممكنة. ولكن في حال تم شطب التمويل أو الذمم المدينة، يستمر البنك في نشاط الإنفاذ لمحاولة استرداد الذمة المدينة المستحقة، والتي يتم إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند استردادها.

عرض مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة

يتم عرض مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي الموحدة كما يلي:

- للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كاستقطاع من القيمة الدفترية الإجمالية للأصول؛
- لأدوات الدين التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص خسارة في قائمة المركز المالي الموحدة حيث أن القيمة الدفترية هي بالقيمة العادلة. ومع ذلك، يتم تضمين مخصص الخسارة كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات
- التزامات القروض وعقود الضمان المالي: كمخصص؛ و
- عندما تشتمل الأداة المالية على مكون مسحوب وغير مسحوب، ولا يمكن للبنك تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة على مكون التزام القرض بشكل منفصل عن تلك على المكون المسحوب: فإن البنك يقدم مخصص خسارة مجمع لكلا المكونين. يُعرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للمكون المسحوب. تُعرض أي زيادة في مخصص الخسارة عن المبلغ الإجمالي للمكون المسحوب كمخصص.
- المطلوبات المالية وحقوق الملكية

تصنف أدوات الدين وحقوق الملكية الصادرة إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لمضمون الترتيب التعاقدي.

إن المطلوبات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو لتبادل أصول مالية أو مطلوبات مالية مع كيان آخر وفق شروط قد تكون غير مواتية للبنك أو عقد سيتم تسويته أو ربما يتم تسويته بأدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وهو عقد من غير المشتقات حيث يكون البنك ملزم أو قد يكون ملزم بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة به، أو عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو يمكن تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

6-2 القروض والسلف

تتضمن «القروض والسلف» المدرجة في قائمة المركز المالي ما يلي:

- القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ والتي يتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المباشرة الإضافية، ولاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛
- القروض والسلف التي تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة أو المحددة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة؛ يتم قياسها بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات المعترف بها مباشرة في الربح أو الخسارة؛ و
- ذمم الإيجار.
- يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الإئتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني.
- يتم تحويل التسهيلات الإئتمانية والفوائد المعلقة الخاصة بها والمغطاة بمخصصات بالكامل خارج قائمة المركز المالي الموحدة، وذلك وفقاً لقرارات مجلس الإدارة بذلك الخصوص.

عندما تقوم المجموعة بشراء أصل مالي وإبرام اتفاقية في وقت واحد لإعادة بيع الأصل (أو أصل مشابه إلى حد كبير) بسعر ثابت في تاريخ لاحق (إعادة الشراء أو اقتراض الأسهم)، يتم احتساب المقابل المدفوع كقرض أو سلفة، ولا يتم الاعتراف بالأصل في القوائم المالية للمجموعة.

أدوات حقوق الملكية

راس المال

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت فائدة متبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع مطلوباتها. يُعترف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن البنك وفقاً للعوائد المستلمة، بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

أسهم الخزينة

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك وتخصم مباشرة في حقوق المساهمين. لا يتم إثبات أي مكسب / خسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالبنك.

المطلوبات المالية

تُصنف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر أو المطلوبات المالية الأخرى.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

تصنف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عندما تكون المطلوبات المالية (1) محتفظ بها للمتاجرة أو (2) تصنف بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر. يصنف الالتزام المالي كمحتفظ به للمتاجرة إذا كان:

- تم تكبده بشكل أساسي لغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
 - عند الاعتراف الأولي، يعد هذا جزءًا من محفظة الأدوات المالية المحددة التي يديرها البنك ولديه نمط فعلي حديث لجني الأرباح على المدى القصير؛ أو
 - هو مشتق غير محدد وفعال كأداة تحوط.
 - يمكن تحديد الإلتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به لغرض المتاجرة أو الاعتبار المحتمل الذي يمكن أن يدفعه مشتري كجزء من دمج الأعمال بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ خلافاً لذلك؛ أو
 - كان الإلتزام المالي يُشكل جزءًا من مجموعة موجودات مالية أو مطلوبات مالية أو كليهما، والتي تدار ويقيم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقًا لإستراتيجية إدارة المخاطر أو الاستثمار الموثقة للبنك، وكانت المعلومات المتعلقة بتشكيل المجموعة مقدمة داخليا على هذا الأساس؛ أو
 - إذا كان الإلتزام المالي يشكل جزءًا من عقد يحتوي على مشتق واحد أو أكثر من المشتقات، ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية (9) بعقد هجين بالكامل (المركب) ليتم تحديده بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.
- تدرج المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويعترف بأي ارباح او خسائر تنشأ من إعادة القياس في قائمة الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءًا من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على المطلوبات المالية ويجري تضمينها في بند «صافي الأرباح أو الخسائر من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر».

ومع ذلك، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، يُدرج مبلغ التغيير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية والذي نتج عن التغييرات في المخاطر الائتمانية لتلك الالتزامات في الدخل الشامل الآخر، ما لم يؤدي الاعتراف بآثار التغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر الى خلق أو زيادة عدم التوافق محاسبيًا في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. يُعترف بالمبلغ المتبقي من التغييرات في القيمة العادلة للإلتزام في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، ولايعاد تصنيف التغييرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر ائتمان المطلوبات المالية المعترف بها في الدخل الشامل الآخر لاحقاً قائمة الأرباح أو الخسائر. وبدلاً من ذلك، تحول إلى أرباح محتجزة عند إلغاء الاعتراف بالالتزام المالي.

وبخصوص التزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، تدرج كافة المكاسب والخسائر في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر ائتمان المطلوبات في الدخل الشامل الآخر سيخلق أو يزيد من عدم التوافق المحاسبي في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة، فإن البنك يقيم ما إذا كان يتوقع تعويض آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة بتغيير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

مطلوبات مالية أخرى

طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لإحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدار الفترة ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يخصر بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدره خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف الأولي. للحصول على تفاصيل حول معدل الفائدة الفعال.

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك الودائع والقروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. وبعد ذلك تُقاس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يلغي البنك الإعتراف بالمطلوبات المالية فقط عند الوفاء أو إلغاء أو انتهاء التزامات البنك. كما يُعترف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي ألغي الإعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

عندما يبادل البنك أداة دين واحدة مع المقرض الحالي بأداة أخرى بشروط مختلفة إختلافًا كبيراً، فإن هذا التبادل يُحتسب كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية ويُعترف بمطلوبات مالية جديدة. وبالمثل، يعالج البنك التعديل الجوهرى لشروط الإلتزام القائم أو جزءاً منه كإطفاء للمطلوبات المالية الأصلية وإعتراف بالإلتزام الجديد. ويفترض أن تختلف الشروط إختلافاً جوهرياً إذا كانت القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية في إطار الشروط الجديدة، بما في ذلك أي رسوم مدفوعة بالصافي بعد طرح أي رسوم مستلمة ومخصومة باستخدام المعدل الفعال الأصلي بفارق (10) في المائة على الأقل عن القيمة الحالية المخفضة للتدفقات النقدية المتبقية للمطلوبات المالية الأصلية.

الأدوات المالية المشتقة

يدخل البنك في مجموعة متنوعة من الأدوات المالية المشتقة والتي يُحتفظ ببعضها للتداول بينما يُحتفظ بأخرى لإدارة التعرض لمخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية. تتضمن المشتقات المالية العقود الآجلة للعملات الأجنبية، ومقايضات أسعار الفائدة، ومقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، ومقايضات العجز الائتماني.

يتم إثبات المشتقات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات ويعاد قياسها لاحقًا إلى قيمتها العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. يتم إثبات الأرباح / الخسائر الناتجة في قائمة الأرباح أو الخسائر على الفور ما لم تحدد المشتقة وتكون فعالة كأداة تحوط، وفي هذه الحالة يعتمد توقيت الاعتراف في قائمة الأرباح أو الخسائر على طبيعة علاقة التحوط. يحدد البنك بعض المشتقات إما كتحوطات القيمة العادلة للأصول أو للمطلوبات المعترف بها أو لالتزامات الشركة (تحوطات القيمة العادلة) أو تحوطات معاملات التنبؤ المحتملة أو تحوطات مخاطر العملات الأجنبية للالتزامات الثابتة (تحوطات التدفقات النقدية) أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (تحوطات الاستثمار الصافي).

يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة الموجبة كأصل مالي في حين يُعترف بالمشتقات ذي القيمة العادلة السالبة كمطلوبات مالية. تُعرض المشتقات كأصول غير متداولة أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة أكثر من (12) شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال (12) شهرًا. كما تُعرض المشتقات الأخرى كأصول متداولة أو مطلوبات متداولة.

المشتقات المتضمنة

يتم التعامل مع المشتقات المتضمنة في المطلوبات المالية أو غيرها من عقود مضيف الأصول غير المالية كمشتقات منفصلة عندما لا تكون مخاطرها وخصائصها مرتبطة بشكل وثيق بمخاطر العقود المضيئة ولا تقاس العقود المضيئة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

تُعرض المشتقات الضمنية كأصل غير متداول أو مطلوبات غير متداولة إذا كانت فترة الاستحقاق المتبقية للأداة الهجينة التي يرتبط بها المشتق الضمني أكثر من 12 شهرًا ولا يتوقع تحقيقها أو تسويتها خلال 12 شهرًا. تُعرض المشتقات الأخرى المتضمنة موجودات أخرى أو مطلوبات أخرى.

عقود الضمان المالي

عقد الضمان المالي هو عقد يتطلب من المصدر أن يسدد دفعات محددة لتعويض حامله عن الخسارة التي تكبدها بسبب إخفاق المدين المحدد في سداد المدفوعات عند استحقاقها وفقا لشروط أداة الدين.

تُقاس عقود الضمانات المالية الصادرة من كيان يعود للبنك مبدئيًا بالقيمة العادلة لها، وفي حالة عدم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي لا تنتج عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً:

- بمبلغ مخصص للخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أكبر.

تُعرض عقود الضمان المالي غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة لمركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي عقود ضمان مالي بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

التزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق.

تُقاس الالتزامات بتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق مبدئيًا بقيمتها العادلة، وإذا لم تحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنها تُقاس لاحقاً:

- بمبلغ مخصص للخسارة المحدد وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)؛ و
- المبلغ المعترف به مبدئيًا، مطروحاً منه، عندما يكون ذلك مناسباً، مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكم المعترف به وفقاً لسياسات تحصيل الإيرادات للبنك، أيهما أعلى.

تُعرض الالتزامات بتوفير قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق غير المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر كمخصصات في قائمة المركز المالي الموحد ويعرض إعادة القياس في الإيرادات الأخرى.

لم يحدد البنك أي التزامات لتقديم قرض بسعر فائدة أقل من سعر السوق المحدد بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

المشتقات المالية

مشتقات مالية للمتاجرة

يتم إثبات القيمة العادلة لمشتقات الأدوات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (مثل عقود العملات الأجنبية الآجلة، عقود الفائدة المستقبلية، عقود المقايضة، حقوق خيارات أسعار العملات الأجنبية) في قائمة المركز المالي الموحدة وتحدد القيمة العادلة وفقاً لأسعار السوق السائدة، وفي حال عدم توفرها تذكر طريقة التقييم، ويتم تسجيل مبلغ التخيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

محاسبة التحوط

يُحدد البنك بعض المشتقات كأدوات تحوط فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة في تحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفقات النقدية أو تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية حسب الاقتضاء. كما يتم المحاسبة عن تحوطات مخاطر الصرف الأجنبي على التزامات البنك كتحوطات للتدفق النقدي. لا يطبق البنك محاسبة التحوط للقيمة العادلة على تحوطات محفظة مخاطر سعر الفائدة. **بالإضافة لذلك**، لا يستخدم البنك قواعد محاسبة التحوط وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، أي أن البنك يطبق قواعد محاسبة التحوط حسب معيار التقارير المالية 1 لدولي رقم (9).

- عند بداية علاقة التحوط، يوثق البنك العلاقة بين أداة التحوط والبند المتحوط له، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر وإستراتيجيتها للقيام بمعاملات تحوط متنوعة. علاوة على ذلك، عند بداية التحوط وعلى أساس مستمر، يوثق البنك ما إذا كانت أداة التحوط فعالة في تقاص التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المتحوط له التي يمكن أن تعزى للخطر المتحوط له، والتي تلبى عندها جميع علاقات التحوط متطلبات فعالية التحوط التالية: توجد علاقة اقتصادية بين البند المتحوط له وبين أداة التحوط؛ و
- لا يهيمن أثر مخاطر الائتمان على تغيرات القيم التي تنتج عن هذه العلاقة الاقتصادية؛ و
- نسبة التحوط لعلاقة التحوط هي نفسها الناتجة عن كمية البند المتحوط له والتي يقوم البنك بالتحوط له فعلياً وكمية أداة التحوط التي يستخدمها البنك بالفعل للتحوط لتلك الكمية من البند المتحوط له.

يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط. يقوم البنك بإعادة توازن علاقة التحوط من أجل الامتثال لمتطلبات نسبة التحوط عند الضرورة. في مثل هذه الحالات، قد يتم تطبيق الإيقاف على جزء فقط من علاقة التحوط. على سبيل المثال، قد تُعدل نسبة التحوط بطريقة تجعل جزء من بند التحوط لا يعد جزءاً من علاقة التحوط، وبالتالي لا يتم إيقاف محاسبة التحوط إلا لحجم بند التحوط الذي لم يعد جزءاً من علاقة التحوط.

إذا توقفت علاقة التحوط عن الوفاء بمتطلبات فعالية التحوط المتعلقة بنسبة التحوط ولكن ما زال هدف إدارة المخاطر لعلاقة التحوط هذه هو ذات الشيء، فإن المجموعة تعدل نسبة التحوط لعلاقة التحوط (مثل إعادة توازن التحوط) بحيث تجتمع معايير التأهيل مرة أخرى.

في بعض علاقات التحوط، يحدد البنك القيمة الحقيقية للخيارات فقط. وفي هذه الحالة، يؤجل تغيير القيمة العادلة لمكون القيمة الزمنية لعقد الخيار في الدخل الشامل الآخر، على مدى فترة التحوط، إلى الحد الذي يتعلق به بالبند المتحوط له ويعاد تصنيفه من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عندما لا يؤدي البند المتحوط له إلى الاعتراف بالبنود غير المالية. لا تتضمن سياسة البنك لإدارة المخاطر تحوطات البنود التي تؤدي إلى الاعتراف بالبنود غير المالية، وذلك لأن مخاطر البنك تتعلق بالمواد المالية فقط .

إن البنود المتحوط لها والتي يحددها البنك هي بنود تحوط ذات صلة بالفترة الزمنية، مما يعني أنه تُطفأ القيمة الزمنية الأصلية للخيار المتعلق بالبند المتحوط له من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر على أساس رشيد (على سبيل المثال، وفقاً لطريقة القسط الثابت) على مدى فترة علاقة التحوط.

في بعض علاقات التحوط، يستبعد البنك من التحديد العنصر الآجل للعقود الآجلة أو الفرق على أساس العملات لأدوات التحوط عبر العملات. في هذه الحالة، تُطبق معاملة مماثلة للحالة المطبقة على القيمة الزمنية للخيارات. وتعتبر معالجة العنصر الآجل للعقد الآجل والعنصر على أساس العملة أمراً اختيارياً ويطبق الخيار على أساس كل تحوط على حدى، بخلاف معالجة القيمة الزمنية للخيارات التي تعتبر إلزامية. وبخصوص علاقات التحوط والمشتقات الآجلة أو العملات الأجنبية مثل مقايضات أسعار الفائدة عبر العملات، عندما يُستبعد العنصر الآجل أو الفرق على أساس العملة من التصنيف، فإن البنك يعترف عموماً بالعنصر المستبعد في الدخل الشامل الآخر.

تحدد تفاصيل القيم العادلة للأدوات المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط والحركات في احتياطي التحوط في حقوق الملكية.

التحوط بالقيمة العادلة

يُعترف بتغير القيمة العادلة لأدوات التحوط المؤهلة في قائمة الأرباح أو الخسائر فيما عدا عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وفي هذه الحالة، يُعترف به في الدخل الشامل الآخر. لم يحدد البنك علاقات تحوط القيمة العادلة عندما تحوط أداة التحوط أداة حقوق الملكية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

تُعدّل القيمة الدفترية للبند المتحوط له الذي لم يتم قياسه بالقيمة العادلة بالتغيير في القيمة العادلة الذي يمكن أن يعزى إلى المخاطر المتحوط لها وإجراء قيد بقائمة في قائمة الأرباح أو الخسائر. وبخصوص أدوات الدين التي تُقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا تُعدّل القيمة الدفترية كما هي بالفعل بالقيمة العادلة، ولكن يُدرج جزء الربح أو الخسارة من القيمة العادلة على البند المتحوط له المرتبط بالخطر المتحوط له في قائمة الأرباح أو الخسائر بدلاً من الدخل الشامل الآخر. عندما يكون البند المتحوط له أداة حقوق ملكية محددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تبقى أرباح / خسائر التحوط في الدخل الشامل الآخر لمطابقة أداة التحوط.

لا يتوقف البنك عن محاسبة التحوط إلا عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). يتضمن ذلك حالات انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، ويحتسب الاستبعاد للأثر المستقبلي. كما يتم إطفاء تعديل القيمة العادلة للقيمة الدفترية للبنود المتحوط لها والتي تُستخدم بشأنها طريقة معدل الفائدة الفعال (أي أدوات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) الناتج عن مخاطر التحوط لها في قائمة الأرباح أو الخسائر بدءاً من تاريخ لا يتجاوز تاريخ التوقف عن محاسبة التحوط.

تحوط التدفق النقدي

يُستدرك الجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات وأدوات التحوط الأخرى المؤهلة والتي تحدد وتؤهل كتحوطات للتدفقات النقدية في احتياطي التحوط للتدفقات النقدية، وهو مكون منفصل في الدخل الشامل الآخر، محصوراً بالتغير التراكمي في القيمة العادلة للبند المتحوط له من بداية التحوط مطروحاً منه أي مبالغ أعيد تدويرها إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يعاد تصنيف المبالغ المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر وتراكم في حقوق المساهمين في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترات التي يؤثر فيها بند التحوط على الربح أو الخسارة، في نفس سطر البند المتحوط له المستدرك. إذا لم يعد البنك يتوقع حدوث المعاملة، فإنه يعاد تصنيف هذا المبلغ فوراً إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتوقف البنك عن محاسبة التحوط فقط عندما تتوقف علاقة التحوط (أو جزء منها) عن الوفاء بالمعايير المؤهلة (بعد إعادة التوازن، إن وجدت). ويشمل ذلك الحالات التي تنتهي فيها أداة التحوط أو يتم بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها، أو عندما لا يعتبر حدوث معاملة تحوط محددة أمراً محتملاً بدرجة كبيرة، ويحتسب التوقف بأثر مستقبلي. تبقى أي أرباح / خسائر معترف بها في الدخل الشامل الآخر ومراكمة في حقوق الملكية في ذلك الوقت في حقوق الملكية ويعترف بها عند تسجيل المعاملة المتوقعة في النهاية في الربح أو الخسارة. عندما يصبح حدوث معاملة كانت متوقعة غير متوقع، فإنه يعاد تصنيف الأرباح / الخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين ويعترف بها مباشرة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

تحوط صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية

تعالج تحوطات صافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية محاسبياً على نحو مشابه لتحوطات التدفقات النقدية. ويعترف بأي أرباح / خسائر على أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط في الدخل الشامل الآخر وتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

يُعاد تصنيف الأرباح والخسائر الناتجة عن أداة التحوط المتعلقة بالجزء الفعال للتحوط المتراكم في احتياطي تحويل العملات الأجنبية إلى الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة كفروقات أسعار صرف العملات الأجنبية العائدة للعمليات الأجنبية كما هو موضح أعلاه.

التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واطهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

7-2 حسابات مداره لصالح العملاء

تمثل الحسابات التي يديرها البنك نيابة عن العملاء ولا تعتبر من موجودات البنك. يتم إظهار رسوم وعمولات إدارة تلك الحسابات في قائمة الأرباح أو الخسائر، يتم إعداد مخصص مقابل انخفاض قيمة المحافظ مضمونة رأس المال المدارة لصالح العملاء عن رأس مالها.

8-2 القيمة العادلة

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المتشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو ما إذا كان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، يأخذ البنك بعين الاعتبار عند تحديد سعر أي من الموجودات أو المطلوبات ما إذا كان يتعين على المتشاركين بالسوق أخذ تلك العوامل بعين الاعتبار في تاريخ القياس. يتم تحديد القيمة العادلة بشأن أغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية وفق تلك الأسس، وذلك باستثناء ما يتعلق بإجراءات القياس التي تتشابه مع إجراءات القيمة العادلة ولسيت قيمة عادلة مثل القيمة العادلة كما هو مستعمل بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (36)، إضافة إلى ذلك، تُصنف قياسات القيمة العادلة، لأغراض إعداد التقارير المالية، إلى المستوى (1) أو (2) أو (3) بناءً على مدى وضوح المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة وأهمية المدخلات بالنسبة لقياسات القيمة العادلة بالكامل، وهي محددة كما يلي:

- مدخلات المستوى (1) وهي المدخلات المستنبطة من الأسعار المدرجة (غير المعدلة) لموجودات أو مطلوبات مطابقة في أسواق نشطة والتي يمكن للمنشأة الحصول عليها في تاريخ القياس؛
- مدخلات المستوى (2) وهي المدخلات المستنبطة من البيانات عدا عن الأسعار المدرجة المستخدمة في المستوى 1 والملاحظة للموجودات أو المطلوبات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- مدخلات المستوى (3) وهي مدخلات للموجودات أو المطلوبات لا تعتمد على أسعار السوق الملحوظة.

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في قائمة المركز المالي الموحدة ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، وبعاد تقييمها في تاريخ القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم قيد أي تدني في قيمتها كخسارة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم أخذ الزيادة اللاحقة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

تم اعتباراً من بداية العام 2015 احتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون والتي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن 4 سنوات استناداً لتعميم البنك المركزي الأردني رقم 4076/1/15 تاريخ 27 آذار 2014 ورقم 2510/1/10 تاريخ 14 شباط 2017. علماً بأن البنك المركزي الأردني قد أصدر تعميم رقم 13967/1/10 بتاريخ 25 تشرين أول 2018 اقر فيه تمديد العمل بالتعميم رقم 16607/1/10 بتاريخ 17 كانون الأول 2017، حيث أكد فيه تأجيل احتساب المخصص حتى نهاية العام 2019. هذا وبموجب تعميم البنك المركزي رقم 16239/1/10 بتاريخ 21 تشرين الثاني 2019 يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة وبواقع (5%) من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتباراً من العام 2021 وبحيث يتم الوصول إلى النسبة المطلوبة البالغة (50%) من تلك العقارات مع نهاية العام 2029.

10-2 ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تزييل الاستهلاك المتراكم واي تدني في قيمتها، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية المئوية التالية:

	%
مباني	3
معدات وأجهزة وأثاث	9-15
وسائط نقل	15
أجهزة الحاسب الآلي	20
تحسينات مباني	20

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الموحدة.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.

يتم استبعاد الممتلكات والمعدات عند التخلص منها او عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

11-2 الموجودات غير الملموسة

الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تقيد بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أما الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالكلفة.

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في قائمة الدخل الموحدة. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل الموحدة.

لا يتم رسمة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ القوائم المالية الموحدة. كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

يتم إطفاء أنظمة الحاسوب والبرامج على مدى عمرها الإنتاجي المقدر بطريقة القسط الثابت وبمعدل 20-33 % سنوياً.

12-2 النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتنزل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة المقيدة السحب.

13-2 الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها بهدف البيع

يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها بهدف البيع في حال كان استرداد المبالغ المقيدة بشكل رئيسي سيتم من خلال عملية بيع وليس من خلال العمليات المستمرة، ويجب أن يكون الأصل جاهز للبيع في وضعه الحالي، ويجب ان يكون أمر بيعها محتمل بشكل كبير. بالإضافة الى أن يكون هنالك التزام بخطة البيع من قبل الإدارة وبحيث يكون البيع مؤهلاً للاعتراف به كعملية بيع مكتملة خلال سنة واحدة من تاريخ هذا التصنيف.

عندما يكون البنك ملتزم بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على شركة تابعة، يتوجب عليه تصنيف جميع موجوداتها والتزاماتها على انها محتفظ بها بهدف البيع وذلك عند استيفاء جميع الشروط المشار اليها أعلاه.

يتم قياس الموجودات غير المتداولة المصنفة بأنها محتفظ بها بهدف البيع بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع أيهما أقل، كما يتم إظهار نتائج أعمال تلك الشركة ضمن بند مستقل في قائمة الدخل الموحدة كصافي أرباح من العمليات غير المستمرة.

14-2 الموجودات المالية المرهونة

وهي الموجودات المالية المرهونة لصالح أطراف أخرى مع وجود حق للطرف الآخر بالتصرف فيها (بيع او اعادة رهن) يستمر تقييم هذه الموجودات وفق السياسات المحاسبية المتبعة لتقييم كل منها حسب تصنيفه الأصلي.

15-2 العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملة الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحرير القيمة العادلة. لا يتم إعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.

فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الاستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الاستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغييراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

16-2 مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين

يتم تكوين مخصص لمواجهة الالتزامات القانونية والتعاقدية الخاصة بنهاية الخدمة للموظفين أو عن مدة الخدمة المتراكمة للموظفين بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة بموجب اللوائح الداخلية للبنك.

يتم تسجيل التعويضات السنوية المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة عند دفعها. ويتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين في قائمة الدخل الموحدة أو الدخل الشامل وفقاً لمتطلبات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (19) والذي يخص منافع الموظفين.

17-2 المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة ناشئة عن أحداث سابقة وإن يكون تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

18-2 ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة، لان الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة او الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة او مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها البنك.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات او المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي او تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم امكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً او كلياً.

19-2 صافي إيرادات الفوائد

يتم إثبات إيرادات ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المصنفة كمحتفظ بها للمتاجرة أو تلك المقاسة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في «صافي إيرادات الفوائد» كـ «إيرادات فوائد» و «مصروفات فوائد» في قائمة الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعالة. كما تُدرج الفوائد على الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد ضمن حركة القيمة العادلة خلال الفترة .

معدل الفائدة الفعال هو السعر الذي يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدره للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، عند الإقتضاء، لفترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي أو المطلوبات المالية. كما تقدر التدفقات النقدية المستقبلية بمراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

تُحتسب إيرادات الفوائد / مصروفات الفوائد من خلال العمل بمبدأ معدل الفائدة الفعال على القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية غير المتدنية إئتمانياً (أي على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل التسوية لأي مخصص خسارة ائتمانية متوقعة) أو إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية. وبخصوص الموجودات المالية المتدنية إئتمانياً، تُحتسب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعال على التكلفة المطفأة للموجودات المالية المتدنية إئتمانياً (أي إجمالي القيمة الدفترية مطروحاً منه مخصص خسائر الإئتمان المتوقعة). أما بخصوص الموجودات المالية التي نشأت أو تم الأستحواذ عليها وهي متدنية إئتمانياً، فإن معدل الفائدة الفعال يعكس الخسائر الإئتمانية المتوقعة في تحديد التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع استلامها من الأصل المالي.

تتضمن إيرادات ومصروفات الفوائد في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للبنك أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المصنفة كأدوات تحوط في تحوطات التدفقات النقدية لمخاطر سعر الفائدة. وبخصوص تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة حول مصاريف وإيرادات الفوائد، يُدرج أيضاً الجزء الفعال من تغيرات القيمة العادلة للمشتقات المحددة، وتدرج كذلك تغيرات القيمة العادلة للمخاطر المحددة للبند المتحوط له في إيرادات ومصروفات الفوائد، كما وتتضمن مصاريف الفوائد قيمة الفوائد مقابل التزامات عقود الإيجار.

20-2 صافي إيرادات العمولات

يتضمن صافي إيرادات ومصروفات العمولات رسوماً غير الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعال. كما تتضمن العمولات المدرجة في هذا الجزء من قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد للبنك العمولات المفروضة على خدمة القرض، وعمولات عدم الاستخدام المتعلقة بالتزامات القروض عندما يكون من غير المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ترتيب محدد للإقراض وعمولات التمويل المشترك للقروض.

تُحتسب مصاريف عمولات فيما يتعلق بالخدمات عند استلام الخدمات.

21-2 صافي إيرادات المتاجرة

يشمل صافي إيرادات المتاجرة جميع المكاسب والخسائر من التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والمطلوبات المالية المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض حركة القيمة العادلة الكاملة لأصول ومطلوبات المتاجرة في دخل المتاجرة، بما في ذلك أي إيرادات ومصروفات وأرباح أسهم ذات صلة.

22-2 صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر

يشمل صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر جميع المكاسب والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر باستثناء الموجودات المحتفظ بها للمتاجرة. لقد اختار البنك عرض الحركة بالقيمة العادلة بالكامل للموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر في هذا السطر، بما في ذلك إيرادات الفوائد والمصروفات وأرباح الأسهم ذات الصلة.

تُعرض حركة القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها للتحوط الإقتصادي حيثما لا تُطبّق محاسبة التحوط في «صافي الدخل من أدوات مالية أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر». ومع ذلك، وفيما يتعلق بعلاقات التحوط بالقيمة العادلة المخصصة والفعالة، تُعرض المكاسب والخسائر على أداة التحوط في نفس سطر البند في قائمة الأرباح أو الخسائر كبند متحوط له. وبخصوص التدفقات النقدية المعيّنة والفعالة وعلاقات محاسبة التحوط بشأن صافي الإستثمار، تدرج أرباح وخسائر أداة التحوط، بما في ذلك أي عدم فعالية تحوطية مدرجة في قائمة الأرباح أو الخسائر، في نفس البند كبند متحوط له يؤثر على قائمة الأرباح أو الخسائر.

23-2 إيراد توزيعات الأرباح

تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عند إثبات حق استلام المدفوعات، وهو التاريخ السابق لأرباح الأسهم المدرجة، وعادةً التاريخ الذي يوافق فيه المساهمون على توزيعات أرباح الأسهم غير المدرجة.

يعتمد توزيع أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد على تصنيف وقياس الإستثمار في الأسهم، أي:

- بخصوص أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها للمتاجرة، تدرج إيرادات توزيعات الأرباح في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند ارباح (خسائر) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج أرباح الأسهم في قائمة الأرباح أو الخسائر ضمن بند توزيعات ارباح من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- بخصوص أدوات حقوق الملكية غير المُصنّفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وغير المحتفظ لأغراض المتاجرة، تُدرج إيرادات توزيعات الأرباح كدخل صافي من أدوات أخرى بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

24-2 التدني في الموجودات غير المالية

- يتم مراجعة القيمة المدرجة للموجودات غير المالية للمجموعة في نهاية كل سنة مالية ما عدا الموجودات الضريبية المؤجلة لتحديد فيما إذا كان هناك مؤشر حول التدني، وفي حال وجود مؤشر حول التدني يتم تقدير المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات.
- في حال زادت القيمة المدرجة للموجودات عن المبلغ الممكن استرداده من تلك الموجودات، يتم تسجيل خسارة التدني في تلك الموجودات.
- المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة للأصل - مطروحا منها تكاليف البيع - أو قيمة استخدامه أيهما أكبر.
- يتم تسجيل كافة خسائر التدني في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحد.
- لا يتم عكس خسارة التدني في قيمة الشهرة. بالنسبة للموجودات الأخرى، يتم عكس خسارة التدني في القيمة فقط إذا كانت القيمة الدفترية للموجودات لا تتجاوز القيمة الدفترية التي تم تحديدها بعد تنزيل الاستهلاك أو الاطفاء إذا لم يتم الاعتراف بخسارة التدني في القيمة.

25-2 العملات الأجنبية

لغرض القوائم المالية الموحدة، يُعبّر عن النتائج والوضع المالي لكل شركة من المجموعة بوحدة العملة الوظيفية للبنك، وعملة العرض للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية المنفصلة للشركات التابعة للبنك، وتُعرض القوائم المالية المنفصلة لكل شركة من المجموعة بعملة الوظيفية الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها. تُسجل المعاملات بعملات غير عملتها الوظيفية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تواريخ تلك المعاملات. وفي تاريخ قائمة المركز المالي، يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. كما تحول البنود غير النقدية المدرجة بالقيمة العادلة والمسجلة بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحرير القيمة العادلة. لا يتم اعادة تصنيف تحويل البنود غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية.

تُسجل فروقات الصرف في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة في الفترة التي تنشأ فيها باستثناء:

- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على المعاملات التي تم من أجل التحوط لمخاطر عملات أجنبية.
- فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية على البنود النقدية المطلوبة من / الى عملية أجنبية التي من غير المخطط تسويتها أو من غير المحتمل تسويتها في المستقبل القريب (وبالتالي تشكل هذه الفروقات جزءاً من صافي الإستثمار في العملية الأجنبية)، والتي يُعترف بها مبدئياً في حساب الدخل الشامل الآخر الموحد ويعاد تصنيفها من حقوق الملكية إلى قائمة الأرباح أو الخسائر عند البيع أو التصرف الجزئي بصافي الإستثمار.

ومن أجل عرض القوائم المالية الموحدة، يتم تحويل موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية للبنك وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ قائمة المركز المالي. كما تحول الإيرادات وفقاً لمتوسط أسعار الصرف للفترة، ما لم تتغير أسعار الصرف تغيراً كبيراً خلال تلك الفترة، وفي هذه الحالة تُستخدم أسعار الصرف في تاريخ المعاملات. كما تُستدرك فروقات التحويل الناشئة، إن وجدت، في قائمة الدخل الشامل الآخر الموحد وتجمع في بند منفصل لحقوق الملكية.

عند إستبعاد عمليات أجنبية (أي التخلص من كامل حصة البنك من عمليات أجنبية، أو الناتج من فقدان السيطرة على شركة تابعة ضمن عمليات أجنبية أو الاستبعاد الجزئي بحصه في ترتيب مشترك أو شركة زميلة ذات طابع اجنبي تصبح فيها الحصة المحتفظ بها أصلاً ماليًا)، فإنه يعاد تصنيف جميع فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية المتراكمة في البند المنفصل تمثل حقوق الملكية بخصوص تلك العملية العائدة لمالكي البنك إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة.

بالإضافة لذلك، فيما يتعلق بالتخلص الجزئي من شركة تابعة تتضمن عمليات أجنبية لا ينتج عنها فقدان البنك للسيطرة على الشركة التابعة، تعاد حصتها من فروقات الصرف المتراكمة إلى صافي الدخل الشامل بنسبة التي تم استبعادها ولا يعترف بها في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة. أما بخصوص جميع التصنيفات الجزئية الأخرى (مثل التصنيفات الجزئية للشركات الحليفة أو المشاريع المشتركة التي لا تؤدي إلى فقدان البنك لتأثير مهم أو سيطرة مشتركة)، فإنه يعاد تصنيف الحصة من فروقات الصرف المتراكمة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر الموحد.

26-2 عقود الإيجار

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) «الإيجارات» الذي حل محل الإرشادات الموجودة بشأن عقود الإيجار، بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «عقود الإيجار» والتفسير الدولي (4) «تحديد ما إذا كان ترتيب ما ينطوي على عقد إيجار» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (15) «عقود الإيجار التشغيلي- الحوافز» وتفسير لجنة التفسيرات السابقة (27) «تقويم جوهر المعاملات التي تأخذ الشكل القانوني لعقد الإيجار».

السياسة المحاسبية المطبقة من 1 كانون الثاني 2019:

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناء على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو
- موجودات محددة.
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

في تاريخ توقيع العقد، أو في تاريخ إعادة تقييم العقد الذي يحتوي على عناصر الإيجار، يقوم البنك بتوزيع كامل قيمة العقد على مكونات العقد بطريقة نسبية تتماشى مع القيمة. علماً بأن البنك قد قرر فيما يتعلق بعقود الإيجار التي تتضمن أرض ومبنى بأن تعامل مكونات العقد كبنء واحد.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات ذات القيمة المنخفضة:

اختار البنك عدم الاعتراف بالموجودات الخاصة بحق الاستخدام والتزامات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل للبنود التي لها فترة إيجار لمدة 12 شهر أو أقل وإيجارات منخفضة القيمة. حيث يعترف البنك بدفعات الإيجار المرتبطة بهذه العقود كمصاريف تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، يقوم البنك بإجراء تقييم شامل لبيان ما إذا كان عقد الإيجار ينقل إلى حد كبير جميع المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية هذا الأصل. إذا كان هذا هو الحال، فإن عقد الإيجار هو عقد إيجار تمويلي؛ إذا لم يكن كذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. كجزء من هذا التقييم، يأخذ البنك في عين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان عقد الإيجار هو الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

يطبق البنك متطلبات إلغاء الاعتراف والتدني في المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ على صافي الاستثمار في عقد الإيجار. يقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للقيمة المتبقية غير المضمونة المتوقعة التي تم استخدامها في احتساب مبلغ الاستثمار الإجمالي في الإيجار.

السياسة المطبقة قبل 1 كانون الثاني 2019:

فيما يتعلق بالعقود المبرمة قبل 1 كانون الثاني 2019، يحدد البنك ما إذا كان الترتيب كان أو يحتوي على عقد إيجار بناء على تقييم ما إذا كان:

- يعتمد تنفيذ الترتيب على استخدام أصل محدد أو
- موجودات محددة.
- كان الترتيب قد نقل حق استخدام الأصل.

البنك كمستأجر

- لم يكن هنالك أي عقود تأجير تمويلي لدى البنك حسب متطلبات معيار المحاسبة الدولي (17) «الإيجارات».
- تم تصنيف الموجودات المحتفظ بها كموجودات أخرى كعقود تأجير تشغيلي ولم يتم الاعتراف بها في بيان المركز المالي للبنك. تم الاعتراف بالمبالغ المدفوعة بموجب عقود إيجار تشغيلية في بيان الربح أو الخسارة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. وكانت حوافز الإيجار المعترف بها كجزء لا يتجزأ من إجمالي نفقات التأجير، على مدى مدة عقد الإيجار.

البنك كمؤجر

- عندما يكون البنك كمؤجر، فإنه يحدد عند بدء عقد الإيجار ما إذا كان كل عقد إيجار عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي.
- لتصنيف كل عقد إيجار، قام البنك بإجراء تقييم شامل حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل الى حد كبير المخاطر والمنفعة من استخدام الأصل الى المستأجر. إذا هذا كان هذا هو الحال، فيكون عقد الإيجار عقد تمويلي، وما غير ذلك اعتبر ايجارا تشغيليا. كجزء من في هذا التقييم، اخذ البنك في عين الاعتبار بعض المؤشرات مثل ما إذا كان عقد الإيجار يمثل جزء كبير من عمر الأصل الإنتاجي.

27-2 الربح للسهم

يتم احتساب الربح للسهم الأساسي والمخفض والمتعلق بالأسهم العادية. ويحتسب الربح للسهم الأساسي بقسمة الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة. ويحتسب الربح للسهم المخفض بتعديل الربح أو الخسارة للسنة العائدة لمساهمي الشركة والمتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية بحيث تظهر التأثير على حصة السهم من أرباح جميع الأسهم العادية المتداولة خلال السنة والمحتمل تراجع عائدها.

(3) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل يتم مراجعة الاجتهادات والتقديرات والافتراضات بشكل دوري، ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير في حال كان التغير يؤثر على هذه الفترة المالية فقط ويتم قيد أثر التغير في التقديرات في الفترة المالية التي حدث فيها هذه التغير وفي الفترات المالية المستقبلية في حال كان التغير يؤثر على الفترة المالية والفترات المالية المستقبلية.

تعتقد إدارة البنك بأن التقديرات الواردة ضمن القوائم المالية الموحدة معقولة وهي مفصلة على النحو التالي:

- التدني في قيمة العقارات المستملكة

يتم قيد التدني في قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني في قيمة الاصل، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.

- مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

يتطلب من إدارة البنك استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للموجودات المالية بعد الاعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة. ان أهم السياسات والتقديرات المستخدمة من قبل إدارة البنك مفصلة ضمن الإيضاح رقم (3).

- الإيجارات

حديد مدة عقد الإيجار: عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافراً اقتصاديا خيار التمديد أو عدم خيار لإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو الفترات التي تلي خيارات الإنهاء) فقط في مدة عقد الإيجار إذا كان عقد الإيجار مؤكداً بشكل معقول أن يتم تمديده (أو لم يتم إنهائه). تتم مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير كبير في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تكون

(4) نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

2019	2020	
دينار	دينار	
50,448,890	64,496,865	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى بنوك مركزية :
30,413,041	23,219,692	حسابات جارية وتحت الطلب
229,642,389	202,208,130	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار وشهادات ايداع
91,500,370	71,944,918	متطلبات الاحتياطي النقدي
351,555,800	297,372,740	مجموع الارصدة لدى البنوك المركزية
-	-	ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للارصدة لدى بنوك مركزية
351,555,800	297,372,740	صافي مجموع الارصدة لدى البنوك المركزية
402,004,690	361,869,605	المجموع

- بإستثناء الارصدة مقيدة السحب لمتطلبات الاحتياطي النقدي، لا يوجد ارصدة مقيدة السحب كما في 31 كانون الاول 2020 و 2019

- لا يوجد أرصدة تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019.

- لا يتم احتساب خسائر ائتمانية متوقعة على الأرصدة لدى البنوك المركزية وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى البنوك المركزية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

31 كانون الأول 2020	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) الى (5)	-	-	-	-	1,357,715
من (6) الى (7)	-	-	-	-	-
من (8) الى (10)	1,881,749	-	-	1,881,749	-
غير مصنف	295,490,991	-	-	295,490,991	350,198,085
المجموع	297,372,740	-	-	297,372,740	351,555,800

- فيما يلي افصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الأرصدة الجديدة خلال السنة	351,555,800	-	-	351,555,800	162,728,126
الأرصدة المسددة خلال السنة	(78,500,000)	-	-	(78,500,000)	190,700,722
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	(1,873,048)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	297,372,740	-	-	297,372,740	351,555,800

ضمن سيطرة المستأجر. خيارات التمديد والإنهاء في عقود الإيجار: يتم تضمين خيارات التمديد والإنهاء في عدد من عقود الإيجار. تستخدم هذه الشروط لزيادة المرونة التشغيلية من حيث إدارة العقود، ان معظم خيارات التمديد والإنهاء المحتفظ بها قابلة للتجديد من قبل كل من البنك والمؤجر.

خصم مدفوعات الإيجار: تم خصم مدفوعات الإيجار باستخدام معدل الاقتراض الإضافي للبنك (IBR). طبقت الإدارة الأحكام والتقدير لتحديد معدل الاقتراض الإضافي عند بدء عقد الإيجار.

- الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة

تقوم الادارة باعادة تقدير الاعمار الانتاجية للموجودات الملموسة والموجودات غير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والاطفاءات السنوية اعتمادا على الحالة العامة لتلك الاصول وتقديرات الاعمار الانتاجية المتوقعة في المستقبل ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

- الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة

تقوم الإدارة بمراجعة الموجودات والمطلوبات التي تظهر بالكلفة بشكل دوري لغايات تقدير أي تدني في قيمتها ويتم قيد خسارة التدني في قائمة الأرباح أو الخسائر الموحدة للسنة.

- ضريبة الدخل

يتم تحميل السنة المالية بما يخصها من نفقة ضريبة الدخل وفقاً للأنظمة والقوانين والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وإثبات الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.

- مخصص القضايا

يتم تكوين مخصص لمواجهة أية التزامات قضائية محتملة استناداً للدراسة القانونية المعدة من قبل المستشار القانوني في البنك والتي تحدد المخاطر المحتمل حدوثها بالمستقبل ويعاد النظر في تلك الدراسة بشكل دوري.

- فيما يلي افصاح الحركة على الأرصدة لدى البنوك المركزية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	-	-	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأرصدة المسددة خلال السنة *	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-	-

(5) أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
حسابات جارية وتحت الطلب	6,344	38,770	140,158,467	120,889,278	140,164,811	120,928,048
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر أو أقل	-	-	2,643,288	13,159,391	2,643,288	13,159,391
المجموع	6,344	38,770	142,801,755	134,048,669	142,808,099	134,087,439
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	(5,968,773)	(1,761)	(5,968,773)	(1,761)
ينزل : فوائد معلقة	-	-	(80,808)	-	(80,808)	-
صافي مجموع الارصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	6,344	38,770	136,752,174	134,046,908	136,758,518	134,085,678

- بلغت الارصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا يتقاضى البنك عليها فوائد 53,234,983 دينار كما في 31 كانون الاول 2020 مقابل 66,753,963 دينار كما في 31 كانون الاول 2019.

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) الى (5)	131,728,110	-	-	131,728,110	76,230,459
من (6) الى (7)	114,717	-	-	114,717	7,447,891
من (8) الى (10)	92,952	-	6,049,582	6,142,534	-
غير مصنّف	4,822,739	-	-	4,822,739	50,409,089
المجموع	136,758,518	-	6,049,582	142,808,100	134,087,439

فيما يلي افصاح الحركة على الأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	130,187,939	3,899,500	-	134,087,439	215,602,541
الأرصدة الجديدة خلال السنة	42,896,277	-	3,341,966	46,238,243	37,065,317
الأرصدة المسددة خلال السنة	(36,325,698)	-	(1,191,885)	(37,517,583)	(118,580,419)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,899,500)	3,899,500	-	-
الرصيد في نهاية السنة	136,758,518	-	6,049,582	142,808,100	134,087,439

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	646	1,114	-	1,761	7,849
الأرصدة الجديدة خلال السنة	-	-	5,967,659	5,967,659	626
الأرصدة المسددة خلال السنة	(646)	-	-	(646)	(6,714)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(1,114)	1,114	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	5,968,773	5,968,773	1,761

(6) ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

البيان	بنوك ومؤسسات مصرفية محلية		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية		المجموع	
	2020	2019	2020	2019	2020	2019
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ايداعات	-	200,000	-	17,725	-	217,725
المجموع	-	200,000	-	17,725	-	217,725
ينزل : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	(458)	-	(36)	-	(494)
صافي مجموع ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	199,542	-	17,689	-	217,231

لا يوجد ايداعات مقيدة السحب كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل مبلغ (17,725) دينار كما في 31 كانون الاول 2019.

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الایداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
من (1) الى (5)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من (6) الى (7)	-	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	-	-	217,725
غير مصنّف	-	-	-	-	-
المجموع	-	-	-	-	217,725

فيما يلي افصاح الحركة على الایداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيان	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الأرصدة الجديدة خلال السنة	217,725	-	-	217,725	8,775,725
الأرصدة المسددة خلال السنة	-	-	-	-	200,000
الأرصدة المسددة خلال السنة	(217,725)	-	-	(217,725)	(8,758,000)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-	217,725

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للايداعات لدى البنوك والمؤسسات المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيان	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الأرصدة الجديدة خلال السنة	494	-	-	494	25,425
الأرصدة المسددة خلال السنة	(494)	-	-	(494)	459
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-	(25,390)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات الأرصدة المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-	-	494

(7) قرض مع حق اعادة الشراء بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

- قام البنك بتوقيع اتفاقية لشراء أسهم مع خيار اعادة البيع بتاريخ 4 حزيران 2020، تم خلالها شراء 10 مليون سهم في شركة مساهمة عامة محدودة مسجلة في الأردن بسعر 1 دينار للسهم الواحد بمبلغ إجمالي 10 مليون دينار.
- تنص اتفاقية البيع انه يحق للبائع اعادة شراء السهم بسعر البيع البالغ (1) دينار خلال فترة سنتان من تاريخ توقيع الاتفاقية.
- لم ترتقي المعاملة المالية اعلاه الى حالة البيع محاسيبا والتي من اهم شروطها انتقال الملكية والمخاطر الخاصة بالاصل الى المشتري وذلك لوجود شرط اعادة الشراء بسعر البيع (سعر ثابت)، وعليه لم يقيم البنك بالاعتراف بالسهم المشتراه في بيان المركز المالي بل بالمبلغ المدفوع كقرض بالقيمة العادلة بسعر فائدة ثابت.
- بلغت القيمة السوقية للضمانات والتي تتمثل باسهم شركة مساهمة عامة المحدودة 10,700,000 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

(8) تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	
		الأفراد(التجزئة) :
82,850	80,370	حسابات جارية مدينة
192,437,760	149,644,254	قروض وكمبيالات *
9,767,487	11,388,754	بطاقات الائتمان
221,155,759	238,491,792	القروض العقارية
		الشركات :
		الكبرى
129,600,722	153,906,087	حسابات جارية مدينة
898,280,109	889,925,959	قروض وكمبيالات *
		صغيرة ومتوسطة
17,317,291	18,553,288	حسابات جارية مدينة
115,119,148	79,254,919	قروض وكمبيالات *
112,438,870	128,438,162	الحكومة والقطاع العام
1,696,199,997	1,669,683,585	المجموع
115,101,771	77,230,046	ينزل : مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
24,585,392	18,676,824	الفوائد المعلقة
1,556,512,833	1,573,776,716	صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة

* صافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً البالغة 78,089 دينار كما في 31 كانون الاول 2020 مقابل 107,896 دينار كما في 31 كانون الاول 2019.

- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة 187,198,381 دينار أي ما نسبته 11% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2020 مقابل 143,460,32 دينار ما نسبته 8.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الاول 2019.

مخصص خسائر ائتمانية متوقعة

فيما يلي الحركة الحاصلة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

الإجمالي	الحكومة		الشركات		القروض العقارية	الأفراد
	والقطاع العام	والقطاع العام	الصغيرة والمتوسطة	الكبرى		
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	77,230,045	403,242	4,816,981	44,445,561	15,725,946	11,838,317
المقتطع خلال السنة من الإيرادات	45,575,147	-	4,048,290	25,053,263	8,796,367	7,677,227
الوفر في مخصص التسهيلات	(6,744,787)	(295,815)	(727,239)	(1,890,905)	(1,505,864)	(2,324,962)
المستخدم من المخصص خلال السنة (الديون المشطوبة) *	-	-	-	-	-	-
ديون محولة لخارج قائمة المركز المالي **	(958,635)	-	(100,862)	-	(55,164)	(802,609)
الرصيد في نهاية السنة	115,101,771	107,426	8,037,169	67,607,919	22,961,285	16,387,972
اجمالي المخصصات المرحلة الأولى	14,531,535	107,426	546,579	5,837,658	1,294,367	6,745,505
اجمالي المخصصات المرحلة الثانية	10,368,519	-	818,895	5,904,996	2,903,993	740,634
اجمالي المخصصات المرحلة الثالثة	90,201,718	-	6,671,695	55,865,265	18,762,925	8,901,833
المجموع	115,101,771	107,426	8,037,169	67,607,919	22,961,285	16,387,972

** تم خلال العام 2020 شطب تسهيلات ائتمانية مباشرة شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ صفر دينار وذلك وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص مقابل 1,585,781 دينار للعام 2019 .

*** تم خلال العام 2020 تحويل ديون تسهيلات ائتمانية شاملة للفوائد المعلقة بمبلغ 1,151,297 دينار مقابل (10,516,469) دينار في العام 2019 إلى خارج قائمة المركز المالي الموحدة وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

- تم الإفصاح اعلاه عن اجمالي المخصصات المعدة ازاء الديون المحتسبة على أساس العميل الواحد .
- بلغت قيمة المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 6,744,787 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (9,204,066 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة الثالثة بعد تنزيل الفوائد والعمولات المعلقة 162,819,622 دينار أي ما نسبته 9.7% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 124,799,884 دينار تسهيلات غير عاملة أي ما نسبته 7.5% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019) .

- بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها 58,001,061 دينار أي ما نسبته 3.4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 74,000,353 دينار أي ما نسبته 4.4% كما في 31 كانون الأول 2019.

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموع	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة	
	افرادي	تجميعي	افرادي	تجميعي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	1,375,872,189	-	150,351,075	-	143,460,322	1,669,683,586
التسهيلات الجديدة خلال السنة	222,555,961	-	10,463,376	-	7,540,001	240,559,337
التسهيلات المسددة خلال السنة	(193,104,353)	-	(10,500,317)	-	(9,286,960)	(212,891,630)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	15,584,490	-	(13,592,816)	-	(1,991,674)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(40,167,103)	-	44,446,517	-	(4,279,414)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(16,977,442)	-	(35,929,962)	-	52,907,404	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة) والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(1,151,297)	(1,151,297)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,363,763,744	-	145,237,872	-	187,198,381	1,696,199,997
31 كانون الأول 2019						
إجمالي الرصيد كما في بداية السنة	1,427,710,697	-	131,659,421	-	159,947,162	1,719,317,280
التسهيلات الجديدة خلال السنة	223,628,431	-	8,019,425	-	10,090,614	241,738,470
التسهيلات المسددة خلال السنة	(246,425,651)	-	(14,244,678)	-	(18,599,585)	(279,269,915)
ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى	28,483,346	-	(22,746,573)	-	(5,736,773)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(46,044,115)	-	64,813,654	-	(18,769,538)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(11,480,518)	-	(17,150,173)	-	28,630,691	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة) والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	(12,102,249)	(12,102,249)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
إجمالي الرصيد كما في نهاية السنة	1,375,872,190	-	150,351,075	-	143,460,322	1,669,683,586

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	الإجمالي
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
31 كانون الأول 2020						
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	18,676,825	1,063,923	10,905,373	5,330,455	1,377,074	11,838,317
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	7,446,652	612,681	3,615,677	2,639,919	578,375	7,677,227
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(1,345,423)	(246,758)	(432,972)	(359,272)	(306,421)	(8,796,367)
الفوائد المعلقة التي تم تحويلها الى خارج المركز المالي	(192,662)	(5,086)	0	(16,842)	(170,734)	(2,324,962)
الرصيد في نهاية السنة	24,585,392	1,424,761	14,088,078	7,594,260	1,478,294	11,838,317
31 كانون الأول 2019						
الرصيد في بداية السنة	11,647,484	739,015	6,444,893	3,133,199	1,330,377	11,838,317
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	11,468,958	511,343	7,379,362	2,973,721	604,532	11,838,317
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(4,108,472)	(87,990)	(2,820,562)	(776,466)	(423,454)	(8,796,367)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(181,539)	(68,355)	-	-	(113,184)	(8,796,367)
ديون محولة لخارج قائمة المركز المالي	(149,607)	(30,090)	(98,320)	-	(21,197)	(8,796,367)
الرصيد في نهاية السنة	18,676,824	1,063,923	10,905,373	5,330,454	1,377,074	11,838,317

إعادة توزيع:

المخصصات على مستوى إفرادي	115,101,771	107,426	8,037,169	67,607,919	22,961,285	16,387,972
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

31 كانون الأول 2019

الرصيد في بداية السنة	74,997,328	432,523	4,991,359	45,615,899	14,177,840	9,779,708
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	23,207,888	-	2,972,335	11,465,989	3,403,415	5,366,149
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(9,204,066)	(29,281)	(2,206,633)	(2,444,410)	(1,855,309)	(2,668,434)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	1,163,522	-	63,806	(207,420)	424,874	882,261
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	992,844	-	376,011	227,639	565,370	(176,175)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,156,366)	-	(439,817)	(20,219)	(990,243)	(706,086)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	(11,771,104)	-	(940,080)	(10,191,918)	-	(639,106)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	77,230,046	403,242	4,816,981	44,445,560	15,725,946	11,838,317

إعادة توزيع:

المخصصات على مستوى إفرادي	77,230,046	403,242	4,816,981	44,445,560	15,725,946	11,838,317
المخصصات على مستوى تجميعي	-	-	-	-	-	-

الفوائد المعلقة

فيما يلي الحركة الحاصلة على الفوائد المعلقة خلال السنة :

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات		القروض العقارية	الأفراد	الإجمالي
		الصغيرة والمتوسطة	الكبرى			
31 كانون الأول 2020						
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	18,676,825	1,063,923	10,905,373	5,330,455	1,377,074	11,838,317
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	7,446,652	612,681	3,615,677	2,639,919	578,375	7,677,227
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(1,345,423)	(246,758)	(432,972)	(359,272)	(306,421)	(8,796,367)
الفوائد المعلقة التي تم تحويلها الى خارج المركز المالي	(192,662)	(5,086)	0	(16,842)	(170,734)	(2,324,962)
الرصيد في نهاية السنة	24,585,392	1,424,761	14,088,078	7,594,260	1,478,294	11,838,317
31 كانون الأول 2019						
الرصيد في بداية السنة	11,647,484	739,015	6,444,893	3,133,199	1,330,377	11,838,317
يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة	11,468,958	511,343	7,379,362	2,973,721	604,532	11,838,317
ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات	(4,108,472)	(87,990)	(2,820,562)	(776,466)	(423,454)	(8,796,367)
الفوائد المعلقة التي تم شطبها	(181,539)	(68,355)	-	-	(113,184)	(8,796,367)
ديون محولة لخارج قائمة المركز المالي	(149,607)	(30,090)	(98,320)	-	(21,197)	(8,796,367)
الرصيد في نهاية السنة	18,676,824	1,063,923	10,905,373	5,330,454	1,377,074	11,838,317

- يتبع البنك سياسة الفوائد المعلقة للحسابات المقام عليها قضايا خارج قائمة المركز المالي الموحدة ، حيث تم خلال العام 2020 تعليق فوائد بقيمة (14,283,412) دينار وفقاً لقرار مجلس الإدارة بذلك الخصوص مقابل (2,253,492) دينار خلال العام 2019، ليصبح إجمالي الفوائد المعلقة المحولة خارج النظام 36,830,483 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 22,547,071 دينار كما في 31 كانون الأول 2019) .

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي تسهيلات الافراد حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المجموع
	افرادى	افرادى	افرادى	افرادى	
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) الى (5)	14,645,900	-	2,279,800	-	16,925,700
من (6) الى (7)	151	-	-	-	151
من (8) الى (10)	-	-	-	3,541,597	3,541,597
غير مصنف	168,640,266	3,415,163	9,765,221	181,820,650	181,820,650
المجموع	183,286,316	5,694,964	13,306,818	202,288,098	202,288,098
31 كانون الأول 2019					
من (1) الى (5)	3,067,846	-	313,632	-	3,381,478
من (6) الى (7)	-	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	-	3,028,504	3,028,504
غير مصنف	141,043,476	4,399,722	9,260,199	154,703,397	154,703,397
المجموع	144,111,322	4,713,354	12,288,703	161,113,378	161,113,378

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد تسهيلات الافراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افراد	افراد		
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	144,111,322	4,713,354	12,288,703	161,113,378
التسهيلات الجديدة خلال السنة	59,986,952	2,008,669	1,437,921	63,433,543
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,531,026)	(816,555)	(1,937,901)	(21,285,481)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	3,333,437	(2,574,954)	(758,482)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,116,993)	3,681,950	(564,957)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,497,376)	(1,317,501)	3,814,877	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(973,343)	(973,343)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	183,286,316	5,694,964	13,306,818	202,288,098
31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	118,126,274	4,225,553	13,429,099	135,780,926
التسهيلات الجديدة خلال السنة	50,339,948	636,385	791,840	51,768,173
التسهيلات المسددة خلال السنة	(22,185,636)	(1,124,307)	(2,352,291)	(25,662,233)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	4,740,095	(2,665,451)	(2,074,644)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(3,654,457)	4,473,076	(818,619)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(3,254,902)	(831,903)	4,086,805	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(773,486)	(773,486)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	144,111,322	4,713,354	12,288,703	161,113,378

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لتسهيلات الافراد خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افراد	افراد		
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	5,557,870	997,362	5,283,085	11,838,317
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,043,147	435,532	5,198,548	7,677,227
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,491,292)	(169,734)	(663,937)	(2,324,962)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	826,468	(551,037)	(275,432)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(97,795)	319,269	(221,474)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(92,893)	(290,758)	383,651	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(802,609)	(802,609)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	6,745,505	740,634	8,901,833	16,387,972

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افراد	افراد		
31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	4,587,782	705,848	4,486,078	9,779,708
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,906,991	660,222	2,798,936	5,366,149
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,819,165)	(192,532)	(656,737)	(2,668,434)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	1,152,646	(443,449)	(709,197)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(142,075)	422,409	(280,334)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(128,309)	(155,135)	283,445	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(639,106)	(639,106)
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	5,557,870	997,362	5,283,085	11,838,317

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي التسهيلات العقارية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افراد	افراد		
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) إلى (5)	37,453,802	5,742,285	-	43,196,087
من (6) إلى (7)	59,500	18,433,999	-	18,493,499
من (8) إلى (10)	-	-	32,057,589	32,057,589
غير مصنف	104,831,396	7,344,788	15,232,400	127,408,584
المجموع	142,344,699	31,521,072	47,289,989	221,155,759
31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) إلى (5)	57,130,328	4,651,993	-	61,782,322
من (6) إلى (7)	59,500	18,842,156	-	18,901,656
من (8) إلى (10)	-	-	28,696,061	28,696,061
غير مصنف	108,299,346	5,469,446	15,342,961	129,111,753
المجموع	165,489,174	28,963,596	44,039,022	238,491,792

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد التسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	دينار
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار
238,491,792	44,039,022	28,963,596	165,489,174	
التسهيلات الجديدة خلال السنة	14,858,232	1,193,099	1,204,463	12,460,670
التسهيلات المسددة خلال السنة	(32,122,259)	(4,649,275)	(2,530,051)	(24,942,933)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	(1,049,699)	(3,143,222)	4,192,921
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(1,410,316)	11,225,560	(9,815,244)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	9,239,164	(4,199,274)	(5,039,890)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	(72,006)	(72,006)	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	221,155,759	47,289,989	31,521,072	142,344,699

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	دينار
31 كانون الأول 2019				
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار
243,384,566	51,439,827	26,129,531	165,815,208	
التسهيلات الجديدة خلال السنة	32,640,047	3,064,350	1,726,558	27,849,139
التسهيلات المسددة خلال السنة	(37,532,821)	(1,987,129)	(5,578,260)	(29,967,432)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	(2,795,698)	(9,010,075)	11,805,773
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(12,275,669)	18,787,555	(6,511,886)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	6,593,341	(3,091,712)	(3,501,628)
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	238,491,792	44,039,022	28,963,596	165,489,174

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات العقارية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	دينار
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار
15,725,946	12,599,322	2,027,354	1,099,270	
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	8,796,367	7,219,931	1,003,754	572,682
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,505,864)	(896,665)	(98,732)	(510,467)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	(147,675)	(140,350)	288,026
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(148,609)	250,167	(101,558)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	191,786	(138,200)	(53,587)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	(55,164)	(55,164)	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	22,961,285	18,762,925	2,903,994	1,294,366
31 كانون الأول 2019				
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار
14,177,840	12,022,160	869,429	1,286,251	
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	3,403,415	2,362,435	655,277	385,703
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(1,855,309)	(795,028)	(62,722)	(997,558)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	(179,411)	(541,782)	721,193
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	(1,171,410)	1,271,290	(99,881)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	360,577	(164,139)	(196,438)
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-
تعديلات نتيجة تغير أسعار الصرف	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	15,725,946	12,599,322	2,027,354	1,099,270

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي تسهيلات الشركات الكبرى حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك
31 كانون الأول 2020				
دينار	دينار	دينار	دينار	
749,681,608	-	11,512,001	738,169,607	من (1) الى (5)
165,380,304	-	83,458,860	81,921,445	من (6) الى (7)
112,430,264	112,430,264	-	-	من (8) الى (10)
388,655	301,397	10	87,247	غير مصنف
المجموع	1,027,880,830	112,731,661	820,178,299	

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020			
الرصيد في بداية السنة	3,620,708	7,411,315	33,413,538
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	2,854,930	3,089,846	19,108,488
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(448,797)	(494,451)	(947,658)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	56,193	(54,411)	(1,782)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(168,511)	652,390	(483,878)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(76,864)	(4,699,693)	4,776,557
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	5,837,658	5,904,996	55,865,265
31 كانون الأول 2019			
الرصيد في بداية السنة	2,823,877	2,894,948	39,897,074
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	1,587,305	4,895,768	4,982,916
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(583,055)	(607,039)	(1,254,316)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	180,934	(109,779)	(71,155)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(387,815)	921,630	(533,816)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(539)	(584,213)	584,752
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	(10,191,918)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	3,620,708	7,411,315	33,413,538

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020			
من (1) الى (5)	94,245,332	8,398,695	-
من (6) الى (7)	11,215,228	4,637,768	-
من (8) الى (10)	-	-	13,399,087
غير مصنف	55,000	14,502	470,827
المجموع	105,515,560	13,050,966	13,869,914

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2019			
من (1) الى (5)	739,309,293	13,002,634	-
من (6) الى (7)	120,005,494	95,081,756	-
من (8) الى (10)	-	-	76,059,430
غير مصنف	54,504	11,961	306,974
المجموع	859,369,291	108,096,351	76,366,404

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الكبرى خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020			
الرصيد في بداية السنة	859,369,291	108,096,351	76,366,404
التسهيلات الجديدة خلال السنة	94,467,768	3,742,251	3,614,486
التسهيلات المسددة خلال السنة	(111,193,526)	(5,905,969)	(676,225)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	5,432,581	(5,427,726)	(4,855)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(21,716,555)	23,684,769	(1,968,214)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(6,181,260)	(29,218,805)	35,400,066
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	820,178,298	94,970,871	112,731,661

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2019			
الرصيد في بداية السنة	919,447,360	93,415,047	85,416,251
التسهيلات الجديدة خلال السنة	118,041,241	3,705,762	4,890,803
التسهيلات المسددة خلال السنة	(155,629,376)	(4,510,939)	(10,653,867)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	8,894,025	(8,786,213)	(107,812)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(30,971,254)	36,154,982	(5,183,728)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(412,706)	(11,882,288)	12,294,993
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	(10,290,237)
تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	859,369,291	108,096,351	76,366,404

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الأولى افرادى	افرادى
31 كانون الأول 2020				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4,816,981	4,183,419	410,975	222,586	الرصيد في بداية السنة
4,047,333	3,199,634	425,237	422,462	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(727,239)	(355,776)	(212,675)	(158,788)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(108,734)	(21,282)	130,016	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	(209,084)	231,705	(22,622)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
957	63,098	(15,065)	(47,075)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(100,862)	(100,862)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
8,037,169	6,671,695	818,895	546,579	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
4,991,359	4,329,109	358,260	303,990	الرصيد في بداية السنة
2,972,335	2,642,231	71,014	259,090	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(2,206,633)	(1,408,023)	(394,310)	(404,301)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(232,778)	(4,795)	237,573	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	(375,791)	413,191	(37,400)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	168,752	(32,385)	(136,367)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
(940,080)	(940,080)	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
4,816,981	4,183,419	410,975	222,586	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي تسهيلات الحكومة والقطاع العام حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الأولى افرادى	افرادى
31 كانون الأول 2020				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
62,438,870	-	-	62,438,870	من (1) الى (5)
50,000,000	-	-	50,000,000	من (6) الى (7)
0	-	-	-	من (8) الى (10)
0	-	-	-	غير مصنف
112,438,870	-	-	112,438,870	المجموع

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الأولى افرادى	افرادى
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
73,986,180	-	4,832,102	69,154,077	من (1) الى (5)
12,805,784	-	3,725,113	9,080,671	من (6) الى (7)
10,561,008	10,561,008	-	-	من (8) الى (10)
455,235	205,184	20,558	229,492	غير مصنف
97,808,207	10,766,193	8,577,774	78,464,240	المجموع

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد تسهيلات الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الأولى افرادى	افرادى
31 كانون الأول 2020				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
97,808,208	10,766,193	8,577,774	78,464,240	الرصيد في بداية السنة
60,441,392	1,294,495	3,507,992	55,638,906	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(25,708,169)	(2,023,559)	(1,247,742)	(22,436,868)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(178,637)	(2,446,914)	2,625,551	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	(335,927)	5,854,238	(5,518,311)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
957	4,453,297	(1,194,382)	(3,257,958)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(105,948)	(105,948)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
132,436,439	13,869,913	13,050,966	105,515,560	الرصيد في نهاية السنة

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك				
المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الأولى افرادى	افرادى
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
95,077,431	9,661,986	7,889,290	77,526,155	الرصيد في بداية السنة
26,799,895	1,343,621	1,950,720	23,505,554	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(23,030,592)	(3,606,299)	(3,031,172)	(16,393,121)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	(758,619)	(2,284,834)	3,043,453	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	(491,523)	5,398,040	(4,906,517)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	5,655,552	(1,344,270)	(4,311,282)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
(1,038,525)	(1,038,525)	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
97,808,208	10,766,193	8,577,774	78,464,240	الرصيد في نهاية السنة

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات الحكومية والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الأولى افرادي	المجموع
31 كانون الأول 2020				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
403,242	-	-	403,242	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(295,815)	-	-	(295,815)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
107,426	-	-	107,426	الرصيد في نهاية السنة
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
432,523	-	-	432,523	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة
(29,281)	-	-	(29,281)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص التسهيلات المعدومة
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
403,242	-	-	403,242	الرصيد في نهاية السنة

* بناء على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم احتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة الأردنية او بكفالتها.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
78,438,162	-	-	78,438,162	من (1) الى (5)
50,000,000	-	-	50,000,000	من (6) الى (7)
-	-	-	-	من (8) الى (10)
-	-	-	-	غير مصنف
128,438,162	-	-	128,438,162	المجموع

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد تسهيلات الحكومة والقطاع العام خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
128,438,162	-	-	128,438,162	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	708	التسهيلات الجديدة خلال السنة
-	-	-	(16,000,000)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
112,438,870	-	-	112,438,870	الرصيد في نهاية السنة

المجموعة	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2019				
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
146,795,699	-	-	146,795,699	الرصيد في بداية السنة
3,892,552	-	-	3,892,552	التسهيلات الجديدة خلال السنة
(22,250,089)	-	-	(22,250,089)	التسهيلات المسددة خلال السنة
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الأولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن تعديلات
-	-	-	-	التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)
-	-	-	-	تعديلات نتيجة تغيير أسعار الصرف
128,438,162	-	-	128,438,162	الرصيد في نهاية السنة

(9) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
	دينار	دينار
أسهم مدرجة في أسواق نشطة	17,784,848	18,608,695
أسهم غير مدرجة في أسواق نشطة	25,505,244	27,206,325
مجموع الاسهم	43,290,092	45,815,020
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	30,385,997	38,030,583
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	14,180,155	13,720,000
مجموع السندات المالية (ادوات الدين)	44,566,152	51,750,583
ينزل: مخصص خسائر اتمانية متوقعة لادوات الدين	(1,988,969)	(1,441,297)
مجموع صافي ادوات الدين	42,577,182	50,309,286
مجموع صافي الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر	85,867,274	96,124,306
تحليل السندات والأدوات :		
ذات عائد ثابت	30,385,997	38,030,583
ذات عائد متغير	14,180,155	13,720,000
المجموع	44,566,152	51,750,583

- بلغت قيمة الأرباح المتحققة من بيع أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل 7,315 دينار خلال العام 2020 مقابل 5,897,063 دينار خلال العام 2019) تم قيدها مباشرة ضمن الأرباح المدورة في قائمة حقوق الملكية الموحدة.

- بلغت الخسائر المتحققة (407,041) دينار من بيع سندات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر خلال العام 2020 مقابل ارباح (91,329) دينار خلال العام 2019 تم قيدها مباشرة ضمن قائمة الدخل الموحدة .

- بلغت توزيعات الأرباح النقدية على الإستثمارات أعلاه (2,768,310) دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 (مقابل 1,878,337 دينار للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019)

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) الى (5)	5,238,582	-	-	5,238,582
من (6) الى (7)	29,172,901	-	-	29,172,901
من (8) الى (10)	-	10,154,668	-	10,154,668
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	34,411,484	10,154,668	44,566,152	
31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) الى (5)	3,157,326	-	-	3,157,326
من (6) الى (7)	30,276,538	9,584,794	8,720,000	48,581,331
من (8) الى (10)	-	-	11,925	11,925
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	33,433,864	9,584,794	8,731,925	51,750,583

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار
القيمة العادلة في بداية السنة	33,433,864	9,584,794	8,731,925
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	8,210,475	-	474,456
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(7,232,856)	(6,429,744)	(2,206,763)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,155,050)	3,155,050
التغيرات الناتجة عن تعديلات أدوات الدين المعدومة	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	34,411,484	-	10,154,668
31 كانون الأول 2019	دينار	دينار	دينار
القيمة العادلة في بداية السنة	61,404,541	9,598,088	11,041,800
أدوات الدين الجديدة خلال السنة	3,194,508	327,912	-
أدوات الدين المسددة خلال السنة	(25,502,047)	(6,004,344)	(2,309,875)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,663,138)	5,663,138	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات أدوات الدين المعدومة	-	-	-
القيمة العادلة في نهاية السنة	33,433,864	9,584,794	8,731,925

(10) موجودات مالية بالكلفة المطفأة

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	
دينار	دينار	
		موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية :
-	-	أسناد قروض شركات
-	-	مجموع موجودات مالية متوفر لها اسعار سوقية
		موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية :
308,656,110	402,110,610	سندات وأذونات خزينة
-	-	أسناد قروض شركات
308,656,110	402,110,610	مجموع موجودات مالية غير متوفر لها اسعار سوقية
-	-	ينزل: مخصصات تدني لموجودات مالية بالكلفة المطفأة
308,656,110	402,110,610	المجموع
		تحليل السندات والأذونات :
308,656,110	402,110,610	ذات عائد ثابت
-	-	ذات عائد متغير
308,656,110	402,110,610	المجموع

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى	
دينار	دينار	دينار	دينار	
				31 كانون الأول 2020
1,441,297	918,923	440,745	81,629	الرصيد في بداية السنة
5,956,960	5,894,628	-	62,332	الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة
(173,844)	-	(126,315)	(47,529)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة *
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	314,430	(314,430)	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص أدوات الدين المعدومة
7,224,413	7,127,980	-	96,432	الرصيد في نهاية السنة
				ويوزع:
5,235,443	5,235,443			من احتياطي التقييم الى بيان الدخل
1,988,969	1,892,537	-	96,432	صافي رصيد الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في نهاية الفترة
				31 كانون الأول 2019
1,824,291	1,245,384	296,345	282,562	الرصيد في بداية السنة
188,965	-	187,956	1,010	الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين الجديدة خلال السنة
(571,959)	(326,461)	(170,030)	(75,468)	المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على أدوات الدين المسددة خلال السنة *
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى
-	-	126,474	(126,474)	ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية
-	-	-	-	ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة
-	-	-	-	التغيرات الناتجة عن التعديلات
-	-	-	-	مخصص أدوات الدين المعدومة
1,441,297	918,923	440,745	81,629	الرصيد في نهاية السنة

* لم يقر البنك باحتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أدوات الدين المصدرة من الحكومة الأردنية وفقا لتعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

- فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019.

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار
من (1) الى (5)	402,110,610	-	-	402,110,610
من (6) الى (7)	-	-	-	-
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	402,110,610	-	-	402,110,610
31 كانون الأول 2019				
من (1) الى (5)	-	-	-	-
من (6) الى (7)	308,656,110	-	-	308,656,110
من (8) الى (10)	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-
المجموع	308,656,110	-	-	308,656,110

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد الموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

	المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	308,656,110	-	-	308,656,110
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	199,896,282	-	-	199,896,282
الاستثمارات المسددة خلال السنة	(106,441,782)	-	-	(106,441,782)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	402,110,610	-	-	402,110,610
31 كانون الأول 2019				
الرصيد في بداية السنة	293,056,876	-	-	293,056,876
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	90,968,313	-	-	90,968,313
الاستثمارات المسددة خلال السنة	(75,369,079)	-	-	(75,369,079)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	308,656,110	-	-	308,656,110

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المرحلة الأولى افرادي	المرحلة الثانية افرادي	المرحلة الثالثة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020			
الرصيد في بداية السنة	-	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المسددة خلال السنة	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-
مخصص الاستثمارات المعدومة	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-
31 كانون الأول 2019			
الرصيد في بداية السنة	8,016	-	-
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	-	-	-
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المسددة خلال السنة	(8,016)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-
مخصص الاستثمارات المعدومة	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	-	-	-

* بناءً على تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) ، لم يتم احتساب و تسجيل مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على سندات و اذونات خزينة الحكومة الأردنية.

- فيما يلي افصاح الحركة على رصيد الاستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	افرادي	افرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	342,089,978	9,584,794	8,731,925	360,406,696
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	208,106,754	474,456		208,581,209
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	(113,674,637)	(6,429,744)	(2,206,763)	(122,311,144)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(3,155,050)	3,155,050	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	436,522,094	0	10,154,668	446,676,762

31 كانون الأول 2019				
	دينار	دينار	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	354,461,417	9,598,088	11,041,800	375,101,306
الاستثمارات الجديدة خلال السنة	94,162,819	327,912	-	94,490,731
الاستثمارات المستحقة خلال السنة	(100,871,126)	(6,004,344)	(2,309,875)	(109,185,346)
التغير في القيمة العادلة	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(5,663,138)	5,663,138	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	342,089,972	9,584,794	8,731,925	360,406,691

- فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاستثمارات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	افرادي	افرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020				
الرصيد في بداية السنة	81,629	440,745	918,923	1,832,307
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	62,332		5,894,628	188,965
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المسددة خلال السنة	(47,529)	(126,315)		(579,975)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	0
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	-	-	-	0
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	(314,430)	314,430	0
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-
مخصص الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	96,432	0	7,127,980	1,441,297

المجموعة	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع
	افرادي	افرادي	افرادي	
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2019				
الرصيد في بداية السنة	290,578	296,345	1,245,384	1,832,307
الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات الجديدة خلال السنة	1,010	187,956	-	188,965
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على الاستثمارات المسددة خلال السنة	(83,484)	(170,030)	(326,461)	(579,975)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	-	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(126,474)	126,474	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن التعديلات	-	-	-	-
مخصص الاستثمارات المعدومة	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	81,629	440,745	918,923	1,441,297

(11) ممتلكات ومعدات - بالصافي

أ - ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

المجموعة	معدات	أجهزة	مباني	المجموع
	واجهزة	وسائط	الحاسب	تحسينات
	واثبات	نقل	الآلي	مباني
	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2020				
الكلفة :				
الرصيد في بداية السنة	16,301,245	1,195,925	15,844,712	17,010,404
اضافات	3,168,207	50,214	988,619	1,839,142
استبعادات	0	57,680	1,607	126,001
الرصيد في نهاية السنة	14,548,109	1,188,459	16,831,725	18,849,546
الاستهلاك المتراكم :				
الرصيد في بداية السنة	2,514,922	10,092,838	13,449,383	14,196,791
استهلاك السنة	193,191	1,226,597	1,031,225	1,414,932
استبعادات	0	56,429	8,168	114,227
الرصيد في نهاية السنة	2,708,112	11,263,006	14,472,440	15,611,723
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات	4,136,712	11,839,996	11,839,996	11,839,996
يضاف : دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات	-	-	-	-
صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة	4,136,712	11,839,996	11,839,996	11,839,996

(13) اصول مستأجرة والتزامات مقابلها

قام البنك بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16: الإجراءات اعتباراً من أول كانون الثاني 2018. نتج عن التطبيق اثبات حق الاستخدام للأصول المستأجرة بمبلغ 13.347.577 دينار والالتزامات الناشئة مقابلها بمبلغ 12,389,957 دينار كما بتاريخ 31 كانون الأول 2020، تمثل المبالغ المثبتة القيمة الحالية للدفعات المستقبلية المتوقعة وعلى أساس كل عقد على حدا باستخدام معدل خصم يعادل سعر الإقتراض الاضافي للبنك.

ان جميع العقود التي تم معالجتها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 تمثل ايجارات مواقع وفروع للبنك. اختار البنك استخدام الاعفاء المتاح بالمعيار بعدم اثبات حق الاستخدام للأصول المستأجرة بموجب عقود تقل مدتها عن عام ومبالغها غير مادية.

يتم إطفاء الأصول المثبتة ضمن المركز المالي باستخدام طريقة القسط الثابت وعلى المدة المتوقعة لحق الاستخدام ولكل أصل حدا، حيث بلغت قيمة الاطفاءات للفترة 2,234,124 دينار.

يتم إطفاء الالتزام من خلال تخفيض الدفعات للمؤجر بعد طرح قيمة الفوائد الناتجة عن القيمة الحالية. بلغ مصروف الفوائد 1,085,669 دينار.

(14) موجودات أخرى

ان تفاصيل هذا البند كما يلي :

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	
دينار	دينار	
16,941,733	25,013,351	فوائد وإيرادات برسم القبض
2,102,357	1,867,437	مصروفات مدفوعة مقدماً
136,505,006	133,538,182	موجودات آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة بالصافي
2,125,082	3,918,612	مدينون *
306,891	301,063	شيكات مقاصة
5,351,063	5,936,309	أخرى *
163,332,131	170,574,955	المجموع

* تتضمن بنود المدينون والموجودات الاخرى ارصدة تخص الشركات التابعة بمبلغ 68,636 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل (77,732) دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

معدات وأجهزة	وسائط نقل	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات مباني	المجموع	اراضي مباني	الكلفة :
15,495,262	1,191,917	15,441,583	16,463,409	62,122,773	3,046,712	الرصيد في بداية السنة
745,765	4,008	414,965	546,995	3,621,486	1,090,000	اضافات
108,682	-	15,958	-	124,640	-	استبعادات
16,132,345	1,195,925	15,840,590	17,010,404	65,695,877	4,136,712	الرصيد في نهاية السنة
8,829,950	717,252	11,929,893	12,722,309	36,505,142	-	الرصيد في بداية السنة
1,287,120	123,562	1,533,387	1,474,482	4,551,476	-	استهلاك السنة
24,232	-	13,897	-	38,129	-	استبعادات
10,092,838	840,814	13,449,383	14,196,791	41,094,747	-	الرصيد في نهاية السنة
6,039,506	355,111	2,391,207	2,813,613	24,601,130	4,136,712	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات
2,110,468	-	-	-	2,110,468	-	يضاف : دفعات على حساب شراء ممتلكات ومعدات
8,149,974	355,111	2,391,207	2,813,613	26,711,598	4,136,712	صافي القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات في نهاية السنة
9 - 15	15	20	20		-	نسبة الاستهلاك السنوية %

ب - تتضمن الممتلكات والمعدات مبلغ (30,914,613) دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل (27,494,650) دينار كما في 31 كانون الأول 2019 تمثل قيمة ممتلكات ومعدات مستهلكة بالكامل .

(12) موجودات غير ملموسة - بالصافي

ان تفاصيل هذا البند كما يلي :

أنظمة حاسوب وبرامج	
31 كانون الأول	
2019	2020
دينار	دينار
3,020,319	1,357,766
361,751	1,332,250
2,024,304	725,298
1,357,766	1,964,717
	33-20
	نسبة الإطفاء السنوية %

فيما يلي ملخص الحركة الحاصلة على الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة :

2020		
المجموع	موجودات مستملكة أخرى	عقارات مستملكة
دينار	دينار	دينار
136,505,006	-	136,505,006
الرصيد بداية السنة - بالصافي		
2,497,686	-	2,497,686
إضافات		
(5,099,082)	-	(5,099,082)
استبداعات		
-	-	-
المسترد من مخصص حسب تعليمات البنك المركزي الأردني **		
-	-	-
(مخصص) إضافي مقابل العقارات المستملكة		
(365,428)	-	(365,428)
(خسارة) التدني		
133,538,182	-	133,538,182
الرصيد نهاية السنة		

2019		
المجموع	موجودات مستملكة أخرى *	عقارات مستملكة
دينار	دينار	دينار
142,291,276	832,554	141,458,722
الرصيد بداية السنة - بالصافي		
3,836,717	-	3,836,717
إضافات		
(11,382,094)	(832,554)	(10,549,540)
استبداعات		
1,910,542	-	1,910,542
المسترد من مخصص حسب تعليمات البنك المركزي الأردني **		
500,000	-	500,000
المسترد من مخصص إضافي مقابل العقارات المستملكة		
(651,435)	-	(651,435)
خسارة التدني		
136,505,006	-	136,505,006
الرصيد نهاية السنة		

* يمثل هذا البند بيع المتبقي من الأسهم المستملكة في أحد البنوك المحلية بريح 52,050 دينار خلال عام 2019.

** يمثل هذا البند مخصص عقارات الت ملكيتها وذلك بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني بهذا الخصوص حيث بدأ البنك باحتساب مخصص تدريجي لقاء العقارات المستملكة لقاء ديون التي مضى على استهلاكها فترة تزيد عن أربع سنوات.

- تم تعديل تعليمات البنك المركزي بحيث يتم استكمال اقتطاع المخصصات المطلوبة مقابل العقارات المستملكة المخالفة لأحكام المادة (48) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 وتعديلاته وفق متطلبات ذلك التعميم وبواقع 5% سنويا من مجموع القيم الدفترية لتلك العقارات (بصرف النظر عن مدة مخالفتها) وذلك اعتبار من العام 2021 وبحيث يتم الوصول الى النسبة المطلوبة البالغة 50% مع نهاية العام 2029.

(15) ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2020		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار
25,995,596	25,995,596	-
حسابات جارية وتحت الطلب		
147,692,081	122,877,081	24,815,000
ودائع لأجل *		
173,687,677	148,872,677	24,815,000
المجموع		

31 كانون الأول 2019		
المجموع	خارج المملكة	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار
16,096,467	16,096,467	-
حسابات جارية وتحت الطلب		
125,141,047	96,742,694	28,398,353
ودائع لأجل *		
141,237,514	112,839,161	28,398,353
المجموع		

* تبلغ الودائع التي تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر 126,893,677 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل (44,704,000) دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

(16) ودائع عملاء

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2020				
المجموع	الشركات		الحكومة	
	أفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	والقطاع العام
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
264,911,036	128,604,511	201,007,560	2,185,827	596,708,934
حسابات جارية وتحت الطلب				
170,693,583	224,385	3,828,672	1,320,951	176,067,591
ودائع التوفير				
714,346,562	243,313,314	84,195,942	62,869,582	1,104,725,400
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار				
48,558	-	-	-	48,558
شهادات ايداع				
1,149,999,739	372,142,209	289,032,174	66,376,361	1,877,550,483
المجموع				

31 كانون الأول 2019				
المجموع	الشركات		الحكومة	
	أفراد	الكبرى	الصغيرة والمتوسطة	والقطاع العام
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
263,876,628	94,848,724	219,980,556	4,161,083	582,866,991
حسابات جارية وتحت الطلب				
158,239,117	204,904	3,703,971	1,376,025	163,524,017
ودائع التوفير				
719,378,149	225,482,375	106,765,764	68,027,206	1,119,653,494
ودائع لأجل وخاضعة لاشعار				
48,004	-	-	-	48,004
شهادات ايداع				
1,141,541,898	320,536,003	330,450,291	73,564,314	1,866,092,506
المجموع				

(18) أموال مقترضة

تم الحصول على هذه الاموال بموجب الاتفاقيات الموقعة مع البنك المركزي الاردني والشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري لمدد تراوح من أقل من عام الى 19 عام ، بهدف استخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، كما تتضمن سلف تم الحصول عليها من البنك المركزي الاردني لمدة عامين بهدف استخدامها في تمويل الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن برنامج تمويل متوسط الاجل وذلك على النحو التالي :

عدد الاقساط		سعر فائدة ثابتة / متغيرة	الضمانات	دورية استحقاق الاقساط	المتبقية	مبلغ القرض الكلية	دينام
31 كانون الاول 2020							
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	20	14	2,800,000	نصف سنوية	-	2.07%	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	14	7	1,530,000	نصف سنوية	-	2.51%	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	20	19	4,430,325	نصف سنوية	-	2.11%	متغيرة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	34	34	4,426,400	نصف سنوية	-	3.00%	ثابتة
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	30	30	500,000	نصف سنوية	-	1.67%	متغيرة
سلف البنك المركزي الاردني	4	4	1,000,000	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على سنتين	كمبيالات غب الطلب	0.50%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	20	7	1,000,000	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	0.50%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	13	1	390,460	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	0.50%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	12	7	1,219,129	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	0.50%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	60	46	3,379,170	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	0.50%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	120	77	7,754,497	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	0.50%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	12	3	561,982	شهرية على مدار سنة	كمبيالات غب الطلب	1.00%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	60	9	5,671,715	شهرية على مدار 5 سنوات	كمبيالات غب الطلب	1.00%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني	120	28	820,500	شهرية على مدار 10 سنوات	كمبيالات غب الطلب	1.00%	ثابتة
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	12	12	11,418,314	شهرية على مدار سنة	-	0.00%	بدون فوائد
سلف البنك المركزي الاردني - كورونا	36	36	9,755,013	شهرية على مدار 3 سنوات	-	0.00%	بدون فوائد
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	20,000,000	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	4.23%	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	10,000,000	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2022	-	4.23%	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	10,000,000	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024	-	6.45%	ثابتة
بنك عودة	36	26-19	961,452	تسدد على 36 قسط من تاريخ استغلاله	-	6.50%	متغيرة
بنك الاسكان	36-24	33-16	11,659,810	تسدد على اقساط اقلها 24 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال	-	6.25%	متغيرة
بنك سوسيتيه جينيرال	36-24	33-9	3,976,677	تسدد على اقساط اقلها 24 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال	-	6.00%	متغيرة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	10,000,000	يسدد مرة واحدة في 4 تموز 2021	-	6.55%	ثابتة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	1	1	5,000,000	يسدد مرة واحدة في 26 نيسان 2022	-	4.78%	ثابتة
المجموع							128,255,444

- بلغت ودائع الحكومة الاردنية والقطاع العام داخل المملكة 66,376,361 دينار أي ما نسبته 3.5% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الاول 2020 (73,564,314 دينار أي ما نسبته 3.9% كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد 543,698,415 دينار أي ما نسبته 29 % من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (543,086,134 دينار أي ما نسبته 29.1% كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الودائع المحجوزة (مقيدة السحب) 27,228,796 دينار أي ما نسبته 1.5% من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (27,252,952 دينار أي ما نسبته 1.5% كما في 31 كانون الأول 2019).
- بلغت الودائع الجامدة 61,461,964 دينار من اجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2020 (42,925,851 دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

(17) تأمينات نقدية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار
51,630,723	54,996,430
22,264,594	27,182,192
73,895,317	82,178,622

تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة

تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة

المجموع

(19) مخصصات متنوعة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

الرصيد في بداية السنة	المضاف من الدخل الشامل للسنة *	المضاف من خلال الدخل للسنة **	المستخدم خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
11,302,931	912,477	2,288,712	1,659,604	12,844,516
1,105,721	-	360,000	6,624	1,459,097
12,408,652	912,477	2,648,712	1,666,228	14,303,613

* يظهر التغير نتيجة الفرضيات الاكتوارية بحقوق الملكية مباشرة بعد طرح الموجودات الضريبية المؤجلة البالغة 346,741 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

** يشمل المضاف من خلال الدخل مبلغ 563,693 دينار يظهر ضمن الفوائد المدينة لقاء التزامات منافع موظفين محددة.

الرصيد في بداية السنة	المضاف من الدخل الشامل للسنة *	المضاف من خلال الدخل للسنة **	المستخدم خلال السنة	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
10,067,360	-	2,227,728	992,157	11,302,931
1,472,684	-	1,647,854	2,014,817	1,105,721
11,540,044	-	3,875,582	3,006,974	12,408,652

(20) أسناد قرض

تم بتاريخ 2020/10/15 اصدار أسناد قرض من قبل الشركة التابعة للبنك بقيمة اجمالية 11 مليون دينار . تستحق السندات دفعة واحدة بتاريخ 2023/10/15. علما بأن تلك السندات غير مدرجة في السوق المالي.

بلغ معدل الفائدة 5% سنويا. تدفع كل ستة أشهر وذلك في 4/15 و 10/15.

(21) ضريبة الدخل

أ - مخصص ضريبة الدخل

ان الحركة الحاصلة على مخصص ضريبة الدخل خلال السنة هي كما يلي :

2019	2020
دينار	دينار
12,053,013	14,760,848
18,088,556	3,627,641
(15,380,721)	(16,211,648)
14,760,848	2,176,841

عدد الاقساط	مبلغ القرض الكلية المتبقية	دورية استحقاق الاقساط	الضمانات	سعر فائدة ثابتة/ متغيرة	دينار	
					31 كانون الاول 2019	دينار
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	3,200,000	14	18	3.85%	متغيرة	
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	1,950,000	7	10	2.51%	ثابتة	
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	4,663,500	22	22	3.90%	متغيرة	
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	3,209,734	40	40	3.00%	ثابتة	
قرض من خلال البنك المركزي الاردني	500,000	34	34	2.51%	متغيرة	
سلف البنك المركزي الاردني	998,152	8	20	1.00%	ثابتة	بموجب شرائح - كل 6 أشهر على 10 سنوات
سلف البنك المركزي الاردني	825,365	4	13	1.00%	ثابتة	بموجب شرائح - كل 9 أشهر على 10 سنوات
سلف البنك المركزي الاردني	5,658,972	71	120	1.00%	ثابتة	شهرية على مدار 10 سنوات
سلف البنك المركزي الاردني	883,195	101	120	1.75%	ثابتة	شهرية على مدار 10 سنوات
سلف البنك المركزي الاردني	2,788,426	51	60	1.00%	ثابتة	شهرية على مدار 5 سنوات
سلف البنك المركزي الاردني	4,119,608	39	60	1.75%	ثابتة	شهرية على مدار 5 سنوات
سلف البنك المركزي الاردني	381,896	3	12	1.00%	ثابتة	شهرية على مدار سنة
سلف البنك المركزي الاردني	354,421	3	12	1.75%	ثابتة	شهرية على مدار سنة
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	20,000,000	1	1	5.55%	ثابتة	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2020
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	6.05%	ثابتة	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2020
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	6.45%	ثابتة	يسدد دفعة واحدة خلال العام 2024
بنك الاسكان	9,749,360	2-31	12-36	7.0% - 6.75%	متغيرة	تسدد على اقساط اقلها 12 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال
بنك عودة	4,037,200	2-35	12-36	6.5%	متغيرة	تسدد على اقساط اقلها 2 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	5,000,000	1	1	6.20%	ثابتة	يسدد مرة واحدة في 4 شباط 2020
قرض من خلال الشركة الاردنية لاعادة تمويل الرهن العقاري	10,000,000	1	1	6.55%	ثابتة	يسدد مرة واحدة في 4 تموز 2021
بنك سوسيتيه جينيرال	3,887,635	21-35	24-36	6.25%	متغيرة	تسدد على اقساط اقلها 24 واكثرها 36 من تاريخ الاستغلال
المجموع	102,207,464					

- تم إعادة الاقراض بهامش يتراوح من 3 الى 5%.

ب- مصروف ضريبة الدخل

يمثل مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل الموحدة ما يلي :

	2019	2020
ضريبة الدخل المستحقة	دينار	دينار
أثر الموجودات الضريبية المؤجلة للسنة	18,081,466	3,627,641
	(1,219,032)	(5,233,932)
المجموع	16,862,434	(1,606,291)

ج- الوضع الضريبي

فيما يلي الوضع الضريبي لفروع البنك والشركات التابعة :

الفروع / الشركات	تقديم كشف التقدير الذاتي حتى نهاية العام	مخالصة نهائية حتى نهاية العام	الدفعة لدائرة الضريبة	سنوات مختلف عليها
فروع الأردن	2019	2017	تمر تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
فرع قبرص	2020	2020	تمر تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد
شركة إجارة للتأجير التمويلي	2019	2017	تمر تسديد الضرائب المستحقة	لا يوجد

د - موجودات / مطلوبات ضريبية مؤجلة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2020		2020		31 كانون الأول 2019	
الرصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المبلغ المضاف	الرصيد في نهاية السنة	الرصيد بداية السنة	المبلغ المحرر
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أ - موجودات ضريبية مؤجلة					
مخصص تعويض نهاية الخدمة	11,302,931	1,659,604	3,201,189	12,844,516	4,880,915
مخصصات عقارات مستملكة	21,333,537	91,763	420,000	21,661,774	8,231,474
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,105,721	6,624	360,000	1,459,097	554,457
مخصص تسهيلات	39,347,169	11,681,559	14,801,474	42,467,084	16,137,492
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	87,674	-	99,997	187,671	52,548
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	155,854	155,854	-	-	0
مخصص تسهيلات غير مباشرة	5,352,631	2,033,606	3,526,566	6,845,591	2,601,325
مخصص استثمارات	1,044,753	969,698	-	75,055	28,521
مخصص ودائع لدى البنوك	6,288	6,288	-	-	0
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,301,919	-	1,402,892	3,704,811	1,407,828
الخسارة الضريبية للسنة	-	-	7,431,725	7,431,725	2,824,056
المجموع	82,038,477	16,604,996	31,243,843	96,677,324	36,718,616
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *					
احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة *	9,183,684	6,242,564	3,782,922	6,724,042	2,555,136
المجموع	9,183,684	6,242,564	3,782,922	6,724,042	2,555,136

2019		31 كانون الأول 2020	
الرصيد بداية السنة	المبلغ المحرر	المبلغ المضاف	الرصيد في نهاية السنة
دينار	دينار	دينار	دينار
أ - موجودات ضريبية مؤجلة			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	10,067,360	992,157	2,227,728
مخصصات عقارات مستملكة	23,055,453	1,721,916	-
مخصص قضايا مقامة على البنك	1,401,784	1,948,849	1,105,721
مخصص تسهيلات	32,187,589	9,896,343	17,055,923
مخصص عقود تأجير تمويلي - شركات تابعة	264,537	176,863	-
مخصص ذمم مدينة وإيرادات مستحقة القبض - شركات تابعة	-	-	155,854
مخصص تسهيلات غير مباشرة	5,116,281	3,103,496	3,339,846
مخصص استثمارات	1,935,963	891,210	-
مخصص ودائع لدى البنوك	32,535	29,353	3,107
خسائر تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	5,239,237	2,937,318	-
المجموع	79,300,739	21,697,505	24,435,243
ب- مطلوبات ضريبية مؤجلة *			
احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة *	11,136,477	1,952,793	-
المجموع	11,136,477	1,952,793	-

* تظهر المطلوبات الضريبية المؤجلة الناتجة عن أرباح تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل ضمن احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة في قائمة حقوق الملكية الموحدة.

- تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة بمعدل 38%، وفقا لقانون ضريبة الدخل المعدل والساري المفعول اعتبارا من أول كانون الثاني 2019.

ان الحركة على حساب الموجودات / المطلوبات الضريبية المؤجلة خلال السنة هي كما يلي:

2020		2019	
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات
دينار	دينار	دينار	دينار
3,489,800	31,137,943	4,231,861	29,918,911
1,437,510	8,879,005	-	9,446,398
2,372,174	3,298,332	742,061	8,227,366
2,555,136	36,718,616	3,489,800	31,137,943

هـ - ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي :

فيما يلي بيان لتسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي للسنة :

	2020	2019
دينار	دينار	
(الخسارة) الربح المحاسبي - قائمة (ب)	(5,578,751)	46,934,545
يضاف : مصروفات غير مقبولة ضريبيا	30,354,281	38,845,315
يطرح : ارباح غير خاضعة للضريبة	(21,456,059)	(22,521,467)
الربح الضريبي	3,319,471	63,258,394
نسبة ضريبة الدخل القانونية:		
فروع البنك في الاردن	%38	%38
فروع البنك في قبرص	%12.5	%12.5
الشركات التابعة	%28	%28-21

(22) مطلوبات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
دينار	دينار	
فوائد برسم الدفع	10,402,054	16,521,342
حوالات واردة	1,915,411	2,677,070
ذمم دائنة (أ)	737,365	983,385
مصاريف مستحقة غير مدفوعة	895,906	918,744
امانات مؤقتة (ب)	10,290,860	9,786,958
امانات مؤقتة - عملاء	3,873,467	3,416,708
امانات مساهمين (ج)	4,265,588	4,721,090
شيكات مقبولة ومصدقة	6,931,979	5,809,483
تامينات صناديق حديدية	504,536	514,287
امانات اكتتابات (ج)	80,217	80,815
خسائر ائتمانية متوقعة مقابل التسهيلات غير المباشرة - إيضاح (44)	6,889,297	5,403,583
مطلوبات اخرى (أ)	9,332,980	8,708,686
المجموع	56,119,661	59,542,151

(أ) تتضمن الذمم الدائنة و المطلوبات الاخرى أرصدة تعود للشركات التابعة بمبلغ 1,477,905 دينار كما في 31 كانون الاول

2020 (1,607,373) دينار كما في 31 كانون الاول 2019).

(ب) يمثل هذا البند امانات مؤقتة الدفع لشركات مساهمة عامة وأخرى .

(ج) يمثل هذا المبلغ حصيلة رديات الاكتتابات في شركات مساهمة عامة قيد التأسيس .

(23) رأس المال المكتتب به والمدفوع

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 أيار 2020 الموافقة على توزيع أسهم مجانية على المساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم قائم، أي بواقع 50 مليون سهم/دينار

يتم رسملتها من حساب الاحتياطي الاختياري ليصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع للبنك بعد التوزيع 150 مليون سهم/دينار (مقابل 100 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

(24) الاحتياطيات

ان تفاصيل الاحتياطيات كما في 31 كانون الاول 2020 و 2019 هي كما يلي :

أ - الإحتياطي القانوني

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة 10% خلال السنة والسنوات السابقة وفقاً لقانوني البنوك والشركات الأردني وهو غير قابل للتوزيع على المساهمين .

ب- الإحتياطي الإختياري

يمثل هذا البند المبالغ المتجمعة لما تم تحويله من الأرباح السنوية قبل الضرائب بنسبة لا تزيد عن 20% خلال السنة والسنوات السابقة ، ويستخدم الإحتياطي الاختياري في الاغراض التي يقررها مجلس الادارة ويحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين .

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 أيار 2020 الموافقة على توزيع أسهم مجانية على المساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم قائم، أي بواقع 50 مليون سهم/دينار يتم رسملتها من حساب الاحتياطي الاختياري. وفيما يلي الحركة على حساب الاحتياطي الاختياري:

2020	
دينار	
الرصيد في بداية السنة كما تم اظهاره سابقا	181,023,362
توزيعات أسهم مجانية	(50,000,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2020	131,023,362

- ان الاحتياطيات المقيد التصرف بها هي كما يلي :

اسم الاحتياطي	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019	طبيعة التقييم
	دينار	دينار	
الإحتياطي القانوني	96,043,640	96,043,640	مقيد التصرف به وفقا لقانون الشركات الاردني ولقانون البنوك .

(25) صافي إحتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بعد الضريبة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار
(خسائر) أرباح غير متحققة بالصافي	2,296,466	4,160,518
المحول من احتياطي التقييم الى بيان الدخل - خسائر ائتمانية متوقعة مقابل أدوات دين*	(3,887,833)	3,290,951
(أرباح) خسائر متحققة	5,235,443	-
أثر المطلوبات الضريبية المؤجلة	(7,315)	(5,897,063)
الرصيد في نهاية السنة**	934,664	742,061
	4,571,425	2,296,466

* يمثل هذا البند الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل بما يتجاوز القيمة العادلة ولكل استثمار على حدا.

** يظهر احتياطي تقييم موجودات مالية بالقيمة العادلة بالصافي بعد طرح المطلوبات الضريبية المؤجلة البالغة (2,555,136) دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل (3,489,800) دينار كما في 31 كانون الأول 2019، وهو غير قابل للتحويل لقائمة الدخل الموحدة.

(26) الارباح المدورة

ان الحركة الحاصلة على هذا البند خلال السنة هي كما يلي :

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار
أرباح (خسائر) متحققة من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل - إيضاح (8)	80,186,800	78,432,483
الربح للسنة - قائمة (ب)	7,315	5,897,063
مصاريف رفع رأس المال	(4,511,275)	29,937,619
(المحول) إلى الإحتياطيات	(301,419)	-
أرباح موزعة (إيضاح 27)	-	(14,080,365)
الرصيد في نهاية السنة	-	(20,000,000)
	75,381,421	80,186,800

- تتضمن الأرباح المدورة 36,718,616 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقيد التصرف به بموجب طلب البنك المركزي الاردني لقاء موجودات ضريبية مؤجلة مقابل 31,137,943 دينار كما في 31 كانون الأول 2019.
- يتضمن رصيد الأرباح المدورة مبلغ 3,246,661 دينار كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل 3,508,448 دينار كما في 31 كانون الأول 2019، لا يمكن التصرف به وفقاً لتعليمات هيئة الأوراق المالية لقاء أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) إلا بمقدار ما يتحقق منه فعلاً من خلال عمليات البيع ، والذي يمثل فروقات إعادة التقييم للموجودات المالية .
- يحظر التصرف بالرصيد الدائن لإحتياطي تقييم الموجودات المالية الا بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني .

(27) الأرباح الموزعة

تم الموافقة من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 4 أيار 2020 الموافقة على توزيع أسهم مجانية على المساهمين بواقع نصف سهم لكل سهم قائم ، أي بواقع 50 مليون سهم/دينار تم رسمتها من حساب الإحتياطي الاختياري ليصبح رأس المال المكتتب به والمدفوع للبنك بعد التوزيع 150 مليون سهم/دينار (مقابل 100 مليون سهم/دينار كما في 31 كانون الأول 2019).

تم بالعام 2019 اقرار توزيع أرباح نقدية بنسبة 20% من رأس المال البالغ 100 مليون دينار أي ما يعادل 20 مليون دينار وذلك عن نتائج أعمال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018.

(28) الفوائد الدائنة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

	2020	2019
تسهيلات ائتمانية مباشرة:	دينار	دينار
للافراد (التجزئة)		
حسابات جارية مدينة	4,251	4,998
قروض وكمبيالات	12,211,673	11,970,243
بطاقات الائتمان	1,778,327	1,946,015
القروض العقارية	15,075,986	19,374,525
الشركات		
الكبرى		
حسابات جارية مدينة	8,749,554	11,433,820
قروض وكمبيالات	59,721,494	64,700,169
المنشآت الصغيرة والمتوسطة		
حسابات جارية مدينة	1,174,841	1,374,979
قروض وكمبيالات	6,233,071	5,141,968
الحكومة والقطاع العام	7,915,981	8,715,981
أرصدة لدى بنوك مركزية	4,237,680	5,649,625
أرصدة وإيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	340,311	4,776,567
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	15,131,045	12,021,053
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	2,934,239	5,103,781
المجموع	135,508,453	152,213,724

(29) الفوائد المدينة

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
4,975,310	2,772,800	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
		ودائع عملاء
45,664,509	36,623,293	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
2,167,944	1,626,272	تأمينات نقدية
308,252	211,363	حسابات جارية وتحت الطلب
888,391	643,809	ودائع التوفير
1,498	592	شهادات إيداع
5,015,584	4,797,489	أموال مقترضة
2,177,743	2,372,028	رسوم ضمان الودائع
1,173,880	1,085,669	فوائد لقاء التزامات أصول مستأجرة
-	563,693	فوائد لقاء التزامات منافع موظفين محددة
62,373,111	50,697,008	المجموع

(30) صافي إيرادات العمولات

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
3,377,125	2,474,340	عمولات تسهيلات إئتمانية مباشرة
5,755,678	4,006,398	عمولات تسهيلات إئتمانية غير مباشرة
1,902,923	1,950,178	عمولات أخرى
11,035,726	8,430,916	المجموع

(31) أرباح عملات اجنبية

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
3,337,964	2,937,609	أرباح ناتجة عن التداول / التعامل
7,461	3,141	أرباح ناتجة عن التقييم
3,345,425	2,940,750	المجموع

(32) إيرادات أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
203,078	192,302	ايجار الصناديق الحديدية
61,539	51,579	ايرادات طوايع
7,193,108	5,361,711	ايرادات بطاقات الائتمان
292,888	636,994	ديون معدومة مستردة
351,075	283,453	ايرادات اتصالات
1,339,554	1,001,732	ايرادات حوالات
52,050	-	ايرادات بيع موجودات مستملكة
350	16,550	ايرادات بيع ممتلكات ومعدات
2,410,542	-	المسترد من مخصص بنك مركزي عقارات وفاء لديون مستحقة ومخصصات اضافية
328,267	-	المسترد من خسائر تديني موجودات محتفظ بها بهدف البيع
3,647,418	2,127,483	اخرى
15,879,869	9,671,804	المجموع

(33) نفقات الموظفين

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
22,880,622	23,867,803	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
2,354,172	2,611,304	المساهمة في الضمان الاجتماعي
1,672,659	1,874,591	نفقات طبية
225,392	159,122	تدريب الموظفين
344,937	159,866	مياومات سفر
124,502	195,314	نفقات التأمين على حياة الموظفين
27,602,284	28,868,000	المجموع

(34) مصاريف أخرى

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
81,205	63,297	ايجارات
637,109	505,562	قرطاسية
1,090,373	1,255,420	دعاية وإعلان
362,398	341,663	اشتراكات
1,476,164	1,433,062	مصاريف إتصالات
3,807,512	4,322,511	صيانة وتصلحات
1,221,068	1,305,838	مصاريف تأمين
238,591	212,714	اتعاب ومصاريف قضائية
552,822	494,274	كهرباء ومياه وتدفئة
945,017	1,076,481	رسوم وضرائب وطوابع
113,313	141,038	اتعاب مهنية
4,616,874	3,959,510	مصاريف خدمات البطاقات
158,990	146,849	مصاريف نقل ومواصلات
409,018	294,917	مصاريف خدمات بنوك مراسلة
372,141	370,589	خدمات الأمن والحماية
844,696	2,563,441	التبرعات والمسؤولية الاجتماعية
80,768	68,105	ضيافة
90,000	25,000	مكافآت اعضاء مجلس الإدارة
651,435	365,428	مخصصات عقارات وفاء لديون مستحقة
123,464	533,974	خسائر بيع موجودات مستلمة
904,684	904,684	أتعاب إدارة (إيضاح 37)
-	35,160	خسائر تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع
2,283,613	2,234,124	اطفاء حق استخدام أصول مستأجرة
2,353,762	3,251,063	أخرى
23,415,017	25,904,705	المجموع

(35) حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة العائد لمساهمي البنك (أساسي ومخفض)

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

2019	2020	
دينار	دينار	
29,937,619	(4,511,275)	(الخسارة) الربح للسنة - قائمة (ب)
سهم	سهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
150,000,000	150,000,000	
دينار/ سهم	دينار/ سهم	حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة :
0.200	(0.030)	(اساسي ومخفض)
29,901,408	(3,972,460)	(الخسارة) الربح للسنة من العمليات المستمرة - قائمة (ب)
سهم	سهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
150,000,000	150,000,000	
دينار/ سهم	دينار/ سهم	حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة من العمليات المستمرة :
0.199	(0.026)	(اساسي ومخفض)
36,211	(538,815)	(الخسارة) الربح للسنة من العمليات غير المستمرة - قائمة (ب)
سهم	سهم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
150,000,000	150,000,000	
دينار/ سهم	دينار/ سهم	حصة السهم من (الخسارة) الربح للسنة العائد لمساهمي البنك :
0.001	(0.004)	(اساسي ومخفض)

(36) النقد وما في حكمه

ان تفاصيل هذا البند هي كما يلي :

31 كانون الأول 2019	31 كانون الأول 2020	
دينار	دينار	
402,004,690	361,869,605	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
134,085,678	136,758,780	يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
96,533,514	46,794,000	ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر
2,502,038	2,508,347	أرصدة مقيدة السحب - إيضاح (5)
437,054,816	449,326,038	المجموع

(37) المعاملات مع اطراف ذات علاقة

قام البنك بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الادارة والادارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام اسعار الفوائد والعمولات التجارية. ان جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للطرف ذات العلاقة تعتبر عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة.

فيما يلي ملخص المعاملات مع أطراف ذات العلاقة خلال السنة :

31 كانون الأول 2020						
المجموع	أخرى **	المدراء	شركات	اعضاء	شركات	شقيقة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :						
تسهيلات ائتمانية مباشرة **	-	2,126,358	1,587,268	57,645	-	3,771,271
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	67,960,882	-	-	-	-	70,496,090
ودائع	-	1,063,795	88	61,309,180	-	63,739,036
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	225,708	-	-	-	-	225,708
التأمينات النقدية	-	-	-	-	-	13,175
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	21,969,533	-	-	-	-	35,156,039
موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	5,642,817	-	-	-	5,642,817
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	1,529,164	-	-	-	1,529,164
حق استخدام اصول مستأجرة	-	-	-	376,569	-	376,569
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستأجرة	-	-	-	320,569	-	320,569
اسناد قرض	-	5,000,000	-	-	-	5,000,000
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :						
كفالات	3,833,600	1,439,064	67,858	10,300	-	5,350,822
إعتمادات	70,905	4,268,180	-	-	-	4,339,085
بنود قائمة الدخل الموحدة :						
فوائد وعمولات دائنة ***	171,744	11,113	6,925	9,630	-	301,523
فوائد وعمولات مدينة ****	1,354,617	184,982	-	3,482,690	-	5,044,845
أتعاب إدارة	904,684	-	-	-	-	904,684
توزيعات أرباح موجودات مالية	2,458,035	-	-	-	-	2,458,035
اطفاء حق استخدام أصول مستأجرة	-	-	-	4,184	-	4,184
فوائد لقاء التزامات أصول مستأجرة	-	-	-	9,728	-	9,728

الطرف ذو العلاقة						
المجموع	أخرى **	المدراء	شركات	اعضاء	شركات	شقيقة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
31 كانون الأول 2019						
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة :						
تسهيلات ائتمانية مباشرة **	-	1,936,115	1,119,538	47,381	-	3,103,034
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	6,851,838	-	-	-	-	37,593,966
ودائع	674,730	2,735,022	302,112	56,859,560	-	60,571,424
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	3,545,000	-	-	-	-	4,206,061
التأمينات النقدية	13,175	-	4,000	-	-	17,175
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	13,841,332	-	-	-	-	35,866,755
موجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	4,318,694	-	-	4,318,694
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	-	-	1,305,735	-	-	1,305,735
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة :						
كفالات	2,387,812	-	157,500	11,300	5,000	2,561,612
إعتمادات	4,254,000	-	508,736	-	-	4,904,848
بنود قائمة الدخل الموحدة :						
فوائد وعمولات دائنة ***	91,584	149,760	7,214	211	42	248,811
فوائد وعمولات مدينة ****	126,456	19,290	1,295	4,083,822	279,127	4,509,990
أتعاب إدارة	-	-	-	-	-	904,684
توزيعات أرباح موجودات مالية	-	-	-	-	-	1,149,920

* يتم الغاء جميع التعاملات مع الشركات التابعة لاغراض القوائم المالية الموحدة ويتم اظهارها فقط لاغراض الايضاح.

* من ضمن التسهيلات الإئتمانية المباشرة الممنوحة لمجلس الادارة وللمدراء التنفيذيين مبلغ 14,588 دينار يخص إئتمان ممنوح لأعضاء مجلس إدارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (شركة تابعة) وذوي الصلة كما في 31 كانون الأول 2020 مقابل (299,114) دينار كما في 31 كانون الأول 2019.

** تمثل شركات يمتلك البنك حق التصويت في مجالس ادارتها .

*** تتراوح أسعار الفوائد الدائنة من (0.5)% إلى (5)% .

**** تتراوح أسعار الفوائد المدينة من (1.75)% إلى (14)% .

- ينوب عن البنك عضوين في مجلس ادارة الشركة المتحدة للاستثمارات المالية، ثلاث أعضاء في مجلس إدارة شركة إجارة للتأجير التمويلي وعضوين في مجلس إدارة الشركة الادارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية.

رواتب ومكافآت الادارة التنفيذية

بلغت الرواتب للادارة التنفيذية العليا للبنك والشركات التابعة ما مجموعه 3,777,624 دينار للعام 2020 مقابل 3,836,422 دينار للعام 2019.

(38) القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالقوائم المالية الموحدة

لا يوجد فروقات جوهرية بين القيمة الدفترية و القيمة العادلة للموجودات و المطلوبات المالية كما في نهاية العام 2020 و 2019.

(39) ادارة المخاطر

أ/39 إدارة المخاطر

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك كافة دوائر البنك وفروعه العاملة داخل المملكة وخارجها والشركات التابعة من خلال التعرف وتحديد وقياس وإدارة المخاطر ضمن أفضل الممارسات الدولية وضمن حدود مهام ومسؤوليات وظيفة إدارة المخاطر.

يشمل عمل دائرة إدارة المخاطر في البنك على المجالات التالية:

مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

- هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

مخاطر السوق Market Risk:

- هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

مخاطر السيولة Liquidity Risk:

- هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءاً من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من ادارة المخاطر).

مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

- هي التعرض للتحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الاقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

المخاطر التشغيلية Operational Risk :

- هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

مخاطر إدارة امن المعلومات و إدارة استمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

- هي الخسارة الناتجة عن استخدام المعلومات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك، أو من أن تكشف للعلن، أو توزع، أو أن تعدّل، أو من أن تدمر أو تحذف. هذا التعريف ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء كانت المعلومة مكتوبة على ورق أو موجودة في ملف ما على الإنترنت، وتشمل استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

المسؤوليات والمهام التفصيلية لأقسام إدارة المخاطر

1- المخاطر الائتمانية Credit Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسة الائتمانية بشكل دوري وبالتنسيق مع ممثلي دوائر تسهيلات الشركات، وتسهيلات الأفراد. تمثل السياسة المؤشر والدليل الأساسي لمراكز العمل المختلفة في توضيح درجة المخاطر الائتمانية المقبولة لدى هذه المراكز.

- يتم إبداء الرأي بالطلبات الائتمانية من قبل إدارة المخاطر وضمن الصلاحيات الائتمانية المحددة من مجلس الإدارة وبدون مسؤولية مالية.

- يتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر حيث لدى البنك نظام موثق ومعتمد من مجلس الإدارة وتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات، وتسعير التسهيلات وتحديد ربحية العميل والمنتج، وإدارة الائتمان، ودراسة وتحليل المحفظة الائتمانية. ويساعد على الاحتفاظ بالبيانات اللازمة التي تسهل تطبيق الطرق المتقدمة من مخاطر الائتمان (FIRB) ضمن متطلبات بازل ويتم تطبيق نظام تصنيف ائتماني آلي لتدعيم ذلك. وضمن نفس الإطار يتم استخدام Scoring Card System.

- توصي دائرة المخاطر وبشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان بوضع ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف، تراجع دورياً وتعديل ان لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، والبلدان وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك من مهامها إعداد سقوف لأي تركيز محتمل بالضمانات أو المنتجات الائتمانية.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد تحليل للمحفظة الائتمانية، بحيث يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة عنها توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات Benchmarking تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

2- المخاطر السوقية Market Risk:

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دورياً ويراقب تطبيقها، و تتضمن هذه السياسات:

- السياسة الاستثمارية، حيث يقوم ممثلي دوائر الخزينة، والمخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم بشكل سنوي على الأقل وعرضها على لجنة الاستثمار ولجنة الأصول والخصوم.

- لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الاستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الالتزام بالسياسات أعلاه.

- تقوم دائرة ادارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر VaR, وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

3- مخاطر السيولة Liquidity Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- تراقب دائرة إدارة المخاطر التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.
- تتم مراقبة السيولة أيضاً من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الأصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها أعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.
- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينة بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.

4- المخاطر التشغيلية Operational Risk :

- تعمل إدارة المخاطر على اعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية، لضمان التوافق مع متطلبات بازل وتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل (KRI) Key Risk Indicators لمراكز عمل البنك.
- يتم من قبل دائرة إدارة المخاطر المزج ما بين إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات بحيث يتم التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تغطيتها وبما يحقق مفهوم Enterprise Risk Management. كما أنه لدى البنك إجراءات عمل (SOP's) Standard Operating Procedures موثقة تراجع وتعديل دورياً من قبل الدوائر المعنية وبإشراف دائرة تطوير العمليات، أي إجراءات يتم تعديلها أو يتم استحداثها بما فيها أي منتجات جديدة يتم عرضها على دوائر التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر لدراسة المخاطر الممكنة وكذلك كفاية الضوابط الرقابية الموجودة.

5- امن المعلومات وإدارة استمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر ببناء خطة استمرارية عمل Business Continuity Plan واضحة وموثقة ومعتمدة، ويتم عمل الاختبارات اللازمة لها بانتظام، وتفاعلاً مع المفهوم الواسع لإدارة استمرارية العمل Business Continuity Management مدعماً بنظام آلي DRS لمزيد من الكفاءة في إدارة استمرارية العمل، وبحيث تتواءم مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني وكذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.
- تم إفراد فريق لامن أنظمة المعلومات Information Security Officer ويتبع مباشرة لإدارة المخاطر لتدعيم ذلك وبحيث يكون مستقل في رفع تقاريره عن مدير دائرة أنظمة المعلومات وضمن أفضل الممارسات العالمية ومنها معايير ISO27001 ومتطلبات PCI
- تشارك إدارة المخاطر في اعداد تقييم مناسب للمخاطر في حال وجود نشاط أو منتج جديد على وشك الإطلاق في سوق معين.

6- مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر أسعار فائده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة وضمن إطار إدارة الأصول والخصوم للبنك ALCO ويتم اعتمادها من مجلس الإدارة، وتقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

7- التوافق مع مقررات بازل:

- تقوم الدائرة بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها احتساب نسب كفاية رأس المال حسب مقررات بازل 3 بما فيها النسب المطلوبة للسيولة، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.
- تقوم الدائرة بإعداد الاختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال.
- بالإضافة إلى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الاستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

الإفصاحات الوصفية المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9).

1- تعريف تطبيق البنك للتعثر وآلية معالجة التعثر:

- يعرف البنك التعثر والية معالجة التعثر وفقاً لتعليمات البنك المركزي المتعلقة بتطبيق معيار الإبلاغ المالي (9) رقم 2018/13 الصادرة في بتاريخ 2018/6/6. وقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانياً / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الالتزام بها أيضاً.
- وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم.
- ارتفاع في درجات المخاطر عن 7-.
- التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) أو متوقع تعثرها قريباً.
- إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية).
- وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين.

آلية معالجة التعثر:

يقوم البنك بمتابعة العميل قبل تعثره محاولاً عدم الوصول إلى مرحلة تصنيف التسهيلات الممنوحة له، وفي حال تم التصنيف يتم بناء المخصص المحدد مقابلته وفقاً للتعليمات والمعايير، وكذلك متابعتها من قبل دائرة المتابعة والتحصيل قبل البدء بالإجراءات القانونية في حال عدم الوصول إلى حلول أو جدولاً وفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية في الدول التي يعمل بها البنك.

2- شرح مفصل عن نظام التصنيف الائتماني الداخلي لدى البنك وآلية عمله:

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الشركات:
- يطبق البنك نظام تصنيف ائتماني داخلي آلي من مورد شركة Moody's؛ نظام التصنيف يضم كل من العمليات، والضوابط، والبيانات المجمعة، ونظام المعلومات التي تدعم وتقيم الجدارة الائتمانية للمقترض والتي يتم ترجمتها إلى درجة مخاطر للعملاء وربطها باحتمالية تعثر العميل وبما يساهم باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

يحتوي نظام Moody's على النماذج (Model's) التالية لاحتساب التصنيف الائتماني للعملاء:

- نموذج تصنيف الشركات الكبرى.
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (مع وجود بيانات مالية).
- نموذج تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة (بدون وجود بيانات مالية).

نموذج تصنيف العملاء لتمويل المشاريع.

نموذج تصنيف كبار العملاء من أصحاب الثروات.

تتراوح الدرجات في النظام من 1 (استثنائي: شركة ذات جودة عالية جداً وبأقل المخاطر) إلى 10 (هالك: شركة مصنفة غير عاملة). 7 درجات عاملة و3 درجات غير عاملة.

يوجد Master scale واضح ومحدد، كل تصنيف ائتماني يتم احتسابه من خلال نظام (Moody's) يقابله معدل احتمالية التعثر (PD). يتم عمل تحليل مالي وغير مالي للعملاء، ويتكون هيكل التحليل المالي لنظام (Moody's Moody's Financial Analysis Structure) من أربعة أقسام رئيسية:

1- الأنشطة التشغيلية (Operations):

2- السيولة (Liquidity):

3- هيكل رأس المال (Capital Structure):

4- خدمة الدين (Debt Service):

يمكن عمل Override لتصنيف العميل من خلال موافقة لجنة الإدارة للتسهيلات على التصنيف المقترح.

- نظام التصنيف الائتماني الداخلي لعملاء الأفراد (Credit Scoring System):

يتم تصنيف عملاء التجزئة (الأفراد) ومنحهم درجة تصنيف بناء على مخاطرهم قبل الموافقة على منحهم القروض ويتم الاستفادة منها لغايات تقدير احتمالية التعثر. ويتم ذلك لمنتجات قروض الإسكان، وتمويل السيارات والقروض الاستهلاكية.

3- الآلية المعتمدة لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (LCE) على الأدوات المالية ولكل بند على حدا:

يتم استخدام نموذج «تحقق الخسارة» باستخدام نموذج النظرة المستقبلية «الخسائر الائتمانية المتوقعة» والذي يتطلب استخدام التقديرات والاجتهادات بشكل جوهري لتقدير العوامل الاقتصادية والتي لها تأثير على قيمة التدني وفقاً للنموذج الجديد، حيث تم تطبيق هذا النموذج وتم احتساب خسائر التدني وفقاً للقواعد التالية:

- خسائر التدني ل 12 شهر: يتم احتساب التدني للتعثر المتوقع خلال 12 شهر اللاحقة لتاريخ القوائم المالية.

- خسائر التدني لعمر الأداة: يتم احتساب التدني للتعثر المتوقع على عمر الأداة المالية حتى تاريخ الاستحقاق لتاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن آلية احتساب الخسائر المتوقعة تعتمد على احتمالية التعثر (Probability of Default) والتي تحتسب وفقاً للمخاطر الائتمانية والعوامل الاقتصادية المستقبلية والخسارة في حالة التعثر (Loss Given Default) والتي تعتمد على القيمة التحصيلية للضمانات القائمة وكذلك المبلغ المعرض للتعثر (Exposure at Default (EAD).

وفقاً لمتطلبات المعيار (9) يطبق نموذج قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ضمن الإطار التالي (باستثناء ما تم قياسه منها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل):

- القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة).

- أدوات الدين المسجلة بالتكلفة المطفأة.

- أدوات الدين المسجلة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.

- الذمم المدينة التجارية.

- التعرضات الائتمانية على البنوك والمؤسسات المالية (باستثناء الأرصدة الجارية التي تستعمل لتغطية عمليات البنك مثل الحوالات، الكفالات والاعتمادات خلال فترة زمنية قصيرة جداً (أيام).

فيما يخص التسهيلات المتجددة يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL بناء على ال Behavioral maturity وتبلغ ثلاث سنوات.

4- تعريف وآلية احتساب ومراقبة احتمالية التعثر (PD) والتعرض الائتماني عند التعثر (EAD) ونسبة الخسارة بافتراض التعثر (LGD).

احتمال التعثر (Probability of Default PD):

هو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو رغبة المقترض في سداد ديونه بالكامل أو في الوقت المحدد، والذي يتم توقعه عادة من خلال تحليل قدرة العميل على سداد مديونته وفقاً لبياناته المالية. وترتبط احتمالية تعثر العميل بشكل عام مع المعطيات المالية مثل عدم كفاية التدفقات النقدية لخدمة الديون، انخفاض إيرادات أو هوامش التشغيل، رافعة مالية عالية، أو انخفاض السيولة، ويتم الاحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات:

- يتم احتساب ال PD من خلال ربط التصنيفات الائتمانية ضمن التصنيف الائتماني الداخلي بدرجة تعثرهم المحددة في ال Master Scale ولكل عميل على حدا. ويتم تحويل احتمالية التعثر من (Through The Cycle (TTC إلى Point In Time، بعد ان تم عمل Calibration للتصنيف الائتماني وما يقابله من احتمالية تعثر PD لتتناسب مع بيانات التعثر لدى البنك.

- فيما يخص الديون المتعثرة Stage 3 تم تحديد احتمال تعثر 100%.

- الحسابات غير المصنفة داخليا تم افتراض درجة تصنيف 5 لها لدى البنك و 5- لدى شركة اجاره.

- تم احتساب احتمالية التعثر للحكومة الأردنية بناء على تصنيفها الائتماني الخارجي.

عملاء التجزئة:

- يتم احتساب ال PD الخاص بهم اعتماداً على Behavioral Scoring وبناء على logistic regression لكل عميل على حدا.

- فيما يخص أدوات الدين والسوق النقدي فقد تم اعتماد التصنيف الائتماني الخارجي من قبل شركة موديز، وفي حال كانت أداة الدين لشركة غير مصنفة يتم التعامل معها كالشركات غير المصنفة، اما البنوك غير المصنفة فيتم اعتماد التصنيف الائتماني للبلد التي ينتمي له البنك وتعديله بما يتناسب مع المتانة المالية للبنك.

نسبة الخسائر الناتجة عن التعثر (LGD) Loss Given Default :

هي نسبة الأصول التي من المتوقع خسارتها في حال تخلف العميل عن السداد حيث تعرف هذه النسبة على مستوى التسهيل وليس على مستوى العميل وتتأثر بعوامل مختلفة مثل مدى توفر الضمانات، نوع الضمانة، درجة أولوية السداد، أجل القرض ونوعيته. ويتم الاحتساب على النحو التالي:

عملاء الشركات وأدوات الدين:

- يتم استخدام نظام لاحتساب LGD يعتمد على عدد من المحددات منها تصنيف العميل الائتماني، القطاع الاقتصادي، نوع وقيمة الضمان، ونسبة التغطية وقد تم احتسابها بناء على المعلومات التاريخية.

- تم عمل نسب اقتطاع Hair cut للضمانات تزيد عن تلك المحددة بتعليمات البنك المركزي الأردني.

- وضع حدود دنيا LGD ل Floors تتراوح بين 0% و10%

- التسهيلات المتعثرة Stage 3 فقد تم تحديد نسبة LGD للجزء غير المغطى بضمانات 100%.

- تم تحديد نسبة LGD للحكومة الأردنية 0%.

عملاء التجزئة:

تم بناء نموذج Model للاحتساب (Logistic regression model) وباستخدام المتغيرات المستعملة باحتساب نموذج Probability of Default.

المبلغ المعرض للتعثّر (EAD) Exposure at Default

يعرف المبلغ المعرض للمخاطر على أنه قيمة المديونية التي يتعرض فيها البنك لاحتمالية عدم السداد في حالة تعثر العميل، وعلى النحو التالي:

- يكون عبارة عن الرصيد الحالي فيما يخص التسهيلات المباشرة وبنسبة CCF تبلغ 100% للتسهيلات غير المباشرة.

- في حالة السقوف فيكون قيمة المبلغ المعرض للتعثّر يقسم إلى جزئين وهي الالتزامات المستغلة والالتزامات غير المستغلة حيث يتم احتساب الرصيد أو السقف أيهما أعلى.

- فيما يخص التجزئة تم الاعتماد في تحديد قيمة المبلغ المعرض للتعثّر باستخدام نسبة التسهيلات التي تم سدادها تاريخياً Prepayment فيما يخص العملاء.

5- محددات التغير المهم في المخاطر الائتمانية التي أعتمد عليها البنك في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

التصنيف	المعايير
Stage 1: المرحلة الأولى	مخاطر تعثر منخفضة. المدين له مقدرة عالية في الأجل القصير على الوفاء بالتزاماته. إن البنك لا يتوقع حدوث تغيرات معاكسة في الاقتصاد وفي بيئة العمل في الأجل الطويل تؤثر سلباً في قدرة المدين على الوفاء بالتزاماته (مؤشرات الاقتصاد الكلي واختبارات الضغط).
Stage 2: المرحلة الثانية	الحسابات التي لديها مستحقات أكثر من 30 يوم وتقل عن 90 يوم. الحسابات التي تم جدولتها سابقاً. الحسابات التي تم هيكلتها مرتين خلال عام. الحسابات التي تصنيفها الائتماني الداخلي -7. في حال تخفيض التصنيف الائتماني الداخلي الفعلي أو المتوقع للمقترض أو للتعرض الائتماني / لأداة الدين حسب نظام التقييم الداخلي المطبق لدى البنك. الانخفاض الجوهري الفعلي أو المتوقع للتصنيف الائتماني الخارجي للتعرض الائتماني / لأداة الدين. تغيرات سلبية جوهرية في أداء وسلوك المقترض مثل التأخر في تسديد الأقساط أو عدم الرغبة في التجاوب مع البنك.
Stage 3: المرحلة الثالثة	تتضمن التعرض الائتماني/ أدوات الدين التي يتوفر دليل / أدلة على أنها أصبحت متعثرة (غير منتظمة) او متوقع تعثرها قريباً. إن الطرف المدين يواجه صعوبات مالية مؤثرة (ضعف شديد في البيانات المالية). عدم الالتزام بالشروط التعاقدية مثل وجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (90) يوم، وارتفاع التصنيف الائتماني عن -7. وجود مؤشرات واضحة تدل على قرب إفلاس الطرف المدين. بالإضافة لما ورد أعلاه فقد تضمنت تعليمات البنك المركزي رقم (2009/47) تاريخ 2009/12/10 (البند ثانياً / د) عدد من المؤشرات التي تدل على وجود حالة تعثر يتوجب الالتزام بها أيضاً.

- يوجد معايير واضحة ومحددة للتصنيف في المراحل الثلاث (Stage 3.2.1) والانتقال بينهم، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي الأردني التي تنص على انه في حال حصول تحسن على نوعية الائتمان وتوفر أسباب كافية وموثقة تجعل من الممكن نقل تعرضات ائتمانية من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية او من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى، فان عملية النقل يجب ان لا تتم الا بعد التحقق من تحسن الوضع الائتماني للتعرض والالتزام بسداد 3 أقساط شهرية او قسطين ربع سنويين او قسط نصف سنوي على الأقل في موعدها، إضافة الى تحسن التصنيف الائتماني للعميل افضل من -7 لتنتقل الى Stage 1.

- يعتبر تراجع التصنيف الائتماني للتعرض الائتماني/ لاداة الدين بمقدار درجتين على نظام التصنيف الائتماني المكون من 10 درجات منذ تاريخ الاعتراف الاولي دليل على حدوث تراجع مهم في مخاطر الائتمان.

6- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية التي تم استخدامها من قبل البنك في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (DP).

استخدم البنك مؤشرات اقتصادية رئيسية في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة (PD)، وعلى النحو التالي:

- الشركات: مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر السوق المالي
- التجزئة: تم استخدام عدد أكبر من المتغيرات أهمها مؤشر أسعار المستهلكين، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة للودائع بين البنوك، حجم الاستهلاك، التضخم المتوقع، نسبة البطالة، سعر فائدة إعادة الخصم، أسعار الفائدة نافذة الإيداع وأخرى.

حاجمية تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) وبما يتضمن مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق بالمعيار.

- تقع على مجلس الإدارة المسؤولية لوضع درجة المخاطر المقبولة والإدارة الفاعلة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- مجلس الإدارة مسؤول وصاحب الصلاحية لاعتماد الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن البيانات المالية للبنك.
- يقوم مجلس إدارة البنك بتوفير هيكل وإجراءات حاكمة مناسبة تضمن التطبيق السليم للمعيار من خلال تحديد أدوار اللجان والدوائر ووحدات العمل في البنك وضمان تكاملية العمل فيما بينها وتوفير البنية التحتية المناسبة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطوير الأنظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك على الاحتساب وبمشاركة من جميع وحدات العمل ذات العلاقة في البنك وبإشراف من مجلس إدارة البنك ولجانه ذات العلاقة.
- يقوم مجلس الإدارة بالتأكد من قيام إدارة البنك بتطبيق أنظمة ذات نوعية عالية وجودة يعتمد عليها سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عيها أو النتائج المستخرجة منها.
- يتأكد مجلس الإدارة من قيام الوحدات الرقابية في البنك وتحديد إدارة المخاطر، إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9 والعمل على توفير الدعم اللازم لهذه الوحدات الرقابية.

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق:

- تراقب اللجنة التوافق مع إطار احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمعيار التقارير المالية رقم (9) وتتأكد من قيام التدقيق الداخلي بواجبه بهذا الخصوص.
- توصي اللجنة لمجلس الإدارة باعتماد أرقام الخسائر الائتمانية المتوقعة كجزء من البيانات المالية ربع السنوية.

لجنة مجلس الإدارة للمخاطر:

- تقوم اللجنة بمراجعة إطار وفرضيات احتساب المخاطر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.
- تعتبر المسؤولة عن عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم الرجوع إليها على مستوى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالادوار والنماذج المستخدمة للاحتساب.

لجنة الإدارة للمخصصات:

- تعتبر مسؤولة عن أي استثناءات على نتائج مخرجات الأنظمة والإجراءات المحددة والنماذج الموثقة لعملية الاحتساب.

- تراجع عملية محددات المراحل Staging rules وتضع التوصيات اللازمة.
- الاطلاع على الاحتساب للخسائر الائتمانية المتوقعة والتوصية باعتمادها.

إدارة المخاطر:

- تقوم إدارة المخاطر بالأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والأنظمة المستخدمة في إطار تطبيق المعيار 9.
- احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ECL.
- مراجعة النماذج المستخدمة والفرضيات المستخدمة بالاحتساب والتوصية باي تعديلات مطلوبة Independent model validation.
- تقييم أنظمة التصنيف الائتماني والمحددات المستخدمة بها ونتائجها.
- تحليل نتائج الاحتساب المختلفة ومراجعة دقتها وكفاءة عملية احتسابها.
- إعداد الكشوفات التفصيلية المطلوبة من البنك المركزي الأردني.
- وضع التوصيات اللازمة للجنة المخصصات بشأن أي عملية تتم Override
- وضع مؤشرات تعتبر مؤشرات للتغير المهم في المخاطر الائتمانية.
- مراجعة عملية الانتقال بين المراحل المختلفة ومقارنتها مع Staging rules ومراجعة هذه المحددات بشكل دوري.

الدائرة المالية:

- الاشتراك مع الدوائر المعنية بمراجعة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله تحديد أهداف وأسس اقتناء وتصنيف الأدوات المالية وبما يضمن التكامل مع متطلبات العمل الأخرى.
- إعداد القيود المحاسبية وعكس نتائج الاحتساب على النظام البنكي الرئيسي.
- مراجعة الإفصاحات اللازمة والتي يتم إعدادها من قبل دائرة المخاطر بالتعاون مع الدوائر المعنية في البنك

التدقيق الداخلي:

- تقوم إدارة التدقيق الداخلي بكافة الأعمال اللازمة للتحقق من صحة وسلامة المنهجيات والفرضيات والأنظمة المستخدمة.

تم تأكيد ظهور وتفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في أوائل سنة 2020، الأمر الذي أثر على الأنشطة التجارية والاقتصادية. واستجابة لذلك، أطلقت الحكومات والبنوك المركزية تدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة (تأجيل السداد) لتقليل الأثر على الأفراد والشركات.

عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020، قامت المجموعة بالأخذ بعين الاعتبار (وفقاً لأفضل المعلومات المتاحة) حالات عدم التيقن عن ولاء كوفيد - 19 وتدابير الدعم الاقتصادي وأعمال الإغاثة من الحكومة الأردنية و البنك المركزي الأردني، كما أخذت المجموعة في عين الاعتبار التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني (رقم 4375/3/10 الصادر في 15 آذار 2020) والإرشادات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية بتاريخ 27 آذار 2020 والمتعلقة بتصنيف المراحل نتيجة لوجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR).

تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (SICR) للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9

يتم نقل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة من مرحلة حالية إلى لاحقة إذا كانت ناتجة عن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، وذلك بموجب متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. تحدث الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما يكون هناك زيادة جوهرية في خطر التخلف عن السداد على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

تواصل المجموعة تقييم المؤشرات المختلفة والتي قد تدل على احتمال عدم السداد للمقترضين، مع الأخذ بعين الاعتبار السبب الرئيسي للضعف المالية التي يواجهها المقترض لتحديد ما إذا كان السبب مؤقتاً نتيجة كوفيد-19 أو لمدة أطول نتيجة لوضع المقترض المالي.

بدأت المجموعة بتنفيذ برنامج تأجيل السداد لعملائها العاملين في القطاعات شديدة التأثر من خلال تأجيل مبلغ الفائدة والقسط الأصلي المستحق لمدة من شهر إلى سنة. تعتبر تأجيلات السداد هذه بمثابة سيولة قصيرة الأجل لمعالجة أمور التدفقات النقدية للمقترضين. قد تشير التأجيلات المقدمة للعملاء إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، ومع ذلك، تعتقد المجموعة أن تمديد فترة تأجيلات السداد هذه لا تعني تلقائياً وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، مما يستدعي نقل المقترض إلى المرحلة اللاحقة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. تهدف عملية تأجيل السداد لتوفير المساعدة للمقترضين المتضررين من تفشي وباء كوفيد-19 على استئناف الدفعات بانتظام. في هذه المرحلة، لا تتوفر معلومات كافية لتمكين المجموعة من التفريق بين الصعوبات المالية قصيرة الأجل المرتبطة بكوفيد-19 عن تلك المرتبطة بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمقترضين على مدى عمر الاداة المالية. يتوافق هذا النهج مع توقعات البنك المركزي الأردني كما هو مشار إليه في تعميمه (رقم 4375/3/10 الصادر في 15 آذار 2020) والذي لم يعتبر الترتيبات المتعلقة بالقطاعات المتأثرة خلال هذه الفترة بمثابة إعادة جدولة أو إعادة هيكلة للتسهيلات الائتمانية خلال الفترة وذلك لغرض تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وبالتالي لم يتم اعتبار هذه التأجيلات تعديلاً لشروط العقد.

معقولة النظرة المستقبلية والاحتمالية المرجحة

عند إعداد كشوفات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 كانون الأول 2020، تم الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات الحكومية الداعمة للتخفيف من أثر كوفيد-19 في بعض القطاعات بالإضافة إلى تطبيق الاجتهاد والحكم الشخصي في التصنيف المرحلي لقطاعات وعملاء محددين ممن لدى المجموعة معرفة جيدة بمركزهم المالي ومدى تأثرهم من تفشي وباء كوفيد-19، مما أدى إلى تصنيف بعض هؤلاء العملاء ضمن مرحلة أكثر تشدداً، ويعود سبب هذا التصنيف لهؤلاء العملاء الى توقف الإنتاج وتراجع العرض والطلب، والخسائر الناجمة عن تعطل أعمال هذه الشركات نتيجة للحظر الشامل / المتقطع وتوقف عمليات التجارة الخارجية والتصدير بسبب اغلاق المنافذ الحدودية للمملكة.

تخضع أي تغييرات يتم إجراؤها على الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث انه تم تحديث مؤشرات الاقتصاد الكلي و النظرة المستقبلية الخاصة بهذه المتغيرات المستخدمة في نظام احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (Moody's) بأثر ولاء كوفيد-19.

قامت المجموعة عند دراسة أثر فيروس كورونا، على بعض القطاعات المتأثرة، بالأخذ بعين الاعتبار عوامل سلبية عديدة منها:

1- الأثر على العائدات السياحية

2- الأثر على حوالات المغتربين

3- الأثر على المنح الخارجية

4- الأثر الكلي على الحساب الجاري

وبالمقابل تم أخذ عددا من العوامل الإيجابية بعين الاعتبار، منها:

1- انخفاض أسعار النفط

2- مبادرات البنك المركزي الأردني والشركة الأردنية لضمان القروض

3- تعليمات البنك المركزي بخصوص تأجيل أقساط القروض والفوائد

4- المبادرات الحكومية ومؤسسة الضمان الاجتماعي

5- تخفيض أسعار الفوائد

6. تعزيز البنك المركزي الأردني لسيولة البنك (منها تخفيض نسبة الاحتياطيات النقدية)

قام البنك بتعديل الأوزان الترحيحية المرتبطة بالسيناريوهات الأفضل والأسوأ والمتوسط بحيث تم تعديل نسبة السيناريو الأفضل من 30% الى 0% والأسوأ من 30% الى 90% والمتوسط من 40% الى 10%. بحيث نتج عن ذلك مخصص إضافي بمبلغ 4.6 مليون دينار.

قام البنك بتعديل نسب الاقتطاعات الخاصة بالضمانات العقارية من 35% الى 38% بحيث نتج عن ذلك مخصص إضافي بمبلغ 1.7 مليون دينار.

إن تأثير مثل هذه الظروف الاقتصادية غير المؤكدة أمر تقديري وسوف تواصل المجموعة إعادة تقييم موقفها والتأثير المرتبط بها على أساس منتظم، وكما هو الحال مع أي توقعات اقتصادية، تخضع التوقعات والاحتمالات لدرجة عالية من عدم التيقن وبالتالي قد تختلف النتائج الفعلية بشكل كبير عن تلك المتوقعة، تتوقع الإدارة وضوحاً أكبر لأثر كوفيد-19 على نتائج أعمال المجموعة وحجم الخسائر الائتمانية المتوقعة والأثر على السيولة في نهاية العام 2021.

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإئتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الأردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، اما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادلة استناداً الى أسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الأردني و يتم احتسابها بشكل افراي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في اي حال من الاحوال :

توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التعرضات الائتمانية

الخصارة الإئتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	القيمة العادلة للضمانات			سيارات وآليات	إجمالي قيمة الضمانات	تأمينات نقدية	أسهم متداولة	كفالات	بنكية مقبولة	إجمالي قيمة التعرض
				عقارية	عقارية	سيارات وآليات							
	297,372,740	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	297,372,740
5,968,773	142,808,362	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	142,808,362
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
16,387,972	133,742,294	68,545,803	314,982	21,236,340	44,516,572	-	196,636	2,281,274	202,288,098	-	-	-	202,288,098
22,961,285	-	309,507,460	223,795	2,001,957	304,484,324	-	-	2,797,384	221,155,759	-	-	-	221,155,759
67,607,919	509,781,375	518,099,456	1,671,823	11,518,214	366,083,537	20,961,699	101,599,579	16,264,602	1,027,880,830	-	-	-	1,027,880,830
8,037,169	12,544,296	119,892,143	16,120,717	13,284,241	69,265,785	-	6,909,820	14,311,580	132,436,439	-	-	-	132,436,439
107,426	112,438,870	-	-	-	-	-	-	-	112,438,870	-	-	-	112,438,870
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,988,969	28,711,522	15,854,630	-	-	8,590,602	-	7,264,028	-	44,566,152	-	-	-	44,566,152
-	402,110,610	-	-	-	-	-	-	-	402,110,610	-	-	-	402,110,610
123,059,514	1,639,510,069	1,031,899,492	18,331,317	48,040,752	792,940,821	20,961,699	115,970,064	35,654,839	2,583,057,860	3,108,274,329	3,063,338,917	3,108,274,329	3,063,338,917
3,412,034	129,768,499	102,096,686	1,738,937	1,201,732	65,830,148	403,937	7,358,992	25,562,941	231,865,186	-	-	-	231,865,186
176,236	34,014,446	4,264,593	19,738	19,029	2,431,764	-	56,537	1,737,525	38,279,039	-	-	-	38,279,039
3,301,027	181,690,071	153,829,010	4,151,013	2,812,437	73,701,498	-	52,592,369	20,571,692	335,519,081	-	-	-	335,519,081
6,889,297	345,473,017	260,190,289	5,909,688	4,033,198	141,963,410	403,937	60,007,898	47,872,158	605,663,306	605,663,306	605,663,306	605,663,306	605,663,306
129,948,811	1,984,983,085	1,292,089,781	24,241,005	52,073,950	934,904,230	21,365,636	175,977,962	83,526,998	3,188,721,166	3,188,721,166	3,188,721,166	3,188,721,166	3,188,721,166

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني والفوائد المعلقة وقبل الضمانات ومخففات المخاطر الاخرى) :

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة	31 كانون الأول 2020	31 كانون الأول 2019
أرصدة لدى بنوك مركزية	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	297,372,740	351,555,800
إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	136,758,518	134,085,678
التسهيلات الائتمانية المباشرة:	-	217,231
للأفراد	184,421,832	147,897,987
القروض العقارية	190,600,214	217,435,392
للشركات	-	-
الشركات الكبرى	946,184,834	988,481,113
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	122,974,509	91,927,303
للحكومة والقطاع العام	112,331,444	128,034,921
سندات وأسناد وأذونات:	-	-
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	42,577,182	50,309,286
ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	402,110,610	308,656,110
الموجودات الأخرى	29,233,026	19,373,706
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة	-	-
كفالات	228,453,152	234,198,799
اعتمادات	38,102,803	96,336,478
قبولات	15,815,575	20,408,736
سقوف تسهيلات غير مستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	316,402,478	319,355,788
المجموع	3,063,338,917	3,108,274,329

فيما يلي توزيع القيمة العادية للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الائتمانية المباشرة والتي يتم تقييمها بموجب متطلبات البنك المركزي الاردني من قبل خبراء مستقلين مرة واحدة على الأقل خلال عامين ، اما رصيد التأمينات النقدية فتظهر بالقيمة العادية لاستناداً الى اسعار الصرف الصادرة عن البنك المركزي الاردني و يتم احتسابها بشكل افراي على الا يتجاوز رصيد التأمينات النقدية رصيد التسهيلات الائتمانية في اي حال من الاحوال :

الخسارة الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	القيمة العادية للضمانات				أجمالي قيمة التعرض		
				سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	أسهم متداولة		تأمينات نقدية	
-	351,555,800	-	-	-	-	-	-	351,555,800	أرصدة لدى بنوك مركزية	
1,761	134,087,235	-	-	-	-	-	-	134,087,235	أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	
494	217,725	-	-	-	-	-	-	217,725	إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	التسهيلات الائتمانية المباشرة:	
11,838,317	116,460,981	44,652,398	152,949	22,747,259	18,337,571	285,815	3,128,804	161,113,379	الأفراد	
15,725,946	-	331,587,856	60,001	1,926,111	325,209,211	4,392,533	238,491,792	4,392,533	القروض العقارية	
44,445,561	467,100,855	576,731,191	-	9,983,250	359,803,896	21,352,060	165,925,386	19,666,599	الشركات الكبرى	
4,816,981	18,681,958	79,126,249	344,316	15,164,677	46,178,794	-	3,338,377	14,100,085	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	
403,242	-	-	-	-	-	-	-	128,438,162	الحكومة والقطاع العام	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سندات وإسناد وآذونات:	
1,441,297	36,039,028	15,711,555	-	-	10,267,525	-	5,444,030	-	51,750,583	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى
-	308,656,113	-	-	-	-	-	-	-	308,656,113	ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المضافة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشتقات أدوات مالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	الموجودات المالية المرهونة (الأدوات الدين)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
78,673,598	1,432,799,696	1,047,809,248	557,265	49,821,297	759,796,996	21,352,060	174,993,609	41,288,021	2,515,951,043	المجموع
2,418,785	131,834,276	104,783,309	92,574	1,251,545	67,513,683	520,618	6,537,476	28,867,413	236,617,585	الكفالات المالية
543,978	88,482,942	8,397,514	65,035	4,209,440	-	-	682,659	3,440,381	96,880,456	الإعتمادات المستندية
2,440,820	171,639,970	170,555,375	183,766	2,866,807	77,441,679	-	69,089,529	20,983,594	342,205,345	الإلتزامات الأخرى
5,403,583	391,957,188	283,746,197	276,340	4,183,387	149,164,802	520,618	76,309,664	53,291,387	675,703,386	المجموع
84,077,181	1,824,756,884	1,331,555,446	833,605	54,004,685	908,961,798	21,872,678	251,303,273	94,579,408	3,191,654,429	المجموع الكلي

إجمالي	إجمالي	أخرى	سيارات وآليات	عقارية	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	تأمينات نقدية	أجمالي قيمة التعرض		
402'156'502	011'660'6	018'239'6	0	920'829'121	628'337'6	82'6'821	582'890'741	960'400'89	680'161'001	
المجموع	752'548'2	452'89	0	913'218	132'86	0	026'886	409'495'1	629'130'2	
ديناميات الأثر	114,285	49,910	691	403,425	641,115	0	96,359	410,69	402,182	
موجودات أخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
الموجودات المالية المرهونة (الأدوات الدين)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
مشتقات أدوات مالية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المضافة الأخرى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
ضمن قائمة الدخل الشامل الأخرى	998,951,101	0	820,492,7	209,065,8	0	0	036,958,51	0	696,886,1	
سندات وإسناد وآذونات:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
الحكومة والقطاع العام	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	13,869,916	98,373	080,197,080	2,423,622	470,03,093	8,678	158,81	129,162,41	6,671,995	
الشركات الكبرى	199,131,721	2,922,488	107,171	0	107,070,553	000,69	56,798,688	575,262,966	55,895,295	
القروض العقارية	47,289,989	0	0	0	46,697,308	380,627	272,967,332	252,627,927	525,627,927	
الأفراد	13,306,918	0	0	0	3,725,157,3	147,06,5	9,192,539	627,411,4	8,833,106,8	
التسهيلات الائتمانية المباشرة:	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	6,046,582	0	0	0	0	0	0	852,640,9	5,968,727,3	
أرصدة لدى بنوك مركزية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	
ديناميات الأثر	291,020,2	600,975	0	292,892	280,74	0	325,815	685,105,1	579,627,1	
المجموع	631'204'302	758'420'6	018'239'6	0	992'060'021	865'533'6	826'821	513'480'371	267'637'99	097'651'86

توزيع القيمة العادية للضمانات مقابل التعرض الائتمانية للمرحلة الثالثة

إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	تأمينات نقدية	أخرى	إجمالي قيمة التعرض	الخسارة المتوقعة
ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر	ديناميات الأثر
إجمالي قيمة التعرض	تأمينات نقدية	متداولة	كفالات بنكية مقبولة	عقارية	تأمينات نقدية	أخرى	إجمالي قيمة التعرض	الخسارة المتوقعة

إجمالي	أخرى	خدمات	حكومة وقطاع عام	أفراد	أسهم	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	ديون								
297,372,740	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون
136,758,780	-	-	297,372,740	-	-	540,957	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1,556,512,833	-	370,887,734	112,331,444	220,921,045	2,476,157	30,624,965	173,901,107	236,628,918	347,149,023	61,592,440	-	-	-	-	-	-	-	-	-
42,577,184	-	4,468,577	24,898,262	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
402,110,610	-	-	402,110,610	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
29,321,904	-	-	88,878	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2,464,654,052	-	375,356,311	836,713,056	221,009,923	3,017,114	30,624,965	177,730,841	244,891,050	347,149,023	202,758,476	-	-	-	-	-	-	-	-	-
228,453,152	-	107,953,489	-	3,490,641	1,933,036	1,568,102	-	40,162,318	39,508,122	33,837,445	-	-	-	-	-	-	-	-	-
38,102,803	-	2,787,387	-	195,361	138,693	-	-	19,356,863	11,395,154	4,229,345	-	-	-	-	-	-	-	-	-
332,218,054	-	82,557,170	-	32,626,279	1,097,942	8,904,387	-	127,461,391	62,154,699	17,416,185	-	-	-	-	-	-	-	-	-
3,063,428,060	-	568,654,357	836,713,056	257,233,325	6,048,091	41,236,147	177,730,841	431,871,623	460,206,998	258,241,452	-	-	-	-	-	-	-	-	-

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS

المجموع	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية تجميعي	المرحلة الثانية الفردي	المرحلة الأولى تجميعي	المرحلة الأولى الفردي	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون
ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون
283,644,745	57,593	-	11,686	-	-	283,575,466	-	-	-	-
460,206,998	12,765,485	-	49,607,462	-	-	397,834,052	-	-	-	-
431,871,623	16,649,514	-	34,494,566	-	-	380,727,542	-	-	-	-
177,730,841	16,861,652	-	23,292,977	-	-	137,576,212	-	-	-	-
41,236,147	10,832,880	-	31,388	-	-	30,371,879	-	-	-	-
6,048,091	-	-	-	-	-	6,048,091	-	-	-	-
257,322,204	23,062,003	-	11,016,608	-	-	223,243,593	-	-	-	-
836,713,056	-	-	-	-	-	836,713,056	-	-	-	-
568,654,355	1,167,855	-	28,112,460	-	-	539,374,041	-	-	-	-
3,063,428,060	81,396,981	-	146,567,147	-	-	2,835,463,932	-	-	-	-

المجموع	266'585'92	409'419'129'1	046'584'16	447'597'596'1	555'155'41	066'45	728'227'511	615'896'01	499'151	186'981'81	818'120'06	657'237'2
هالك	450,956,614	47,851,132	152,767,021	046,767,57	-	-	-	-	-	-	-	-
مشكوك في تحصيلها	34,642,487	332	552,591,33	594,549,11	-	-	-	-	-	-	-	-
ديون المستوى	4,036,808	575	3,979,832	402,708	-	-	-	-	-	-	-	-
ديون غير عاملة	182,242,899	1,060,303,472	157,966,838	101,970,676	88	-	-	-	-	-	-	-
ديون تحت المراقبة	108,1010,602	108,781	50	133,337,1	2,423	-	-	-	-	-	-	-
ديون عاملة	945,946,495	333,579	191,612,185,041	0	123,197,363,535	141,076,45	451,151	35,551,155	448	657,6	499,070,9	901,727,1

حسب تعليمات التصنيف رقم (47/2006)

حسب المعيار الدولي للتقارير المالية (6)

مقارنة التعرضات الائتمانية حسب تعليمات التصنيف رقم (47/2009) وبشكل مقارن مع المعيار الدولي للتقارير المالية (6):

الإجمالي / أرقام المقارنة	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون	ديون
288,771,440	288,771,440	509,738,767	509,738,767	428,563,901	428,563,901	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548
509,738,767	509,738,767	509,738,767	509,738,767	428,563,901	428,563,901	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548
428,563,901	428,563,901	428,563,901	428,563,901	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548
182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548	182,775,548
266,857,872	266,857,872	266,857,872	266,857,872	12,231,519	12,231,519	12,231,519	12,231,519	12,231,519	12,231,519	12,231,519	12,231,519	12,231,519
809,959,060	809,959,060	809,959,060	809,959,060	562,856,605	562,856,605	3,108,274,330	3,108,274,330	3,108,274,330	3,108,274,330	3,108,274,330	3,108,274,330	3,108,274,330

الديون المجدولة

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأُخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ إجمالي الديون المجدولة 14,033,426 دينار خلال العام 2020 جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تحت المراقبة ، وقد بلغ رصيد الديون المجدولة 68,736,657 دينار خلال العام 2019.

الديون المعاد هيكلتها

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع التسهيلات الائتمانية من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التسهيلات الائتمانية أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح ، وقد بلغ رصيد الديون المعاد هيكلتها ولم تكن مصنفة مبلغ 10,808,718 دينار خلال العام 2020 (مقابل 96,934,237 دينار للعام 2019) .

سندات وأسناد وأذونات

يوضح الجدول التالي تصنيفات السندات والاسناد والأذونات حسب مؤسسات التصنيف الخارجية كما في 31 كانون الأول 2020 و2019 :

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	31 كانون الأول 2020
		دينار	دينار	دينار
+A	Fitch	-	-	-
+B	Fitch	-	-	-
-B	Fitch	-	-	-
BB	S&P	2,162,446	-	-
+B	S&P	725,361	-	-
WD	Fitch	-	-	-
CC	Fitch	-	-	-
B1	Moody's	24,172,900	-	24,172,900
B2	Moody's	-	-	-
B3	Moody's	-	-	-
Ba1	Moody's	-	-	-
Baa1	Moody's	-	-	-
Baa3	Moody's	2,306,131	-	2,306,131
+B	Moody's	-	-	-
حكومية	-	-	402,110,610	402,110,610
غير مصنف	-	13,210,345	-	-
الإجمالي		42,577,183	402,110,610	428,589,641

درجة التصنيف

مؤسسة التصنيف

ضمن الموجودات المالية
بالقيمة العادلة من خلال قائمة
الدخل الشامل

ضمن الموجودات
المالية بالكلفة المطفأة

31 كانون الأول 2019

درجة التصنيف	مؤسسة التصنيف	ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	ضمن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة	31 كانون الأول 2019
		دينار	دينار	دينار
+A	Fitch	-	-	-
+B	Fitch	3,549,780	-	3,549,780
-B	Fitch	-	-	-
-BB	Fitch	-	-	-
-BBB	Fitch	-	-	-
B	Fitch	9,112,970	-	9,112,970
CC	Fitch	2,840,621	-	2,840,621
B1	Moody's	18,871,608	-	18,871,608
B2	Moody's	4,972,318	-	4,972,318
B3	Moody's	7,813,002	-	7,813,002
Ba1	Moody's	-	-	-
Baa1	Moody's	816,786	-	816,786
Baa3	Moody's	2,332,201	-	2,332,201
+B	Moody's	-	-	-
حكومية	-	-	308,656,110	308,656,110
غير مصنف	-	-	-	-
الإجمالي		50,309,286	308,656,110	358,965,396

أ. التوزيع الكلي للتعرضات حسب المناطق الجغرافية:

إجمالي	دول أخرى	أمريكا	أفريقيا	آسيا	أوروبا	دول الشرق الأوسط الأخرى	داخل المملكة
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
297,372,740	10,960,085	87,749,231	104,815	883,483	34,418,630	2,635,931	6,606
136,758,780	-	-	-	-	-	-	-
1,556,512,833	-	-	-	-	187,586,690	-	1,368,926,143
-	-	-	-	-	-	-	-
42,577,184	-	-	-	-	-	5,193,938	37,383,246
402,110,610	-	-	-	-	-	-	402,110,610
-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-
29,321,904	-	-	-	-	2,639,791	-	26,682,113
2,464,654,052	10,960,085	87,749,231	104,815	883,483	226,526,860	7,829,868	2,130,599,709
228,453,151	-	-	-	-	17,807,023	-	210,646,128
38,102,803	-	-	-	-	8,450,871	-	29,651,933
332,218,054	-	-	-	-	31,291,585	-	300,926,468
3,063,428,061	10,960,085	87,749,231	104,815	883,483	284,076,339	7,829,868	2,671,824,238
المجموع الكلي							

التقرير السنوي 2020

التقرير السنوي 2020

* باستثناء دول الشرق الأوسط .

الإجمالي المقارن / المقارنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الليمان	داخل المملكة	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	إجمالي	
المجموع	2,835,463,932	-	747,147,911	-	-	186,396,981	-	3,063,428,060	
دول أخرى	10,960,085	-	-	-	-	-	-	10,960,085	
أمريكا	87,749,231	-	-	-	-	-	-	87,749,231	
أفريقيا	104,815	-	-	-	-	-	-	104,815	
آسيا	883,483	-	-	-	-	-	-	883,483	
أوروبا	280,049,187	-	1,067,525	-	-	2,959,627	-	284,076,339	
دول الشرق الأوسط الأخرى	7,829,868	-	-	-	-	-	-	7,829,868	
داخل المملكة	2,447,887,263	-	145,499,621	-	-	78,437,354	-	2,671,824,238	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
المرحلة الأولى افرداي									
المرحلة الأولى تجميعي									
المرحلة الثانية افرداي									
المرحلة الثانية تجميعي									
المرحلة الثالثة									
المجموع									

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي كما في 31 كانون الأول 2019:

ب. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار IFRS9

التعرضات الائتمانية التي تم تعديل تصنيفها أ. إجمالي تعرضات التي تم تعديل تصنيفها

	المرحلة 2			المرحلة 3			
	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي قيمة التعرض	التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	إجمالي التعرضات التي تم تعديل تصنيفها	نسبة التعرضات التي تم تعديل تصنيفها
	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
أرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	-	-	-	-
أرصدة لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	6,049,582	-	-	-	-
إيداعات لدى البنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-
التسهيلات الائتمانية:							
الأفراد	5,694,964	2,979,667	13,306,818	1,108,546	4,088,213	21.51%	1,108,546
القروض العقارية	31,521,072	6,789,242	47,289,989	2,356,648	9,145,889	11.60%	9,145,889
الشركات الكبرى	94,970,871	35,220,166	112,731,661	1,952,824	37,172,990	17.90%	37,172,990
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	13,050,966	2,967,162	13,869,914	287,988	3,255,150	12.09%	3,255,150
الحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	0.00%	-
سندات وإسناد وادونات:							
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	948,288	948,288	10,154,668	948,288	948,288	9.34%	948,288
ضمن الموجودات المالية بالتكلفة المطلقة	-	-	-	-	-	0.00%	-
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	0.00%	-
الموجودات المالية المرهونة (ادوات الدين)	-	-	-	-	-	0.00%	-
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	0.00%	-
المجموع	145,237,872	48,904,524	203,402,631	54,610,530	54,610,530	15.66%	54,610,530
الكفالات المالية	6,323,477	946,524	2,020,162	264,500	1,211,024	14.51%	1,211,024
الاعتمادات المستندية	242,797	-	-	-	-	0.00%	-
الإلتزامات الأخرى	5,875,293	1,743,476	528,411	166,316	1,909,792	29.82%	1,909,792
المجموع	12,441,568	2,690,000	2,548,573	430,816	3,120,816	20.82%	3,120,816
المجموع الكلي	157,679,440	51,594,524	205,951,204	61,366,822	57,731,346	15.88%	57,731,346

التقرير السنوي 2020

	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
المجموع الكلي	425,651,15	222,931,9	94,162,75	72,720,31	72,721	-	40,504,21
المجموع	400,069,2	918,034	91,802,13	411,711	604,19	-	92,574,1
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	0
الموجودات المالية المرهونة (ادوات الدين)	-	-	-	-	-	-	0
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	0
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	948,288	948,288	288,946	288,946	288,946	-	948,288
ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الأخرى	-	-	-	-	-	-	0
مشتقات أدوات مالية	-	-	-	-	-	-	0
الموجودات المالية المرهونة (ادوات الدين)	-	-	-	-	-	-	0
موجودات أخرى	-	-	-	-	-	-	0
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-	-	-	-
الكفالات المالية	425,946	64,500	420,112,1	592,12	022,1	-	548,72
المجموع	425,406,84	909,004,5	530,919,95	509,516,21	823,159	-	82,699,51
الإلتزامات الأخرى	94,474,71	916,991	267,606,1	258,04	60,189	-	140,101
الاعتمادات المستندية	-	-	-	-</			

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
		0.000 TO 53.493%	0.536 TO 100.000%			316,579,692	
		54.285%	0.465		2	9,619,205	
		54.293%	0.610		2-	95,851	
					2+		709,113
		49.486 TO 56.035%	1.060 TO 1.374%		3	5,538,605	
					3-		5,229,569
					3+		20,752,310
		47.863 TO 52.689%	0.743 TO 1.029%		4-	4,509,213	
		56.219%	1.680		4+	361,590	
					5		3,649
		52.689 TO 56.346%	0.855 TO 1.071%		5-	1,083,870	
		48.298 TO 56.061%	1.215 TO 1.669%		6	6,073,601	
		55.079 TO 56.906%	2.235 TO 2.279%		6-	1,329,929	
		53.493 TO 55.376%	0.904 TO 15.246%		6+	68,789,416	
		61.155%	2.370		7+	1,881,749	
		9.745%	0.031			1,418,000	
		0.000 TO 50.563%	0.054 TO 0.101%			3,590,395	
		0.001 TO 54.008%	0.083 TO 0.274%			7,877,576	
		0.000 TO 55.613%	0.033 TO 1.159%			186,373,529	
		0.001 TO 54.262%	0.044 TO 1.278%			60,996,304	
		0.000 TO 55.758%	0.094 TO 1.620%			141,755,037	
		0.000 TO 54.534%	0.105 TO 1.164%			98,081,330	
		0.000 TO 56.402%	0.129 TO 1.906%			128,682,790	
		0.000 TO 55.049%	0.317 TO 2.445%			115,533,786	
		0.000 TO 55.547%	0.267 TO 4.004%			224,821,589	
		0.000 TO 56.390%	0.362 TO 5.785%			184,242,888	
		0.000 TO 54.822%	0.530 TO 7.423%			271,848,861	
		0.000 TO 54.771%	0.729 TO 11.645%			84,374,613	
		0.000 TO 55.063%	1.251 TO 17.322%			99,855,557	
		3.907 TO 52.443%	5.516 TO 11.793%			485,690	
		0.069 TO 55.500%	8.405 TO 29.843%			480,494	
		1.954 TO 47.923%	2.909 TO 27.089%			15,218,890	
		0.000%	11.948			10	
		0.000%	2.328			2,413	

STAGE 1

توزيع التعرضات الائتمانية

درجة التصنيف الداخلي لدى البنك	فئة التصنيف حسب تعليمات (2009/47)	إجمالي قيمة التعرض	الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL)	مستوى احتمالية التعثر (PD)	التصنيف وفق مؤسسات التصنيف الخارجي	التعرض عند التعثر (EAD) بالمليون دينار	متوسط الخسارة عند التعثر (LGD) %
		0.000 TO 53.493%	0.536 TO 100.000%			9,777,653	
		8.602 TO 54.289%	0.657 TO 1.617%			268,025	
		10.319 TO 23.508%	1.106 TO 1.726%			309,949	
		0.000 TO 54.142%	1.177 TO 3.896%			1,475,882	
		0.000 TO 52.888%	1.457 TO 5.068%			2,177,823	
		6.262 TO 53.787%	0.632 TO 6.928%			7,008,589	
		0.000 TO 55.063%	2.692 TO 10.553%			20,770,263	
		10.000 TO 53.422%	4.151 TO 16.140%			5,304,734	
		11.083 TO 53.415%	7.583 TO 9.902%			116,829	
		7.557 TO 53.307%	21.137 TO 21.859%			8,503	
		42.174 TO 57.738%	17.734 TO 28.868%			16,506	
		0.000 TO 53.493%	0.536 TO 89.738%			1,568,625	
		40.520 TO 54.723%	0.635 TO 0.637%			257,457	
		38.478%	1.418			1,003,741	
		12.582 TO 29.795%	0.290 TO 1.993%			2,315,059	
		10.190 TO 54.824%	1.688 TO 4.994%			7,065,025	
		6.667 TO 29.608%	1.990 TO 5.168%			6,822,502	
		6.898 TO 54.267%	3.780 TO 14.965%			69,728,484	
		16.854 TO 55.257%	10.165 TO 32.145%			2,430,672	
		23.019 TO 52.338%	15.770 TO 32.670%			13,729,422	
		10.000 TO 11.585%	29.114 TO 38.505%			5,830,941	
		0.000 TO 100.000%	%100.000			3,662,733	
		10.000 TO 99.990%	%100.000	10		22,485,106	
		0.000 TO 99.990%	%100.000			2,765,902	
		0.000 TO 40.800%	%100.000			254,166	
		8.824 TO 99.990%	%100.000			302,103	
		0.000 TO 59.670%	%100.000			1,974,807	
		6.416 TO 99.990%	%100.000			986,545	
		0.000 TO 100.000%	%100.000			3,046,434	
		0.000 TO 99.990%	%100.000			28,490,497	
		0.000 TO 100.000%	%100.000			14,298,398	
		0.000 TO 99.990%	%100.000			109,576,363	

STAGE 2

STAGE 3

أ/40 مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في اسعار السوق كالتغير في اسعار الفوائد، اسعار الصرف الاجنبي واسعار الأدوات المالية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي الموحدة.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، قياس، مراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية ويتم مراجعتها ومراقبة تطبيقها دورياً، حيث تقوم لجنة السياسة الاستثمارية بدراساتها وتوصي بها بعد أن تتأكد من توافقها مع تعليمات البنك المركزي الأردني، تطبيقها ومن ثم يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تحدد سياسة المخاطر المقبولة ضمن عمليات الخزينة وتتضمن سقوف تحكم المخاطر السوقية، حيث يتم الالتزام بها و التأكد من تطبيقها بشكل دوري ومستمر من خلال مراقبة تطبيقها من قبل دائرة ادارة المخاطر وتقديم التقارير الدورية المختلفة والتي تعرض بدورها على لجنة الاصول والخصوم وكذلك مجلس الادارة.

يحتفظ البنك بمحفظة أسهم وسندات لأغراض المتاجرة (Financial Assets at Fair Value though Profit or Loss) ويستعمل لها اسلوب تحليل الحساسية حيث يتم قياس المخاطر حالياً من خلال الطريقة المعيارية (Standardised approach) لاحتساب الحد الأدنى لرأس المال حسب توصيات لجنة بازل .

ب/40 مخاطر أسعار الفائدة:

تنتج مخاطر اسعار الفائدة من احتمالية التغير في اسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية او القيمة العادلة للداداة المالية . يتعرض البنك لمخاطر اسعار الفائدة كنتيجة للفجوات الزمنية لاعادة التسعير بين الموجودات والمطلوبات، تتم مراقبة هذ الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الاصول والخصوم وتستخدم احيانا الاساليب المختلفة للتحوط للبقاء ضمن حدود مقبولة لفجوة مخاطر اسعار الفائدة.

- تحليل الحساسية :

2020 للعام

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	18,454	(265,152)
يورو	1	(47,833)	-
جنيه استرليني	1	(69,179)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(100,540)	-

العملية	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(18,454)	347,701
يورو	1	47,833	-
جنيه استرليني	1	69,179	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	100,540	-

2019 للعام

العملية	التغير زيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	(1,507,581)	237,964
يورو	1	(50,812)	-
جنيه استرليني	1	(90,445)	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	(30,751)	-

العملية	التغير (نقص) بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية ايراد الفائدة (الارباح والخسائر)	حساسية حقوق الملكية
	%	دينار	دينار
دولار امريكي	1	1,507,581	(181,962)
يورو	1	50,812	-
جنيه استرليني	1	90,445	-
ين ياباني	1	-	-
عملات اخرى	1	30,751	-

المجموع	عناصر بدون فائدة	3 سنوات او اكثر	فجوة إعادة تسعير الفائدة	من شهر الى 3 اشهر	من 3 اشهر الى 6 اشهر	من 6 اشهر الى سنة	من سنة الى 3 سنوات	المطلوبات :
173,687,677	-	-	25,524,000	105,016,534	-	43,147,143	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	
1,877,550,483	543,698,415	-	583,408	260,271,310	182,266,266	661,282,777	ودائع عملاء	
73,895,317	-	-	15,280	13,016,603	9,285,936	24,778,388	تأمينات نقدية	
128,255,444	-	42,703,066	71,229,126	10,000,000	-	4,323,252	أموال مقترضة	
14,303,613	14303613	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة	
11,000,000	-	-	11,000,000	-	-	-	اسناد قرض	
2,176,841	2,176,841	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل	
2,555,136	2,555,136	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبة مؤجلة	
12,389,957	-	4,282,694	4,922,993	1,088,613	544,306	544,306	الالتزامات مقابل حق استخدام اصول مستأجرة	
55,818,242	-	8,167,135	9,757,373	8,034,611	7,597,559	7,735,885	مطلوبات أخرى	
1,529,164	1,529,164	-	-	-	-	-	مطلوبات ميزنة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	
2,353,161,874	564,263,169	55,152,895	97,508,180	317,935,137	304,710,602	694,341,356	319,250,536	اجمالي المطلوبات
456,733,346	(135,791,032)	361,444,011	(83,383,905)	(83,383,905)	(298,776,312)	(593,700,478)	273,746,669	فجوة إعادة تسعير الفائدة

الموجودات :	ديون اول 2019	ديون 3 اشهر اقل من شهر	ديون 3 اشهر الى 6 اشهر	ديون 6 اشهر الى سنة	ديون سنوات	ديون سنوات اكثر	عناصر بدون فائدة	المجموع
اجمالي الموجودات	916,655,056	916,655,056	916,655,056	916,655,056	916,655,056	916,655,056	916,655,056	1,161,656,000
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	-	-	-	-	-	-	494	494
موجودات اخرى	2,067,454	3,758,703	5,010,919	7,370,243	7,779,067	8,567,783	134,066,250	163,332,131
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	31,137,943	31,137,943
حق استخدام اصول مستأجرة	-	-	-	-	-	-	14,278,048	14,278,048
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	-	-	-	-	-	1,357,766	1,357,766
ممتلكات ومعدات بالصافي	-	-	-	-	-	-	26,711,598	26,711,598
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	19,999,518	10,003,722	20,001,707	1,032,432	163,697,612	38,821,220	-	308,656,611
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل	129,875	-	11,362,782	-	7,304,520	31,512,109	45,815,020	96,124,306
تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي	272,422,787	45,065,696	80,811,977	429,723,829	279,050,602	465,801,825	-	1,573,776,716
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	217,231	-	-	-	-	217,231
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	54,173,121	13,158,595	-	-	-	-	66,753,963	134,085,678
تقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	370,862,302	-	-	-	-	-	-	402,004,690

ان حساسية أسعار الفوائد هي كما يلي :

يتم التصنيف على أساس فترات إعادة تسعير الفائدة أو الاستحقاق أيهما أقرب .

الأدوات المتطورة كالمشنتات .

يتبع البنك سياسة التوافق في مبالغ الموجودات والمطلوبات وموائمة الاستحقاقات لتقليل الفجوات من خلال تقسيم الموجودات والمطلوبات لفئات الأجل الزمنية المتعددة أو استحقاقات إعادة مراجعة أسعار الفوائد أيهما اقل لتقليل المخاطر في اسعار الفائدة ودراسة الفجوات في أسعار الفائدة المرتبطة بها واستخدام سياسات التحوط باستخدام الأدوات المتطورة كالمشنتات .

فجوة إعادة تسعير الفائدة :

المجموع	عناصر	3 سنوات او اكثر	فترة اعادة تسعير الفاكسدة	اقبل من شهر	من شهر الى 3 اشهر	من 3 اشهر الى 6 اشهر	من 6 اشهر الى سنة	سنوات
141,237,514	-	-	18,434,000	78,308,695	-	44,494,819	-	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,866,092,506	582,866,991	548,425	186,713,308	257,044,305	675,647,455	163,272,021	-	ودائع عملاء
82,178,622	-	-	13,652,765	9,587,626	25,511,050	33,387,181	-	تأمينات نقدية
102,207,464	3,305,146	49,364,420	4,009,390	18,750	35,000,000	83,337	-	أموال مقترضة
12,408,652	12,408,652	-	-	-	-	-	-	مخصصات متبوتة
14,760,848	14,760,848	-	-	-	-	-	-	مخصص ضريبة الدخل
3,489,800	3,489,800	-	-	-	-	-	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
13,245,180	-	4,578,309	5,262,805	581,878	581,878	1,076,556	-	الالتزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة
59,542,151	-	9,911,958	9,895,052	7,921,679	8,291,675	15,267,821	-	مطلوبات أخرى
1,305,735	1,305,735	-	-	-	-	-	-	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
2,296,468,472	618,137,172	63,854,687	19,715,672	238,644,215	353,462,932	745,072,058	257,581,736	اجمالي المطلوبات
459,532,439	(294,533,890)	480,848,249	433,428,141	286,024,276	(236,058,316)	(673,085,342)	462,073,321	فجوة اعادة تسعير الفائدة

التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	صافي التركز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية	148,868,454	88,432,299	66,554	27,463	32,343	164,005,554	5,011,791	191
اجمالي المطلوبات	546,488,866	422,222,369	117,096,411	159,641,181	16,223,698	611,476,2595	16,288,951	702,686,208	
مطلوبات أخرى	3,920,058	164,513	4,336	-	121,762	4,210,669	121,762	4,764,460	
مخصص ضريبة الدخل	-	210,323	-	-	-	210,323	-	17,979	
تأمينات نقدية	15,120,396	487,612	750,520	-	474	18,080,602	-	18,080,602	
ودائع عملاء	135,646,612	103,962	111	239	6,173,011	141,923,936	6,173,011	141,923,936	
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	391,801,799	35,273,814	14,205,150	149,152	8,907,150	450,337,065	8,907,150	450,337,065	
المطلوبات :									
مطلوبات أخرى	4,219,485	556,979	-24,864	-	12,860	4,764,460	12,860	4,764,460	
موجودات أخرى	634,921,165	36,306,778	14,580,784	181,734	156,88,951	702,686,208	156,88,951	702,686,208	
موجودات غير ملموسة	17,979	-	-	-	-	17,979	-	17,979	
ممتلكات ومعدات	957,461	-	-	-	-	957,461	-	957,461	
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	73,879,503	-	-	-	-	73,879,503	-	73,879,503	
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	54,310,861	98,415	-	-	2,975,577	57,384,853	2,975,577	57,384,853	
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	350,981,367	2,599,365	2,370,001	-	-	355,950,733	-	355,950,733	
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	-	-	-	-	-	-	-	-	
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	89,478,876	28,338,729	12,127,191	181,734	12,498,433	142,624,963	12,498,433	142,624,963	
تقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	61,075,632	4,713,291	515,252	-	802,081	67,106,256	802,081	67,106,256	
الموجودات :									
31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
الترکز في مخاطر العملات الاجنبية	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	بن ياباني	أخرى	اجمالي			

اجمالي	أخرى	بن بلاني	جنيه استرليني	يورو	دولار أمريكي	31 كانون الأول 2019
دينسار	دينسار	دينسار	دينسار	دينسار	دينسار	الموجودات :
58,158,821	660,633	-	1,627,828	3,658,605	52,211,754	تقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
133,872,073	9,940,924	480,940	13,923,074	48,171,144	61,355,992	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
17,689	-	-	-	-	17,689	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
358,979,476	-	-	2,379,406	3,499,692	353,100,379	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
68,542,164	3,980,151	-	-	82,596	64,479,417	موجودات مالية بالقيمة الصادرة من خلال الدخل الشامل
73,879,889	-	-	-	-	73,879,889	موجودات مالية بالكلفة المطافاة
-	-	-	-	-	-	ممتلكات ومعونات
1,060,298	-	-	-	-	1,060,298	موجودات غير ملموسة
40,012	-	-	-	-	40,012	موجودات ضريبية مؤجلة
5,307,681	27,472	-	103,192	392,474	4,784,542	موجودات أخرى
699,858,104	14,609,180	480,940	18,033,500	55,804,511	610,929,973	اجمالي الموجودات
المطلوبات :						
104,767,100	4,326,553	227	-	253,010	100,187,310	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
482,870,016	8,901,381	469,384	17,328,407	52,250,366	403,920,478	ودائع عملاء
23,525,334	1,668,547	4,661	631,936	2,944,945	18,275,245	تأمينات نقدية
-	-	-	-	-	-	مخصصات متنوعة
191,770	-	-	-	191,770	-	مخصص ضريبة الدخل
4,053,222	20,542	-	3,873	317,124	3,711,684	مطلوبات أخرى
615,407,443	14,917,023	474,272	17,964,216	55,957,215	526,094,717	اجمالي المطلوبات
84,450,660	(307,843)	6,667	69,284	(152,704)	84,835,256	صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية
240,337,149	8,458,276	93,224	105,816	25,057,975	206,661,858	التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة للسنة الحالية

مجموع	تاريخ	الموجودات	المطلوبات	مجموع	تاريخ	الموجودات	المطلوبات
888,088,888	088,888,888	088,888,888	088,888,888	595,998,998	595,998,998	595,998,998	595,998,998
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محفظتها							
مطلوبات أخرى							
مطلوبات ضريبية مؤجلة							
مخصصات متنوعة							
التزامات مقابل حق استخدام أصول مستأجرة							
أموال مقترضة							
تأمينات نقدية							
ودائع عملاء							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية							
المطلوبات :							
31 كانون الأول 2020	أقل من شهر	من شهر إلى 3 أشهر	من 3 أشهر إلى 6 أشهر	من 6 أشهر إلى سنة	سنوات	أكثر من 3 سنوات	عناصر بدون استحقاق المجموع
173,687,677	46,794,000	773,141,722	661,282,777	182,262,266	101,127,092	25,524,424	173,687,677
128,255,444	4	4	4	4	4	4	128,255,444
73,895,317	26,799,110	24,778,388	24,778,388	6,285,936	603,910,31	15,280	73,895,317
1,877,550,483	773,141,722	661,282,777	661,282,777	182,262,266	101,127,092	25,524,424	1,877,550,483
12,389,957	4	4	4	4	4	4	12,389,957
2,176,841	-	-	-	-	-	-	2,176,841
2,555,136	-	-	-	-	-	-	2,555,136
147,684	-	-	-	-	-	-	147,684
119,611,95	7,735,885	7,735,885	7,735,885	7,735,885	7,735,885	7,735,885	119,611,95
166,111,95	41,161	41,161	41,161	41,161	41,161	41,161	166,111,95
1,000,000	-	-	-	-	-	-	1,000,000
4,282,694	544,306	544,306	544,306	544,306	544,306	544,306	4,282,694
42,703,066	4	4	4	4	4	4	42,703,066
444	4	4	4	4	4	4	444
1,877,550,483	773,141,722	661,282,777	661,282,777	182,262,266	101,127,092	25,524,424	1,877,550,483

- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام من خلال تقارير دورية.

- يلتزم البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي.

- تعرف مخاطر السيولة بأنها الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات (MTA))

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير مخصصة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية :

ج- مخاطر السيولة

المطلوبات :	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	141,237,514	-	-	18,434,000	78,308,695	44,494,819	-	-	-
ودائع عملاء	1,866,092,506	-	548,425	186,713,308	257,044,305	675,647,455	746,139,012	-	-
تأمينات نقدية	82,178,622	-	-	13,652,765	9,587,626	25,551,050	33,387,181	-	-
أموال مقترضة	102,207,464	3,305,146	49,364,420	4,009,390	10,426,421	18,750	35,000,000	83,337	-
التزامات مقابل حق استخدام مستأجرة	13,245,180	-	12,580,671	616,347	9,620	27,427	11,115	-	-
مخصصات متنوعة	12,408,652	12,408,652	-	-	-	-	-	-	-
مخصص ضريبة الدخل	14,760,848	-	-	-	14,760,848	-	-	-	-
مخصص ضريبة مؤجلة	3,489,800	3,489,800	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات أخرى	59,542,151	-	9,911,958	9,895,052	8,253,966	7,921,679	8,291,675	15,267,821	-
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	1,305,735	-	-	-	-	1,305,735	-	-	-
المجموع	2,296,468,472	19,203,598	71,857,050	15,069,214	219,056,081	289,360,634	745,807,030	794,877,351	794,877,351
مجموع الموجودات	2,756,000,911	241,207,273	558,260,649	453,811,940	524,678,920	117,434,344	71,998,765	788,609,020	788,609,020

ثانياً: بنود خارج المركز المالي (بالجمالي):

31 كانون الأول 2020

لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	54,196,154	-	54,196,154
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	315,545,147	4,056,820	319,601,966
الكفالات	211,310,001	305	231,865,186
المجموع	526,855,147	24,611,700	605,663,306

31 كانون الأول 2019

لغاية سنة	من سنة لغاية 5 سنوات	أكثر من (5) سنوات	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
الإعتمادات والقبولات	117,397,122	-	117,397,122
السقوف غير المستغلة (مباشرة وغير مباشرة)	291,466,561	30,222,118	321,688,679
الكفالات	207,467,130	278	236,617,584
المجموع	616,330,813	59,372,294	675,703,385

(41) معلومات عن قطاعات اعمال البنك

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية ويتم قياس القطاعات وفقاً للتقارير التي يتم إستعمالها من قبل المدير التنفيذي وصانعو القرار الرئيسيون لدى البنك كما يمتلك البنك شركة تابعة تختص بخدمات الوساطة المالية وشركة تابعة تختص بخدمات التأجير التمويلي كما بتاريخ القوائم المالية الموحدة :

حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم التسهيلات الإئتمانية والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى .

حسابات المؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الإئتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من المؤسسات.

الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

الأخرى: يشمل هذا القطاع الأنشطة التي لا ينطبق عليها تعريف قطاعات البنك المذكورة أعلاه .

خدمات الوساطة المالية: ممارسة معظم خدمات الوساطة و الاستشارات المالية .

خدمات التأجير التمويلي: ممارسة خدمات التأجير التمويلي ومشاريع تطوير العقارات .

خدمات الاستشارات المالية والاصدارات : ممارسة خدمات الاستشارات المالية وإدارة الاصدارات .

المجموع	أخرى	الاستثمارات المالية	التأجير التوطيني	الوساطة المالية	الخرزية	المؤسسات	الأفراد
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
إجمالي الدخل للسنة - قائمة (ب)	108,216,184	2,782,875	-	5,344,320	34,466,273	52,168,647	13,454,069
يظل : خسائر التأمينية متوقعة	52,221,562	1,485,714	-	1,398,981	11,749,634	24,788,612	12,798,621
نتائج أعمال القطاع	55,994,621	1,297,161	-	3,945,339	22,716,639	27,380,035	655,448
يظل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	61,573,372	61,573,372	-	-	-	-	-
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	(5,578,751)	(60,276,211)	-	3,945,339	22,716,639	27,380,035	655,448
يظل : ضريبة الدخل للسنة	(1,606,291)	(2,838,213)	-	1,231,922	-	-	-
الربح للسنة من العمليات المستمرة- قائمة (ب)	(3,972,460)	(57,437,998)	-	2,713,417	22,716,639	27,380,035	655,448
صافي الربح للسنة من العمليات غير المستمرة- قائمة (ب)	(538,815)	-	(159,268)	-	(379,547)	-	-
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	(4,511,275)	(57,437,998)	(159,268)	2,713,417	(379,547)	22,716,639	27,380,035
مصاريف رأسمالية	4,968,669	4,968,669	-	-	-	-	-
الاستهلاكات والاطفاءات	4,715,649	4,715,649	-	-	-	-	-
موجودات القطاع	2,669,973,635	-	445,648	85,309,793	6,727,012	999,983,701	1,203,283,863
موجودات غير موزعة على القطاعات	139,921,585	139,921,585	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	2,809,895,220	134,223,559	445,648	85,309,793	6,727,012	999,983,701	1,203,283,863
مطلوبات القطاع	2,327,537,560	-	129,852	47,535,175	1,399,312	317,027,421	801,446,061
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	25,925,733	25,925,733	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	2,353,463,293	25,624,314	129,852	47,535,175	1,399,312	317,027,421	801,446,061
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
مطلوبات القطاع	2,702,811	809,057,508	877,436,152	567,506,1	076,300,76	561,921	180
مجموع الموجودات غير موزعة على القطاعات	626,633,42	626,633,42	626,633,42	626,633,42	626,633,42	626,633,42	626,633,42
موجودات القطاع	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379
مطلوبات القطاع	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379
مطلوبات القطاع	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379	729,333,379

المجموع	أخرى	الاستثمارات المالية	التأجير التوطيني	الوساطة المالية	الخرزية	المؤسسات	الأفراد
السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	دينار						
إجمالي الدخل للسنة - قائمة (ب)	122,071,299	179,329	179,329	179,329	179,329	179,329	179,329
يظل : مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة	13,973,096	0	0	0	0	0	0
نتائج أعمال القطاع	108,098,203	179,329	179,329	179,329	179,329	179,329	179,329
يظل : مصاريف غير موزعة على القطاعات	61,334,361	60,276,717	60,276,717	60,276,717	60,276,717	60,276,717	60,276,717
الربح للسنة قبل ضريبة الدخل	46,763,842	(60,097,388)	(60,097,388)	(60,097,388)	(60,097,388)	(60,097,388)	(60,097,388)
يظل : ضريبة الدخل للسنة	16,862,434	15,676,938	15,676,938	15,676,938	15,676,938	15,676,938	15,676,938
الربح للسنة من العمليات المستمرة- قائمة (ب)	29,901,408	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)
صافي الربح للسنة من العمليات غير المستمرة- قائمة (ب)	36,211	0	0	0	0	0	0
صافي الربح للسنة - قائمة (ب)	29,937,629	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)	(75,776,777)
مصاريف رأسمالية	4,014,609	4,014,609	4,014,609	4,014,609	4,014,609	4,014,609	4,014,609
الاستهلاكات والاطفاءات	087,579	087,579	087,579	087,579	087,579	087,579	087,579
موجودات القطاع	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72
موجودات غير موزعة على القطاعات	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2
مجموع الموجودات	1,253,283,679						
مطلوبات القطاع	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72	1,137,282,72
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2	116,000,957,2
مجموع المطلوبات	1,253,283,679						

يمثل هذا الإيضاح التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطات دولية من خلال فرع البنك في قبرص .

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريفه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	خارج المملكة		داخل المملكة		
	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020	للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019	
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	
113,359,560	108,216,184	8,711,739	8,349,331	122,071,299	
4,014,609	4,014,609	-	-	4,014,609	
				99,866,853	
				4,968,669	
				المصاريف الرأسمالية	
				إجمالي الدخل - قائمة (ب)	
الاول 2019	31 كانون الأول 2020	الاول 2019	31 كانون الأول 2020	الاول 2019	31 كانون الأول 2020
دينار	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
2,756,000,911	2,809,895,220	406,598,338	406,649,941	2,349,402,573	2,403,245,279
					مجموع الموجودات

(42) ادارة رأس المال:

أ - وصف لما يتم اعتباره كرأس مال

يصنف رأس المال الى عدة تصنيفات كراس مال مدفوع، راسمال اقتصادي ورأس مال تنظيمي، ويعرف رأس المال التنظيمي حسب قانون البنوك اجمالي قيمة البنود التي يحددها البنك المركزي لاغراض رقابية تلبية لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال المقررة بموجب تعليمات يصدرها البنك المركزي .

ب- متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال، وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات.

تتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا يقل رأس المال المدفوع عن 100 مليون دينار، و ان لا تنخفض نسبة حقوق المساهمين الى الموجودات عن 6% ، اما رأس المال التنظيمي فتتطلب تعليمات البنك المركزي ان لا تنخفض نسبته الى الموجودات المرجحة (نسبة كفاية رأس المال) عن 12% ويراعي البنك الالتزام بها .

يلتزم البنك بالمادة (62) من قانون البنوك بأنه على البنك ان يقتطع سنويا لحساب الاحتياطي القانوني ما نسبته (10%) من ارباحه الصافية في المملكة وان يستمر في الاقتطاع حتى يبلغ هذا الاحتياطي ما يعادل رأسمال البنك المكتتب به، ويقابل هذا الاقتطاع الاحتياطي الاجباري المنصوص عليه في قانون الشركات.

يلتزم البنك بالمادة (41) من قانون البنوك والتي تتطلب ان يتم التقيد بالحدود التي يقرها البنك المركزي والمتعلقة بما يلي:

1- نسب المخاطر الخاصة بموجوداته وبالموجودات المرجحة بالمخاطر وكذلك بعناصر رأس المال وبالاحتياطيات والحسابات النظامية.

2- نسبة اجمالي القروض الى رأس المال التنظيمي المسموح للبنك منحها لمصلحة شخص وحلفائه او لمصلحة ذوي الصلة .

3- نسبة اجمالي القروض الممنوحة لأكثر عشرة اشخاص من عملاء البنك الى المبلغ الاجمالي للقروض الممنوحة من البنك.

ج - كيفية تحقيق أهداف ادارة رأس المال.

يراعي البنك تلاؤم حجم رأس المال مع حجم وطبيعة وتعقيد المخاطر التي يتعرض لها البنك، وبما لا يتناقض مع التشريعات والتعليمات النافذة وينعكس ذلك في خطته الاستراتيجية وكذلك موازناته التقديرية السنوية. ومن اجل مزيد من التحفظ تحوطا للظروف المحيطة والدورات الاقتصادية فقد قرر مجلس الادارة ضمن استراتيجية البنك ان لا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 14% .

يتم اخذ التأثيرات لدى الدخول في الاستثمارات على نسبة كفاية رأس المال ويراقب رأس المال وكفايته بشكل دوري حيث يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة وكذلك البنك منفردا بشكل ربع سنوي، ويتم تدقيقها من المدقق الداخلي .

لا يتم توزيع أي ارباح على المساهمين من عناصر رأس المال التنظيمي اذا كان من شأن هذا التوزيع ان يؤدي الى عدم التقيد بالحد الأدنى المطلوب لرأس المال. يركز البنك على النمو الداخلي لرأس المال (internal generation) ويمكن اللجوء الى الاكتتاب العام لتلبية التوسعات والخطط المستقبلية او متطلبات السلطات الرقابية وفق دراسات محددة

كفاية رأس المال

قام البنك المركزي الأردني بتاريخ 31 تشرين الثاني 2016 بإصدار تعليمات كفاية رأس المال وفقاً لمعيار بازل III وإلغاء العمل بتعليمات كفاية رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل II .

يقوم البنك بإدارة رأس المال بشكل يضمن استمرارية عملياتها التشغيلية وتحقيق أعلى عائد ممكن على حقوق الملكية، ويتكون رأس المال كما عرفته اتفاقية بازل III كما هو مبين في الجدول التالي :

31 كانون الأول		
2019	2020	
الف دينار	الف دينار	
459,532	456,432	اجمالي رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية (CET 1)
(39,096)	(51,091)	التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس المال الأساسي لحملة الأسهم العادية)
13,944	18,894	الشريحة الثانية من رأس المال
(1,728)		التعديلات الرقابية (الطروحات من رأس مال الشريحة الثانية)
432,652	424,234	رأس المال التنظيمي
2,223,920	2,188,199	الموجودات المرجحة بالمخاطر
%18.91	%18.52	نسبة كفاية رأس مال حملة الأسهم العادية (CET 1)
%18.91	%18.52	نسبة كفاية رأس مال الشريحة الأولى
%19.45	%19.39	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي

* تم احتساب رأس المال الأساسي بعد طرح استثمارات في بنوك وشركة مالية تابعة .

(43) تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2020	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
دينار	دينار	دينار	دينار
361,869,605	-	361,869,605	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
136,758,518	5,264,885	131,493,633	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
-	-	-	إيداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
1,556,512,833	1,260,965,205	295,547,628	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
10,000,000	10,000,000	-	موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
85,867,274	77,605,142	8,262,132	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
402,110,610	289,621,741	112,488,869	ممتلكات و معدات بالصافي
28,527,698	28,527,698	-	موجودات غير ملموسة بالصافي
1,964,717	1,964,717	-	حق استخدام اصول مستأجرة
13,347,577	9,895,692	3,451,885	موجودات ضريبية مؤجلة
36,718,616	36,718,616	-	موجودات أخرى
170,574,955	146,113,218	24,461,737	موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي
5,642,817	-	5,642,817	
2,809,895,220	1,866,676,914	943,218,306	مجموع الموجودات
			المطلوبات:
173,687,677	-	173,687,677	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,877,550,483	583,408	1,876,967,075	ودائع عملاء
73,895,317	15,280	73,880,037	تأمينات نقدية
128,255,444	113,932,192	14,323,252	أموال مقترضة
12,389,957	9,205,686	3,184,271	التزامات مقابل حق استخدام اصول مستأجرة
11,000,000	11,000,000	-	اسناد قرض
14,303,613	14,303,613	-	مخصصات متنوعة
2,176,841	2,176,841	-	مخصص ضريبة الدخل
2,555,136	2,555,136	-	مطلوبات ضريبية مؤجلة
56,119,661	56,119,661	-	مطلوبات أخرى
1,529,164	-	1,529,164	مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
2,353,463,293	209,891,817	2,143,571,475	مجموع المطلوبات
456,431,927	1,656,785,097	(1,200,353,170)	الصافي الموجودات

(44) مستويات القيمة العادية

أ - القيمة العادية للموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك المحددة بالقيمة العادية بشكل مستمر:

ان بعض الموجودات المالية والمطلوبات المالية للبنك مقيمة بالقيمة العادية في نهاية كل فترة مالية، والجدول التالي يوضح معلومات حول كيفية تحديد القيمة العادية لهذه الموجودات المالية والمطلوبات المالية (طرق التقييم والمدخلات المستخدمة).

الموجودات المالية / المطوبات المالية	31 كانون الاول 2020	31 كانون الاول 2019	القيمة العادية 31	مستوى القيمة	طريقة التقييم	مدخلات هامة غير	العلاقة بين المدخلات
الموجودات المالية / المطوبات المالية	دينار	دينار	دينار	الاول	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	العلاقة بين المدخلات
موجودات مالية بالقيمة العادية							
موجودات مالية بالقيمة العادية من خلال قائمة الدخل الشامل							
اسهم متوفر لها اسعار سوقية	17,784,848	18,608,695	18,608,695	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
اسهم غير متوفر لها اسعار سوقية	25,505,244	27,206,325	27,206,325	المستوى الثاني	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية ومقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية مدرجة في أسواق نشطة	30,385,997	38,030,583	38,030,583	المستوى الاول	الاسعار المعلنة في الاسواق المالية	لا ينطبق	لا ينطبق
سندات مالية غير مدرجة في أسواق نشطة	14,180,155	13,720,000	13,720,000	المستوى الثاني	مقارنتها بالقيمة السوقية لاداة مالية مشابهة	لا ينطبق	لا ينطبق
المجموع	87,856,243	97,565,603	97,565,603				
اجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادية	87,856,243	97,565,603	97,565,603				

لم تكن هنالك أي تحويلات بين المستوى الاول والمستوى الثاني خلال العامين 2020 و 2019.

الموجودات:	لغاية سنة	اكثر من سنة	المجموع
	دينار	دينار	دينار
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	402,004,690	-	402,004,690
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	134,085,678	-	134,085,678
ايداعات لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	217,231	-	217,231
تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي	828,024,289	745,752,427	1,573,776,716
موجودات مالية من خلال الدخل الشامل	11,492,657	84,631,649	96,124,306
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	106,436,976	202,219,134	308,656,110
ممتلكات و معدات بالصافي	-	26,711,598	26,711,598
موجودات غير ملموسة بالصافي	-	1,357,766	1,357,766
حق استخدام اصول مستأجرة	52,208	14,225,840	14,278,048
موجودات ضريبية مؤجلة	-	31,137,943	31,137,943
موجودات أخرى	18,207,319	145,124,812	163,332,131
موجودات محتفظ بها بهدف البيع بالصافي	4,318,694	-	4,318,694
مجموع الموجودات	1,504,839,742	1,251,161,169	2,756,000,911
المطلوبات:			
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	141,237,514	-	141,237,514
ودائع عملاء	1,865,544,081	548,425	1,866,092,506
تأمينات نقدية	82,178,622	-	82,178,622
أموال مقترضة	45,528,508	56,678,956	102,207,464
التزامات مقابل حق استخدام اصول مستأجرة	48,162	13,197,018	13,245,180
مخصصات متنوعة	-	12,408,652	12,408,652
مخصص ضريبة الدخل	14,760,848	-	14,760,848
مطلوبات ضريبية مؤجلة	-	3,489,800	3,489,800
مطلوبات أخرى	39,735,141	19,807,010	59,542,151
مطلوبات مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع	1,305,735	-	1,305,735
مجموع المطلوبات	2,190,338,610	106,129,862	2,296,468,472
الصافي الموجودات	(685,498,868)	1,145,031,307	459,532,439

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الاعتمادات المستندية حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2019 و 2020 :

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
من (1) الى (5)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	31,455,989	-	-	31,455,989	80,022,038
من (6) الى (7)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	6,580,253	242,797	-	6,823,050	16,801,822
من (8) الى (10)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	56,596
غير مصنف	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
المجموع	38,036,242	242,797	-	38,279,039	96,880,456

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد الاعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2020:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	96,390,452	433,408	56,596	96,880,456	91,458,705
التسهيلات الجديدة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	7,603,716	242,797	-	7,846,514	28,315,607
التسهيلات المسددة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(66,010,424)	(380,911)	(56,596)	(66,447,931)	(22,893,856)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	101,173	(101,173)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(48,676)	48,676	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	38,036,242	242,797	-	38,279,039	96,880,456

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للاعتمادات المستندية خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2020:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	493,421	8,791	41,766	543,978	271,023
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	106,816	136	-	106,952	403,567
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(425,976)	(6,952)	(41,766)	(474,694)	(130,612)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	2,371	(2,371)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(532)	532	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	176,100	136	-	176,236	543,978

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2020:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	660,587,626	12,366,317	-	675,703,386	647,151,638
التسهيلات الجديدة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	123,152,368	2,171,572	-	125,452,600	171,842,011
التسهيلات المستحقة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(191,459,694)	(3,286,199)	(746,787)	(195,492,680)	(143,290,264)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	2,860,626	(2,701,074)	-	(159,552)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(3,834,238)	4,083,891	-	(249,653)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(633,523)	(192,938)	-	826,461	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	590,673,165	12,441,568	-	605,663,306	675,703,385

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات غير المباشرة بشكل تجميعي خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2020:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	2,957,220	434,642	-	5,402,583	5,112,741
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	2,275,982	293,517	-	3,014,466	2,567,881
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(1,100,862)	(189,881)	(238,009)	(1,528,752)	(2,277,039)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	163,603	(98,980)	-	(64,622)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(22,362)	163,543	-	(141,181)	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	(8,023)	(10,730)	-	18,754	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	4,265,557	592,111	-	6,888,297	5,403,583

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي الكفالات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
من (1) الى (5)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من (6) الى (7)	205,911,190	309,361	-	206,220,551	199,329,614
من (8) الى (10)	17,610,356	6,014,117	-	23,624,472	35,147,929
غير مصنف	-	-	-	-	2,140,042
المجموع	223,521,546	6,323,477	2,020,162	231,865,186	236,617,584

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد الكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة المعدل	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التسهيلات الجديدة خلال السنة	229,423,531	5,054,012	2,140,042	236,617,584	233,177,652
التسهيلات المسددة خلال السنة	42,148,859	23,695	15,000	42,187,554	37,819,797
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	(46,090,685)	(542,046)	(307,222)	(46,939,953)	(34,379,865)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	1,021,545	(927,045)	(94,500)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(2,670,803)	2,842,803	(172,000)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(310,902)	(127,941)	438,843	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	223,521,546	6,323,477	2,020,162	231,865,185	236,617,584

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للكفالات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	643,496	83,044	1,692,245	2,418,785	2,544,023
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	945,368	92,365	233,562	1,271,295	712,842
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	(138,928)	(97,660)	(41,458)	(278,046)	(838,080)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	41,945	(2,377)	(39,568)	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(7,988)	105,694	(97,706)	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	(2,541)	(308)	2,849	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	1,481,351	180,758	1,749,925	3,412,034	2,418,785

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي القبولات حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
من (1) الى (5)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
من (6) الى (7)	15,104,924	51,006	-	15,155,930	19,028,227
من (8) الى (10)	761,184	-	-	761,184	1,488,440
غير مصنف	-	-	-	-	-
المجموع	15,866,108	51,006	-	15,917,115	20,516,666

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد القبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
التسهيلات الجديدة خلال السنة	20,013,606	503,060	-	20,516,666	26,152,139
التسهيلات المسددة خلال السنة	(12,024,027)	(488,461)	-	(12,512,489)	(12,764,136)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	61,199	(61,199)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(97,607)	97,607	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	15,866,108	51,006	-	15,917,115	20,516,666

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للقبولات خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــــــــــان	المرحلة الأولى افرادى	المرحلة الثانية افرادى	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	91,044	16,886	-	107,930	114,817
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	61,341	(15,424)	-	61,341	73,839
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	(52,309)	(2,070)	-	(67,733)	(80,726)
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(1,190)	1,190	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	100,957	582	-	101,539	107,930

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
من (1) الى (5)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	135,954,068	220,479	140,242,880	136,174,547	140,242,880
من (6) الى (7)	24,124,148	2,185,185	25,214,555	26,309,333	25,214,555
من (8) الى (10)	-	118,296	129,283	118,296	129,283
غير مصنف	42,970,282	577,995	46,322,708	43,958,392	46,322,708
المجموع	203,048,499	2,983,658	211,909,426	206,560,567	211,909,426

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	209,377,048	1,979,573	156,785,685	211,909,426	156,785,685
التسهيلات الجديدة خلال السنة	43,034,824	1,678,321	87,266,325	44,826,806	44,826,806
التسهيلات المسددة خلال السنة	(49,070,165)	(722,531)	(32,142,584)	(50,175,664)	(50,175,664)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	788,317	(723,265)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(758,904)	836,557	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(322,621)	(64,997)	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	203,048,499	2,983,658	211,909,426	206,560,567	211,909,426

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة المعدل	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	1,286,348	148,307	1,741,322	1,712,364	1,741,322
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	727,999	109,150	997,165	1,048,554	1,048,554
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(389,837)	(44,853)	(1,026,123)	(589,476)	(589,476)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	87,164	(62,110)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(10,585)	54,060	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	(5,482)	(10,423)	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	1,695,606	194,132	1,712,364	2,171,442	1,712,364

فيما يلي افصاح توزيع اجمالي السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة حسب فئات التصنيف الداخلي للبنك كما في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

فئات التصنيف الائتماني بناءً على النظام الداخلي للبنك	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
من (1) الى (5)	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	99,428,442	321,129	94,857,639	99,749,571	94,857,639
من (6) الى (7)	10,772,328	2,519,500	14,921,614	13,291,828	14,921,614
من (8) الى (10)	-	-	-	-	-
غير مصنف	-	-	-	-	-
المجموع	110,200,770	2,840,629	109,779,253	113,041,399	109,779,253

فيما يلي افصاح الحركة على رصيد السقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	105,382,990	4,396,263	139,577,457	109,779,253	139,577,457
التسهيلات الجديدة خلال السنة	22,452,031	226,758	11,311,618	22,678,789	22,678,789
التسهيلات المسددة خلال السنة	(18,264,393)	(1,152,250)	(41,109,822)	(19,416,643)	(41,109,822)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	888,391	(888,391)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(258,249)	258,249	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
التسهيلات المعدومة (المشطوبة والمحولة خارج قائمة المركز المالي)	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	110,200,770	2,840,629	109,779,253	113,041,399	109,779,253

فيما يلي افصاح الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للسقوف الغير مستغلة للتسهيلات غير المباشرة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2020 و 2019:

البيــــــــان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	المجموع	2019
الرصيد في بداية السنة	دينار	دينار	دينار	دينار	دينار
	442,912	177,614	441,556	620,525	441,556
الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات الجديدة خلال السنة	434,458	91,866	380,469	526,324	380,469
المسترد من الخسائر الائتمانية المتوقعة على التسهيلات المسددة خلال السنة	(93,812)	(24,992)	(201,500)	(118,804)	(201,500)
ما تم تحويله إلى المرحلة الاولى	30,052	(30,052)	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثانية	(2,068)	2,068	-	-	-
ما تم تحويله إلى المرحلة الثالثة	-	-	-	-	-
التغيرات الناتجة عن تعديلات	-	-	-	-	-
مخصص التسهيلات المعدومة	-	-	-	-	-
الرصيد في نهاية السنة	811,543	216,503	620,525	1,028,046	620,525

(46) القضايا المقامة على البنك

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك والشركة التابعة 9,624,464 دينار كما في 31 كانون الأول 2020، وبرأي الإدارة والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك التزامات تفوق المخصص المأخوذ لها والبالغ 1,459,097 دينار كما في 31 كانون الأول 2020.

(47) الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع والعمليات غير المستمرة

أ - الاستثمار في الشركة المتحدة للاستثمارات المالية:

وفقاً لقرار لجنة المجلس للإدارة والاستثمار بتاريخ 2 شباط 2020، فقد تقرر الموافقة على اندماج الشركة المتحدة للاستثمارات المالية والشركة الادارية للاستثمار والاستشارات المالية مع احدى الشركات التي تمارس أعمال الاستثمار والوساطة، ومن المتوقع الانتهاء من عملية الاندماج خلال الأشهر القليلة القادمة.

2019	2020	
دينار	دينار	الربح للسنة من العمليات غير المستمرة
834,631	222,034	صافي الخسائر للسنة
(1,121,259)	(889,641)	مجموع المصروفات
(286,628)	(667,607)	خسارة السنة قبل الضريبة
32,919	60,167	منافع ضريبية
(253,709)	(607,440)	صافي خسارة السنة
(127,402)	(379,547)	حصة الشركة الام من خسارة الشركة التابعة

31 كانون الأول 2019		31 كانون الأول 2020		
حصة الشركة الام (البنك)	بيانات الشركة	حصة الشركة الام (البنك)	بيانات الشركة	
دينار	دينار	دينار	دينار	نقد في الخزينة وارصدة لدى البنوك
947,117	1,886,087	176,192	281,983	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
453,498	903,095	856,621	1,370,964	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
2,255,358	4,491,314	2,662,793	4,261,622	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	-	-	-	ممتلكات ومعدات بالصافي
181,453	361,345	219,574	351,414	موجودات غير الملموسة بالصافي
1,199	2,397	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
503,552	1,002,772	710,128	1,136,512	موجودات أخرى
1,471,199	2,929,733	2,101,704	3,363,637	مجموع الموجودات
5,813,376	11,576,743	6,727,012	10,766,132	ينزل : خسارة تدني موجودات محتفظ بها بهدف البيع
(1,494,682)	-	(1,529,842)	-	
4,318,694	11,576,743	5,197,170	10,766,132	
المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها للبيع				
				مخصص ضريبة الدخل
29,580	58,906	37,149	59,454	مطلوبات أخرى
1,276,155	2,541,331	1,362,163	2,180,051	مجموع المطلوبات
1,305,735	2,600,237	1,399,312	2,239,505	
				حقوق ملكية مرتبطة مباشرة بموجودات محتفظ بها بهدف البيع
(17,829)	(35,505)	(22,185)	(35,505)	

ب- الاستثمار في الشركة الادارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية:

وفقاً لقرار لجنة المجلس للإدارة والاستثمار بتاريخ 2 شباط 2020، فقد تقرر الموافقة على اندماج الشركة الادارية للاستثمار والاستشارات المالية و الشركة المتحدة للاستثمارات المالية مع احدى الشركات التي تمارس أعمال الاستثمار والوساطة، ومن المتوقع الانتهاء من عملية الاندماج خلال الأشهر القليلة القادمة.

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		
2019	2020	
دينار	دينار	
		الربح للسنة من العمليات غير المستمرة
604,145	180,103	مجموع الإيرادات
433,442	357,753	مجموع المصروفات
170,703	(177,650)	ربح الفترة قبل الضريبة
7,090	(18,382)	مصروف الضريبة / الوفر الضريبي
163,613	(159,268)	صافي الربح للسنة

بيانات الشركة		حصة الشركة الام (البنك)
دينار	دينار	
		الموجودات المحتفظ بها بهدف البيع
232,319	232,319	نقد في الخزينة وارصدة لدى البنوك
110,500	110,500	تسهيلات ائتمانية مباشرة بالصافي
10,026	10,026	ممتلكات ومعدات بالصافي
92,803	92,803	موجودات أخرى
445,648	445,648	مجموع الموجودات
		المطلوبات المرتبطة بموجودات محتفظ بها للبيع
110,000	110,000	ذمم دائنة
19,852	19,852	مطلوبات أخرى
129,852	129,852	مجموع المطلوبات

بيانات الإفصاح المطلوبة بموجب المادة 4 من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة الأوراق المالية عن السنة المالية المنتهية في 2020/12/31

المادة

أ4 كلمة رئيس مجلس الإدارة: وردت ضمن التقرير

ب4/1 وصف الأنشطة الرئيسية: ورد ضمن التقرير

يمارس البنك أعماله من خلال مكاتبه في الإدارة العامة الكائنة بمنطقة العبدلي - عمان و 64 فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة بالإضافة إلى فرع في قبرص. وقد بلغ حجم الاستثمار الرأسمالي 6,244 مليون دينار كما في نهاية عام 2020. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لأماكن فروع البنك وعدد الموظفين في كل منها:

الموقع	العدد	الموقع	العدد	الموقع	العدد
الإدارة العامة	641	فرع الشميساني	13	فرع جامعة البتراء	6
الفرع الجوال	6	فرع الصويفية	11	فرع جامعة اليرموك	10
الفرع الرئيسي	15	فرع العبدلي	13	فرع جامعة عمان الأهلية	8
فرع ابن خلدون	8	فرع العبدلي مول	12	فرع جبل الحسين	10
فرع ابو حسان مول	10	فرع العقبة	11	فرع جبل عمان	11
فرع ابو علندا	11	فرع الكرك	8	فرع جرش	9
فرع ابونصير	9	فرع المدينة الرياضية	10	فرع حي نزال	7
فرع اربد	18	فرع المركز التجاري	9	فرع خلدا	9
فرع البقعة	7	فرع المفرق	8	فرع دابوق	9
فرع الجبيهة	11	فرع المقابلين	10	فرع دير غبار	8
فرع الحصن	8	فرع المنطقة الحرة	9	فرع زهران	7
فرع الرابيه	9	فرع الهاشمي الشمالي	9	فرع زين	8
فرع الرصيفة	10	فرع الوحدات	11	فرع سمارة مول	6
فرع الرونق	9	فرع اليرموك	9	فرع سوق الخضار المركزي	11
فرع الزرقاء	9	فرع تاج مول	11	فرع سيتي مول	12
فرع الزرقاء الجديدة	8	فرع تلاج العلي	12	فرع شارع الصخرة المشرفة	8
فرع السلط	6	فرع جاليريا مول	11	فرع شارع المدينة المنورة	11
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية - عمان (شركة تابعة محتفظ بها بهدف البيع) *	10				
شركة إجارة للتأجير التمويلي - عمان (شركة تابعة)	27				
الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كاييتال) **	3				

* وفقا لقرار لجنة المجلس للإدارة والاستثمار بتاريخ 2 شباط 2020، فقد تقرر الموافقة على اندماج الشركة المتحدة للاستثمارات المالية مع الشركة الادارية للاستثمار والاستشارات المالية وإحدى الشركات التي تمارس أعمال الاستثمار والوساطة، ومن المتوقع الانتهاء من عملية الاندماج خلال عام 2021. وعليه تم الإبقاء على تصنيفها وفق متطلبات المعيار الدولي رقم (5) لموجودات محتفظ بها لأغراض البيع.

**وفقا لقرار لجنة المجلس للإدارة والاستثمار بتاريخ 2 شباط 2020، فقد تقرر الموافقة على اندماج الشركة الادارية للاستثمار والاستشارات المالية مع الشركة المتحدة للاستثمارات المالية وإحدى الشركات التي تمارس أعمال الاستثمار والوساطة، ومن المتوقع الانتهاء من عملية الاندماج خلال عام 2021. وعليه تم تصنيفها وفق متطلبات المعيار الدولي رقم (5) لموجودات محتفظ بها لأغراض البيع.

4 ب/2 الشركات التابعة:

-الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

تأسست الشركة المتحدة للاستثمارات المالية المساهمة العامة المحدودة في العام 1980 كشركة مساهمة خاصة برأسمال مقداره مائة وخمسون الف دينار لممارسة أعمال الوساطة المالية في بورصة عمان.

وفي العام 1995 تحولت إلى شركة مساهمة عامة برأسمال قدره مليون وخمسمائة ألف دينار أردني. تم زيادة رأسمال الشركة خلال الفترة من عام 1997 إلى 2010 على عدة مراحل عن طريق توزيع أسهم مجانية على المساهمين، ويبلغ رأسمال الشركة حاليا ثمانية ملايين دينار.

تعمل الشركة في مجال الوساطة المالية وتقديم الاستشارات كما حصلت من هيئة الأوراق المالية على ترخيص للعمل كمدير استثمار وعلى ترخيص للعمل بالتمويل على الهامش.

يقع مقر الشركة الرئيسي في عمان منطقة الشميساني ولا يوجد لها أي فروع أخرى داخل أو خارج المملكة الأردنية الهاشمية. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 10 موظفين.

-شركة إجارة للتأجير التمويلي

تأسست شركة إجارة للتأجير التمويلي كشركة مساهمة خاصة بتاريخ 2011/1/6 وبرأسمال مقداره 10 مليون دينار أردني وتم خلال شهر أيلول/ سبتمبر 2012 رفع رأسمال الشركة إلى 20 مليون دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي.

لقد جاءت فكرة إنشاء الشركة استكمالاً لرؤية البنك في تطوير خدماته المقدمة للعملاء وتوفير حلول تمويلية مبتكرة تسهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال تمويل الأصول الثابتة وبحيث تكون رديفة للتمويل المصرفي المعتاد في ضوء التغيرات في الأسواق المالية والمصرفية.

يقع مقر الإداره العامه للشركه في شارع مكه - مجمع الثوابت رقم 61

لدى الشركه حاليا فرعين قائمين في كل من محافظة العقبه ومحافظة إربد. وقد بلغ عدد الموظفين في الشركة 27 موظفاً.

-الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كاييتال)

تأسست الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كاييتال) كشركة مساهمة خاصة محدودة بتاريخ 2016/11/22 وبرأسمال مقداره 530 ألف دينار مدفوع بالكامل من البنك الأردني الكويتي.

تهدف الشركة، والتي باشرت أعمالها خلال الربع الأول من عام 2017، لتقديم نطاق واسع من الخدمات المالية والاستشارية لإدارة إصدارات الأسهم والأسناد والصكوك الإسلامية وتسويقها وتقديم الإستشارات المالية للشركات والمجموعات العائلية، بالإضافة إلى التوسط في عمليات بيع أو شراء الشركات وعمليات الإندماج وتنظيم الفرص الإستثمارية وتسويقها وغيرها من الخدمات المالية والإستشارية، علماً بأن الشركة قد حازت على رخصتي إدارة الإصدار (بذل عناية) والإستشارات المالية من قبل هيئة الأوراق المالية في مطلع العام 2017.

يقع مقر الشركة في شارع مكه، عمان ويعمل لدى الشركة ثلاثة موظفين.

4 ب/3 أ أسماء أعضاء مجلس الإدارة ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم:

◆ دولة السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي

رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: 1997/7/15

تاريخ الميلاد: 1949/12/15

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وإدارة مالية مع مرتبة الشرف من جامعة سانت إدواردز/ الولايات المتحدة الأمريكية، 1973.

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر - الجزائر (ممثل البنك الأردني الكويتي) - من 2002/9
- عضو مجلس الإدارة، شركة الألبان الأردنية
- عضو مجلس الإدارة، بنك برقان - الكويت - من 2004/4
- عضو مجلس للإدارة، FIMBank - مالطا - من 2020/8/13

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (2005 - 2007)
- عضو مجلس الأعيان الأردني، النائب الأول لرئيس المجلس (2000 - 2002)
- رئيس الديوان الملكي (1999 - 2000)
- عضو مجلس النواب الأردني الثاني عشر (1993 - 1997) والحادي عشر (1989 - 1993)، رئيس اللجنة المالية والاقتصادية بالمجلس (1993 - 1995)
- رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع (1996 - 1997)
- وزير الخارجية (1995 - 1996)
- وزير العمل (1991 - 1993)
- وزير السياحة والآثار (1989 - 1991)
- رئيس مجلس الأمناء، جامعة عمان الأهلية (2009-2017)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (2000-2017)

خبرات سابقة:

- عمل في عدة شركات مالية وأعمال حرة من 1973 إلى 1989.

◆ السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار

نائب رئيس مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: 1997/7/15

تاريخ الميلاد: 1954/12/20

الشهادات العلمية: شهادة جامعية في مجال الطيران الحربي من الولايات المتحدة، 1976 وأكاديمية الطيران الأردنية، 1981

المناصب الحالية:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة بانثر ميديا غروب (OSN)- دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة
- نائب رئيس مجلس الإدارة (التنفيذي)، شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة الخليج للتأمين، الكويت

- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد القابضة، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مؤسسة مبرة مشاريع الخير، الكويت
- نائب رئيس مجلس الإدارة، الشركة السعودية لمنتجات الألبان والأغذية (سدافكو)، السعودية
- عضو مجلس الإدارة، شركة الخليج مصر للسياحة والفنادق، مصر
- عضو مجلس أمناء، الجامعة الأمريكية في الكويت، الكويت
- الرئيس الفخري للجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، الكويت

التكريم والجوائز:

- جائزة المنتدى الاقتصادي في الكويت عام 2009 تقديراً لدوره في قطاع الاستثمار ونجاحاته في الأسواق المالية العالمية
- جائزة المنتدى الاقتصادي العربي في تونس عام 2007
- جائزة الإنجاز من المنتدى الاقتصادي العربي في بيروت عام 2007
- جائزة الإنجاز من جمعية المصرفيين العرب لأمريكا الشمالية في عام 2005

◆ السيد مسعود محمود جوهر حيات

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20

تاريخ الميلاد: 1953/9/11

الشهادات العلمية: بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت، 1973، الدبلوم العالي في العلوم المصرفية، 1975

المناصب الحالية:

- نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة، بنك برقان
- رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج المتحد، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة، شركة الخليج المتحد، البحرين
- رئيس مجلس الإدارة، بنك تونس العالمي، تونس
- نائب رئيس مجلس الإدارة، فم بنك، مالطا
- نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الجزائر، الجزائر
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مصرف بغداد، العراق
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة، الكويت
- عضو مجلس الإدارة، مبرة مؤسسة مشاريع الخير، الكويت

◆ السيد طارق محمد يوسف عبد السلام

عضو مجلس الإدارة

تاريخ العضوية: 1997/7/15

تاريخ الميلاد: 1965/8/24

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة، جامعة الكويت، 1987، دبلوم الأوراق المالية العالمية، الكويت، 1996

المناصب الحالية:

- الرئيس التنفيذي، قطاع الاستثمارات شركة مشاريع الكويت (القابضة)، الكويت من 2011/1
- عضو مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت من 2010/4
- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة شمال أفريقيا القابضة - الكويت من 2014/6
- عضو مجلس الإدارة، شركة كامكو للاستثمار، الكويت من 2013/4
- عضو مجلس الإدارة، شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية من 2012/6

المناصب السابقة :

- رئيس مجلس الإدارة، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2010/4 - 2019/4)
- الرئيس التنفيذي، شركة العقارات المتحدة، الكويت (2006 - 2011)
- المدير العام، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (1998 - 2006)
- مساعد الرئيس التنفيذي للتداول وإدارة المحافظ الاستثمارية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1996 - 1999)
- مدير إدارة التداول والمحافظ الاستثمارية العالمية، شركة مشاريع الكويت الاستثمارية (1992 - 1996)

◆ السيد محمد عدنان حسن الماضي

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - لغاية 2020/6/16

تاريخ العضوية: 2016/9/5

تاريخ الميلاد: 1971/4/18

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك، 1992، ماجستير تمويل، الجامعة الأردنية، 1998

المناصب الحالية:

- مدير مديرية دعم المساهمات، صندوق استثمار أموال الضمان من 2019/10/20

المناصب السابقة :

- مدير دائرة التدقيق الداخلي، صندوق استثمار أموال الضمان (2003 - 2019)
- دائرة التدقيق الداخلي، البنك المركزي الأردني (1994-2003)
- البنك العربي (1993)
- تدقيق حسابات، ديلويت أند توش (1992 - 1993)

◆ السيد نضال فائق القبح

عضو مجلس الإدارة / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - اعتباراً من 2020/6/17

تاريخ العضوية: 2020/6/17

تاريخ الميلاد: 1980/7/2

الشهادات العلمية: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 2001، ماجستير إدارة أعمال/محاسبة، الجامعة الأردنية، 2006

المناصب الحالية:

- مدير إدارة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي، صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي

المناصب السابقة:

- رئيس قسم مخاطر الاستثمار، صندوق استثمار أموال الضمان (2009 - 2012)
- رئيس قسم المخاطر التشغيلية بالوكالة، صندوق استثمار أموال الضمان (2011 - 2012)
- محلل مخاطر رئيسي، صندوق استثمار أموال الضمان (2006 - 2009)
- محاسب مالي، صندوق استثمار أموال الضمان (2004 - 2006)
- محاسب، البنك العربي (2001-2003)

◆ الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس

عضو مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة - الكويت

تاريخ العضوية: 2001/2/20

تاريخ الميلاد: 1939/1/1

الشهادات العلمية: بكالوريوس طب من جامعة عين شمس عام 1965 ودبلوم الدراسات العليا طب الأمراض الباطنية عام 1966. حصل على شهادة العضوية من كلية الأطباء الملكية / لندن عام 1970. أنهى تخصصه في أمراض القلب من جامعة هيوستن/تكساس عام 1973

المناصب الحالية والسابقة:

- نائب رئيس هيئة المديرين، مستشفى عمان الجراحي
- عضو مجلس الأعيان الأردني من 2016/9/27
- عضو مجلس الأعيان الأردني من 2011/10/25 إلى 2013/10/24
- أستاذ أمراض القلب السريري في الجامعة الأردنية وجامعة العلوم والتكنولوجيا
- عين مديراً لمركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب في عام 1983 ومديراً لمدينة الحسين الطبية ومديراً للخدمات الطبية الملكية الأردنية ومستشار أول في مركز الملكة علياء لأمراض وجراحة القلب
- حائز على زمالة العديد من كليات الطب من كليات الجامعات العالمية في أمريكا وبريطانيا
- حاز على العديد من الأوسمة الرفيعة المدنية والعسكرية والطبية في الأردن والخارج

◆ السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي

عضو مجلس الإدارة/ ممثل الشركة الإستراتيجية للاستثمارات

تاريخ العضوية: 2009/3/15

تاريخ الميلاد: 1961/6/28

الشهادات العلمية: بكالوريوس إدارة أعمال وتسويق، جامعة سانت إدواردز، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983

المناصب الحالية:

- مدير تطوير الأعمال، شركة سيمنس - فرع الأردن
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتحدة للاستثمارات المالية (ممثل البنك الأردني الكويتي) - لغاية 2020/5/30

المناصب السابقة:

- مدير إداري، شركة سيمنس - فرع الأردن (1993/12 - 2006/12)
- البنك المركزي الأردني/ دائرة العلاقات الخارجية - قسم الاستثمار (1985/11 - 1993/7)
- القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية / مديرية الدراسات والتطوير (1984/2 - 1985/10)

◆ السيد بيجان خسروشاهي

عضو مجلس الإدارة / ممثل Odyssey Reinsurance Co. / الولايات المتحدة

تاريخ العضوية: 2011/3/23

تاريخ الميلاد: 1961/7/23

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة أعمال في التمويل الدولي، 1986 وبكالوريوس هندسة ميكانيكية، جامعة (Drexel)، بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1983

المناصب الحالية:

- الرئيس والمدير التنفيذي، شركة Fairfax International / لندن
- ممثل شركة Fairfax Financial Holdings Limited في مجالس إدارة الشركات التالية:

- مجموعة الخليج للتأمين، الكويت
- شركة الخليج للتأمين وإعادة التأمين، الكويت
- الشركة البحرينية الكويتية للتأمين، البحرين
- المجموعة العربية المصرية للتأمين، مصر
- شركة الشرق العربي للتأمين، الأردن
- شركة اللانيس للتأمين، دبي
- شركة BRIT Limited، المملكة المتحدة
- البنك التجاري الدولي، مصر

المناصب السابقة:

- الرئيس والمدير التنفيذي، Fuji Fire and Marine Insurance Company – اليابان
- رئيس، عمليات التأمين العامة، AIG، سيول، كوريا الجنوبية (2001-2004)
- نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام، AIG Sigorta، تركيا (1997-2001)
- نائب الرئيس الإقليمي، الملكية المحلية وعمليات الإصابات في منطقة وسط المحيط الأطلسي، AIG، الولايات المتحدة الأمريكية
- شغل عدة مناصب في شركة AIG للتأمينات العامة منذ عام 1986، الولايات المتحدة الأمريكية

◆ معالي الدكتور مروان جميل عيسى المعشر

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25

تاريخ الميلاد: 1956/6/14

الشهادات العلمية: دكتوراه هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1981، ماجستير هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1978، بكالوريوس هندسة حاسوب، جامعة بيردو - الولايات المتحدة الأمريكية، 1977

المناصب الحالية:

- عضو مجلس إدارة، شركة مسافات للنقل المتخصص (من 2015/4)
- عضو مجلس إدارة، شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية (من 2016/2)
- عضو مجلس إدارة، الشركة المتصدرة للأعمال والمشاريع (من 2018/4/26)
- نائب الرئيس للدراسات، برنامج الشرق الأوسط، منحة كارنيجي للسلام العالمي (من 2010)

- عضو مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت (من 2007)
- عضو في المنتدى وزراء أسبن (من 2009)
- عضو المجلس الاستشاري، إدارة الشرق الأوسط لصندوق النقد الدولي (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد جامعة بيردو العالمي لبحوث السياسات (من 2010)
- عضو المجلس الاستشاري، معهد لاهاي للعدالة العالمية (من 2011)
- عضو مجلس إدارة، شركاء من أجل التغيير الديموغرافي (من 2013)
- عضو مجلس إدارة The Asfari Foundation (من 2013)
- عضو مجلس إدارة المركز العالمي للتعددية (من 2014)

المناصب السابقة:

- زميل أول، جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية (2010-2011)
- نائب أول للرئيس، الشؤون الخارجية، البنك الدولي (2007-2010)
- عضو مجلس الأعيان الأردني (2005-2007)
- نائب رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم الحكومة (2005/7-2005/11)
- وزير البلاط، الديوان الملكي الهاشمي (2005/4-2005/7)
- نائب رئيس الوزراء لشؤون تطوير الأداء الحكومي (2004-2005)
- وزير الخارجية (2002-2004)
- سفير الأردن لدى الولايات المتحدة الأمريكية (1997-2002)
- وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم الحكومة (1996-1997)

◆ السيد هاني خليل الهندي

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25

تاريخ الميلاد: 1949/8/15

الشهادات العلمية: ماجستير إدارة الأعمال، جامعة بورتلاند - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 وبكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية في بيروت 1973، شهادة محاسب قانوني (CPA)

المناصب الحالية:

- رئيس هيئة المديرين، شركة صناعات البحر المتوسط
- رئيس هيئة المديرين، شركة المتوسط للطاقة

المناصب السابقة:

- المدير التنفيذي، الشركة الأردنية الكويتية للمنتجات الزراعية والغذائية (1986-1992)
- مدير عام المشروع، الشركة الأردنية للإدارة والاستثمارات (1984-1986)
- المدير الإداري والمالي، الشركة الأردنية للأوراق المالية (1982-1984)
- مدقق، شركة توش روس (1980-1982)
- محاسب أول، شركة اتحاد المقاولين (1976-1978)
- محاسب، شركة صفوان للتجارة والمقاولات (1973-1974)

◆ السيد ماجد فياض برجاق

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/4/25

تاريخ الميلاد: 1947/2/4

الشهادات العلمية: بكالوريوس في الإدارة العامة والعلوم السياسية، الجامعة الأردنية 1969

المناصب السابقة:

- نائب المدير العام / مجموعة الخدمات المساندة، البنك الأردني الكويتي (2007-2011)
- مساعد المدير العام / عمليات، البنك الأردني الكويتي (1998 - 2007)
- مساعد المدير العام للتكنولوجيا والعمليات، بنك الصادرات والتمويل (1996 - 1998)
- مدير أعمال، بنك ANZ، أستراليا (1993-1996)
- مدير عمليات منطقة، بنك كرنديز (1969 - 1993)

◆ الدكتور صفوان سميح طوقان

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2016/12/7

تاريخ الميلاد: 1942/10/23

الشهادات العلمية: بكالوريوس في إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية - بيروت 1966، ماجستير اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1976، دكتوراه اقتصاد، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 1980

المناصب السابقة:

- عضو مجلس الأعيان الأردني السادس والعشرون
- رئيس مجلس الإدارة، بورصة عمان (2012-2013)
- رئيس مجلس الإدارة، شركة مناجم الفوسفات (2000-2004)
- مدير عام، مؤسسة الضمان الاجتماعي (1994-1999)
- أمين عام، وزارة التخطيط (1989-1994)
- أستاذ مساعد، جامعة اليرموك (1981-1989)
- محاضر، جامعة جنوب كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية (1975-1980)
- البنك المركزي الأردني (1966-1975)

◆ معالي السيد مروان محمود عوض

عضو مجلس إدارة مستقل

تاريخ العضوية: 2018/5/23

تاريخ الميلاد: 1951/3/11

الشهادات العلمية: ماجستير الاقتصاد من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980، دبلوم عالي التنمية الاقتصادية من جامعة فاندربيلت - الولايات المتحدة الأمريكية، 1980 ، بكالوريوس إدارة أعمال من الجامعة الأردنية، 1973.

المناصب الحالية:

- المدير العام، الأولى الدولية للإستشارات والتحكيم
- رئيس مجلس الإدارة، شركة إيلاف الأردنية للحلول المتكاملة

- رئيس منتدى خبراء مخاطر الأعمال
- نائب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب / بيروت
- عضو مجلس أمناء الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

المناصب السابقة:

- وزير المالية (1996 - 1997)
- أمين عام وزارة الصناعة والتجارة (1991 - 1993)

خبرات سابقة:

- رئيس مجلس استثمار أموال الضمان الاجتماعي
- نائب رئيس مجلس إدارة الملكية الأردنية
- المدير العام والرئيس التنفيذي، البنك الأهلي الأردني
- مدير لدوائر الاستثمار والعلاقات الخارجية، البنك المركزي الأردني
- المدير العام والرئيس التنفيذي، بنك الشرق الأوسط والاستثمار
- المدير العام التنفيذي، مصرف قطر الإسلامي
- المدير العام، بنك الانماء الصناعي
- مدير ومؤسس، المعهد العربي للدراسات المصرفية

4 ب/3/ب اسماء ورتب أشخاص الإدارة العليا ونبذة تعريفية عن كل واحد منهم

◆ السيد «محمد ياسر» مصباح محمود الأسمر

المنصب: المدير العام - لغاية 2020/11/14

تاريخ الميلاد: 1947

تاريخ التعيين: 1990/9/15

تاريخ انتهاء الخدمة: 2020/11/15

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة أعمال، الجامعة الأردنية، 1970

الخبرات السابقة:

- مساعد مدير عام / تسهيلات (1990 - 1993)
- مساعد مدير عام / إدارة ورقابة الائتمان، البنك التجاري الكويتي - الكويت (1971-1990)

مناصب / عضويات سابقة:

- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتفصيص (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس الإدارة، جمعية البنوك في الأردن لغاية 2015/2/25
- أمين سر مجلس الإدارة (1993 - 2014)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (ممثل البنك الأردني الكويتي) (2009/7/2 - 2013/3/27)
- نائب رئيس مجلس الإدارة، جمعية البنوك في الأردن (2010-2005/10/19)
- رئيس وعضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين (ممثل الشركة الاستراتيجية للاستثمارات) (2009/1/20 - 2009/6/14)

◆ السيد توفيق عبد القادر محمد مكحل

المنصب: نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية

تاريخ الميلاد: 1951

تاريخ التعيين: 1991/10/12

المؤهل العلمي: الثانوية العامة 1969

الخبرات السابقة:

- مساعد مدير عام / تسهيلات (1998 - 2007)
- مدير تنفيذي إدارة التسهيلات (1993 - 1997)
- مدير وحدة الائتمان والتسويق (1991 - 1993)
- مدير الائتمان والتسويق، بنك الكويت الوطني - الكويت (1971-1990)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس الإدارة، الشركة الأردنية لضمان القروض (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس الإدارة، شركة الشرق العربي للتأمين

مناصب / عضويات سابقة:

- عضو مجلس إدارة، شركة حديد الأردن (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، شركة كهرباء المملكة - مساهمة خاصة (ممثل صندوق الضمان لاستثمارات الطاقة)

◆ السيد هيثم سميح «بدر الدين» البطيخي

المنصب: رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة

تاريخ الميلاد: 1977

تاريخ التعيين: 2003/6/1

المؤهل العلمي: الكلية الملكية العسكرية «ساند هيرست»، بريطانيا، 1996

بكالوريوس علوم سياسية وعلاقات دولية جامعة كنت، بريطانيا، 2000

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي، الوحدة البنكية الخاصة (2006 - 2007)
- مدير الفرع الرئيسي (2003 - 2005)

مناصب / عضويات:

- رئيس مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (شركة مملوكة للبنك بالكامل)
- رئيس مجلس الإدارة، الشركة المتحدة للإستثمارات المالية
- عضو مجلس الإدارة، بنك القدس - فلسطين (ممثل البنك الأردني الكويتي) ابتداء من 2018/7/26
- عضو مجلس الأمناء، متحف الأردن ابتداء من 2017/10/8
- عضو مجلس الإدارة، مؤسسة الملكة رانيا ابتداء من 2018/2/21
- عضو في مجلس ادارة بيت الحوكمة الأردني للتدريب (JIoD)
- عضو في مجلس ادارة جمعية الضياء الخيرية لتربية وتعليم الأطفال المعوقين بصريا

◆ السيد وليم جميل عواد دبابنة

المنصب: رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية - لغاية 2020/8/31

تاريخ الميلاد: 1957

تاريخ التعيين: 1994/8/27

تاريخ انتهاء الخدمة: 2020/9/1

المؤهل العلمي: الثانوية العامة 1975

الخبرات السابقة:

- رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31
- 17 سنة في عدة بنوك آخرها بنك الاستثمار العربي الأردني (1990-1994)

◆ السيدة هيام سليم يوسف حبش

المنصب: رئيس الشؤون المالية - لغاية 2020/6/30

تاريخ الميلاد: 1955

تاريخ التعيين: 1999/2/6

تاريخ انتهاء الخدمة: 2020/7/1

المؤهل العلمي: دبلوم علوم تطبيقية، الجامعة اللبنانية الأمريكية، 1978

الخبرات السابقة:

- مدير مالي، المدرسة الانجليزية الحديثة (1992 – 1997)
- مدير مالي، بنك البتراء (1978 - 1989)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس الإدارة، الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (شركة مملوكة للبنك بالكامل)

◆ السيد إبراهيم عيسى إسماعيل كشت

المنصب: رئيس الشؤون القانونية

تاريخ الميلاد: 1962

تاريخ التعيين: 1989/4/1

المؤهل العلمي: بكالوريوس حقوق، الجامعة الأردنية، 1986

الخبرات السابقة:

- الدائرة القانونية من 2000/9/1
- دائرة التسهيلات (1994-2000)
- دائرة متابعة التسهيلات (1989-1994)

مناصب / عضويات:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة عمد للاستثمار والتنمية العقارية المساهمة العامة
- عضو رابطة الكتاب الأردنيين

◆ السيد زهدي بهجت زهدي الجبوسي

المنصب: رئيس تنمية أعمال الشركات – اعتباراً من 2020/7/9

تاريخ الميلاد: 1970

تاريخ التعيين: 1997/9/6

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة عمان الأهلية، 1994

الخبرات السابقة:

- رئيس التسهيلات الائتمانية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/7/8
- أعمال مصرفية، بنك الأردن والخليج (1994 – 1997)

◆ الدكتور مكرم أمين ماجد القطب

المنصب: رئيس الائتمان – اعتباراً من 2020/8/17

تاريخ الميلاد: 1965

تاريخ التعيين : 2004/05/16

المؤهل العلمي: دكتوراه محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2009

وظائف سابقة:

- رئيس مساعد تسهيلات الشركات، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16
- دائرة تسهيلات الأردن وفلسطين، البنك العربي (1998 – 2004)
- مساعد الأمين العام الشؤون المالية والإدارية، منتدى الفكر العربي (1990-1998)

مناصب / عضويات:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، شركة البنوك التجارية للمساهمة في الشركات المتوسطة (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس ادارة الشركة الوطنية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية (ممثل البنك الأردني الكويتي)
- عضو مجلس إدارة، شركة الإسراء للتعليم والاستثمار (ممثل البنك الأردني الكويتي)

◆ السيد إبراهيم فريد آدم بيته

المنصب: رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية – اعتباراً من 2020/9/1

تاريخ الميلاد: 1971

تاريخ التعيين: 2001/06/19

المؤهل العلمي: ماجستير إدارة أعمال، كلية ماسترخت للإدارة، قبرص ، 2005

وظائف سابقة:

- رئيس مساعد الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/31
- أعمال مصرفية، البنك الأردني الكويتي (فرع قبرص) (2001 – 2006)
- أعمال مصرفية، بنك الجزيرة – السعودية (1999 – 2001)
- أعمال مصرفية، شركة دار إثمار للخدمات المالية (1997 – 1999)
- أعمال مصرفية، بنك عمان للاستثمار (1992 – 1997)

◆ السيد عبدالله إبراهيم مسمار

المنصب: رئيس إدارة الشؤون الإدارية

تاريخ الميلاد: 1973

تاريخ التعيين: 2000/3/5

المؤهل العلمي: بكالوريوس قانون، جامعة عمان الأهلية، 1997

الخبرات السابقة:

- مديرية الشؤون القانونية لدى وزارة الداخلية (1997-2000)

◆ السيد داود عادل داود عيسى

المنصب: رئيس إدارة الموارد البشرية

تاريخ الميلاد: 1973

تاريخ التعيين : 2012/11/18

المؤهل العلمي: بكالوريوس إقتصاد، جامعة اليرموك، 1998

الخبرات السابقة:

- رئيس دائرة التخطيط والموازنة بإدارة الموارد البشرية ومدير شؤون الموظفين، شركة قطر للبترول (2004 – 2012)
- مدير شؤون الموظفين، شركة لوتس للمقاولات والتجارة ، قطر (2001 – 2004)
- مدير شؤون الموظفين والعلاقات العامة، الشركة الفنية للمقاولات الهندسية ، عمان (2000 – 2001)

مناصب / عضويات:

- عضو مجلس الإدارة، شركة إجارة للتأجير التمويلي (شركة مملوكة للبنك بالكامل)

◆ السيد إبراهيم فضل محمود الطعاني

المنصب: رئيس الشؤون المالية - اعتباراً من 2020/8/17

تاريخ الميلاد: 1964

تاريخ التعيين: 2013/11/4

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة اليرموك 1986، ماجستير علوم مالية ومصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 1994

الخبرات السابقة:

- رئيس إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي لغاية 2020/8/16
- رئيس التدقيق الداخلي، بنك ستاندرد تشارترد / الأردن (2011-2013)
- نائب الرئيس التنفيذي، شركة ABC للاستثمار/ الأردن (2009-2011)
- مدير تنفيذي للشؤون المالية، شركة Aloula Geojit للوساطة المالية/ المملكة العربية السعودية (2007-2009)
- رئيس مفتشين، البنك المركزي الأردني (1989-2007)
- محلل مالي، هيئة الأوراق المالية/ الأردن (1988-1989)

◆ السيد فادي محمد أحمد عباد

المنصب: رئيس إدارة مراقبة الامتثال

تاريخ الميلاد: 1971

تاريخ التعيين: 2018/04/29

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، جامعة بيروت العربية، 1995

الخبرات السابقة:

- مدير تنفيذي مجموعة الامتثال، بنك أبوظبي الأول - الإمارات العربية المتحدة (2010-2018)
- مدير رئيسي الامتثال / رئيس وحدة الجرائم المالية، بنك باركليز - الإمارات العربية المتحدة (2008-2010)
- مدير الامتثال الإقليمي، MoneyGram - الإمارات العربية المتحدة (2007-2008)
- القائم بأعمال مدير الالتزام التنظيمي، بنك الدوحة - قطر (2006-2007)
- ضابط الامتثال، البنك العربي- لمنطقة الخليج العربي - الأردن (2005-2006)
- رئيس فريق العمليات والمبيعات، Arbift (2005-2004)
- ضابط العمليات والإدارة، بنك أبوظبي الوطني (2000-2004)
- مساعد رئيس قسم التجارة الخارجية، المؤسسة المالية العربية (1991-2000)

◆ السيد ماهر محمد حامد أبو سعادة

المنصب: رئيس تكنولوجيا المعلومات

تاريخ الميلاد: 1971

تاريخ التعيين: 2019/4/28

المؤهل العلمي: جامعة اليرموك - هندسة الحاسبات والتحكم الآلي

الخبرات السابقة:

- مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات - الشركة الأردنية للتمويل الأصغر (2017/9 - 2019/4)
- شريك - شركة Dimension Management Consulting (2017 - 2011)

- مدير إدارة المشاريع والعمليات التقنية - بنك الجزيرة (2006-2011)
- رئيس تكنولوجيا المعلومات - شركة الجزيرة تكافل للتأمين التعاوني - عضو من مجموعة بنك الجزيرة (2009-2011)
- مدير الاستشارات - شركة DevoTeam الدولية (2005 - 2006)
- مدير مشاريع واستشاري - شركة IBM الدولية (1999 - 2002)

مناصب / عضويات:

- عضو مؤسس في جمعية إدارة المشاريع الأردنية (منبثقة عن PMI العالمية)

◆ السيد أيمن درويش مصطفى الكردي

المنصب: رئيس العمليات - اعتباراً من 2020/6/1

تاريخ الميلاد: 1958

تاريخ التعيين: 1982/11/1

المؤهل العلمي: بكالوريوس إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، 1980

الخبرات السابقة:

- مدير دائرة العمليات التجارية، البنك الأردني الكويتي - لغاية 2020/5/31
- مساعد مدير دائرة العمليات التجارية، البنك الأردني الكويتي
- منسق دوائر العمليات، البنك الأردني الكويتي

◆ السيد محمود عصام عبدالرزاق الأحمر

المنصب: رئيس إدارة المخاطر

تاريخ الميلاد: 1979

تاريخ التعيين: 2002/06/23

المؤهل العلمي: ماجستير علوم مالية مصرفية تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2005، بكالوريوس محاسبة، جامعة فيلادلفيا، 2001

الخبرات السابقة:

- مكلف بتسيير أعمال دائرة إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي
- مدير مخاطر السوق وتطبيقات بازل، إدارة المخاطر، البنك الأردني الكويتي
- مدير وحدة الرقابة المالية وتدقيق الشركات التابعة، إدارة التدقيق الداخلي، البنك الأردني الكويتي

◆ السيد يوسف واصف يوسف الحسن

المنصب: رئيس إدارة التدقيق الداخلي - اعتباراً من 2020/8/17

تاريخ الميلاد: 1971

تاريخ التعيين: 2006/6/5

المؤهل العلمي: بكالوريوس محاسبة، الجامعة الأردنية، 1994

الخبرات السابقة:

- مدير مكافحة الجرائم المالية، البنك الأردني الكويتي
- مدير مكافحة غسل الأموال، البنك الأردني الكويتي
- مدير الامتثال التشريعي، البنك الأردني الكويتي
- مدقق رئيسي، البنك الأردني الكويتي
- رئيس فريق تدقيق، بنك القاهرة عمان

4/ب4 أسماء مالي 1% فأكثر من أسهم البنك خلال عامي 2020 و 2019

الاسم	الجنسية	عدد الأسهم في 2020/12/31	النسبة %	عدد الأسهم في 2019/12/31	النسبة %	المستفيد النهائي من المساهمة	نسبة الأسهم المرهونة	الأسهم المرهونة	نسبة الأسهم المرهونة من إجمالي المساهمة	جهة الرهن
شركة الروابي المتحدة القابضة	كويتية	76,390,240	50.927	50,926,827	50.927	- حسابات محافظ / عملاء لدى شركات استثمارية - الكويت	99.99	76,387,240	99.99	بنك برقان - الكويت
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	أردنية	31,562,466	21.042	21,041,644	21.042	نفسه	-	لا يوجد	-	-
ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	امريكية	8,775,000	5.850	5,850,000	5.850	FAIRFAX FINANCIAL HOLDING Ltd. Canada السيد بريم واتسا بصفته رئيس مجلس الإدارة/ الرئيس التنفيذي	-	لا يوجد	-	-
KUWAIT WEALTH HOLDING LTD	جزر العذراء	3,631,554	2.421	2,421,036	2.421	نفسه (المفوض بإدارة الشركة السيد عبد الكريم الكباريتي)	-	لا يوجد	-	-

4/ب5 الوضع التنافسي:

يعمل البنك ضمن القطاع المصرفي الأردني الذي يضم 24 بنكا منها 8 بنوك أجنبية. ولدى البنك 64 فرعاً في الأردن وفرع في قبرص. يمارس البنك مهامه الرئيسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وتقديم الخدمات المصرفية والإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية والمؤسسات والأفراد. بلغت حصة البنك من إجمالي تسهيلات البنوك في الأردن 4.96% ومن إجمالي الودائع 4.70% كما في 2020/12/31.

4/ب6 درجة الاعتماد على موردين محددین أو عملاء رئيسین محلياً وخارجياً:

لا يوجد اعتماد على موردين محددین أو عملاء رئيسین محلياً و خارجياً يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات

4/ب7: • لا يوجد أي حماية حكومية أو امتيازات يتمتع بها البنك أو أي من منتجاته بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها.

• لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصل عليها البنك.

4/ب8: لا يوجد قرارات صادرة عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها لها أثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية، كما أن معايير الجودة الدولية لا تنطبق على البنك.

4/ب9: بيانات الموظفين والتدريب والهيكل التنظيمي

بلغ عدد موظفي البنك كما في 2020/12/31 (1,266) موظفاً منهم (13) موظف في فرع قبرص. وبلغ عدد موظفي الشركات التابعة (40) موظفاً.

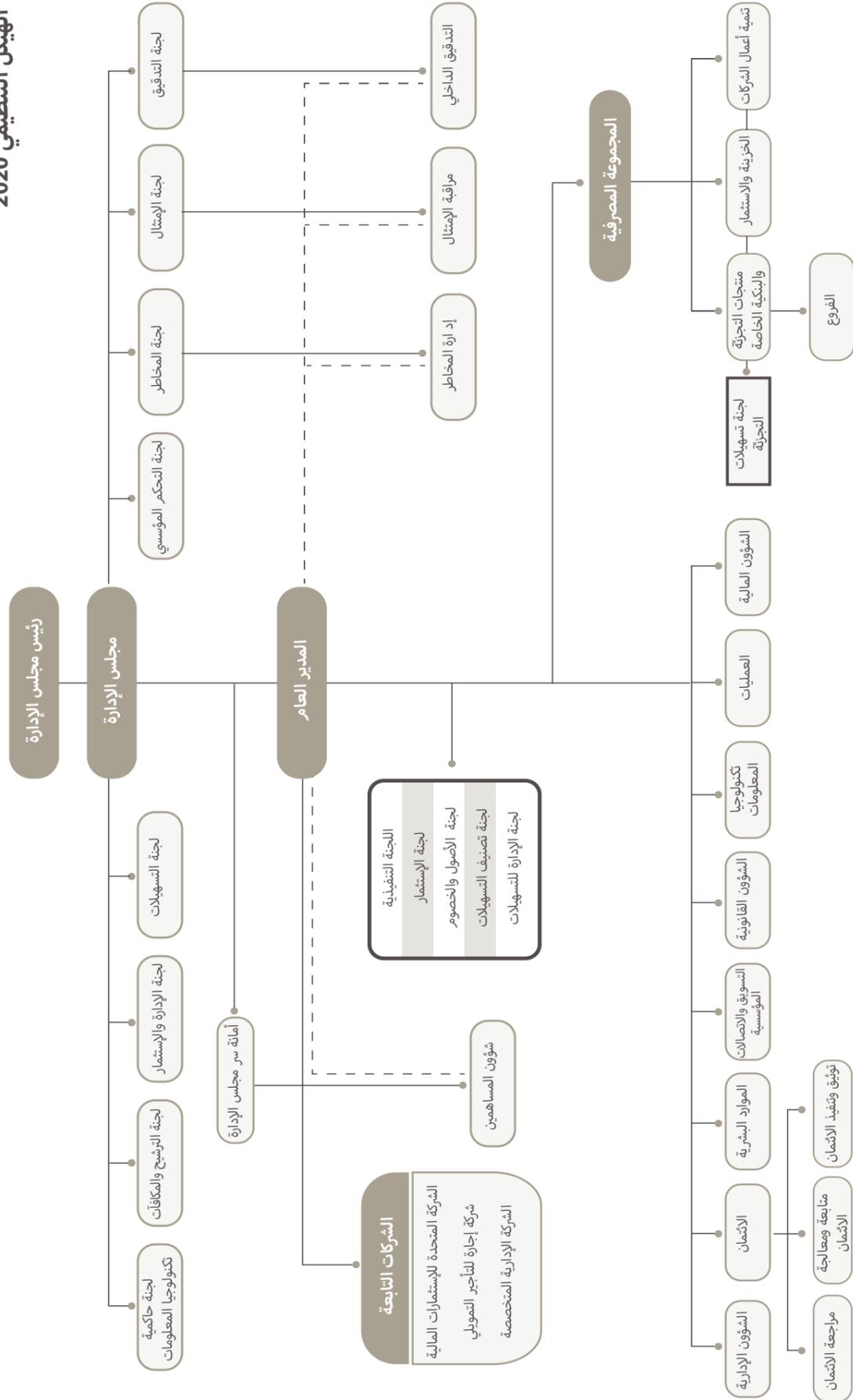
الموظفون حسب فئات مؤهلاتهم :

المؤهل العلمي	البنك الأردني الكويتي	المتحدة للاستثمارات المالية	شركة إجارة للتأجير التمويلي	الشركة الإدارية المتخصصة
العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
دكتوراه	1	-	-	-
ماجستير	84	1	2	1
دبلوم عالي	4	-	-	-
بكالوريوس	992	6	20	2
دبلوم	102	1	2	-
الثانوية العامة	30	2	3	-
دون الثانوية العامة	53	-	-	-
المجموع	1,266	10	27	3

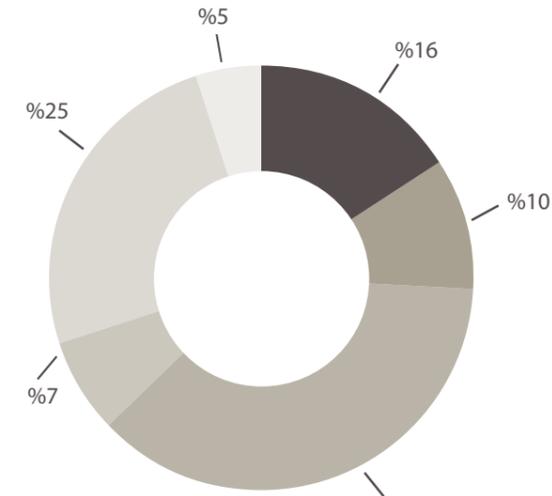
الدورات التدريبية لعام 2020:

البرامج الرئيسية	تدريب خارج البنك	التدريب الداخلي	التدريب الالكتروني	المجموع
عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات	عدد المشاركين	عدد الدورات
الدورات المصرفية المتخصصة	2	5	5	2246
المخاطر والامثال ومكافحة غسل الأموال والتدقيق	2	3	3	1522
المهارات الشخصية والسلوكية	0	8	97	4847
أنظمة المعلومات والأنظمة المصرفية والقنوات الإلكترونية	1	1	19	732
البرامج الإدارية والتخصية الغير مصرفية	7	3	60	4633
برامج اللغة الإنجليزية	14	0	0	14
المجموع	26	33	20	13994

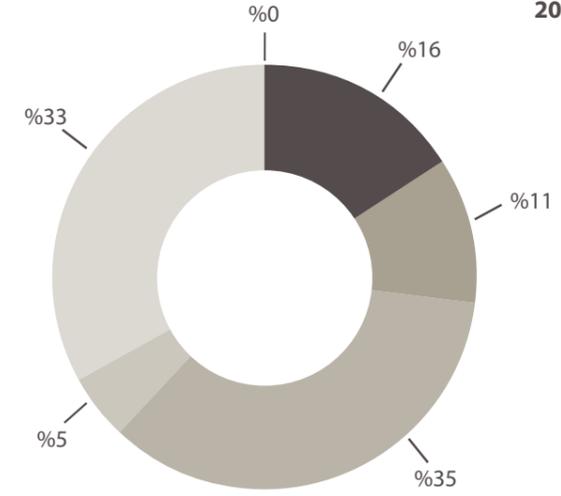
البنك الأردني الكويتي
الهيكل التنظيمي 2020



التوزيع النسبي لعدد الدورات خلال العام 2020

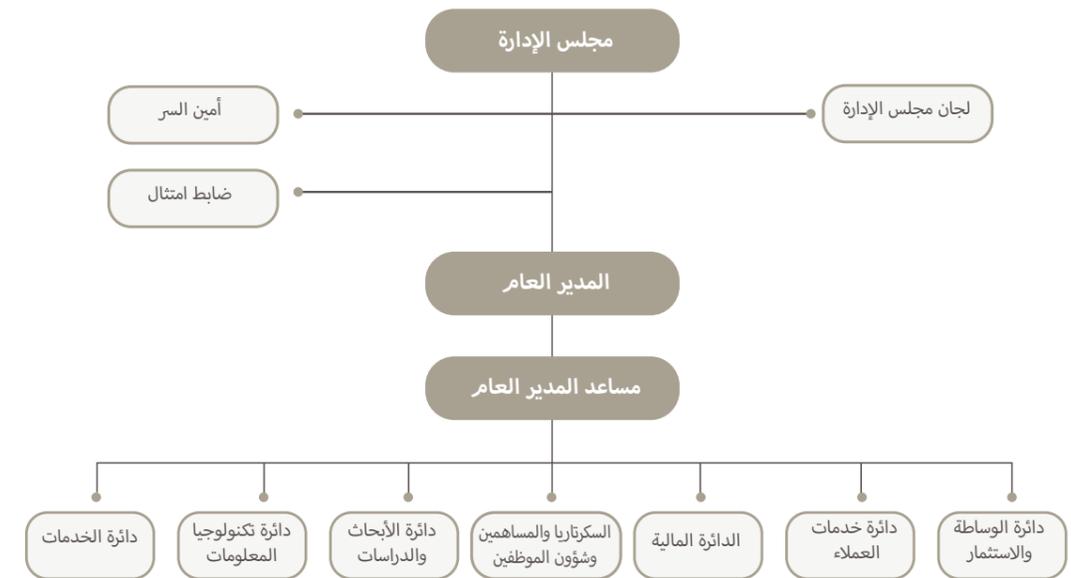


التوزيع النسبي لعدد المستفيدين من الدورات خلال العام 2020

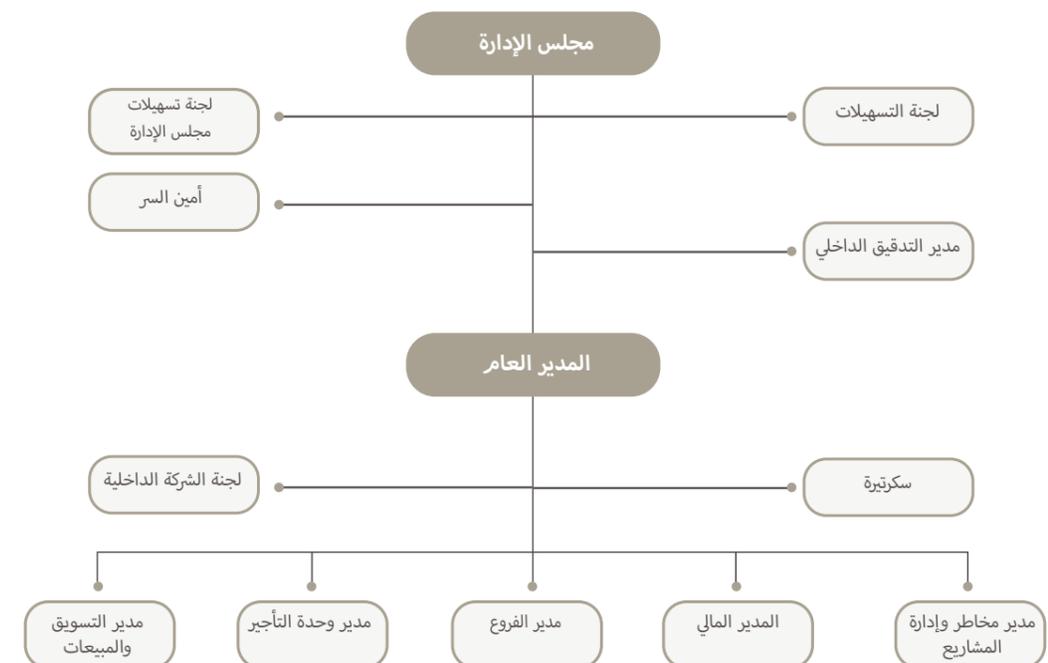


الهيكل التنظيمي للشركات التابعة

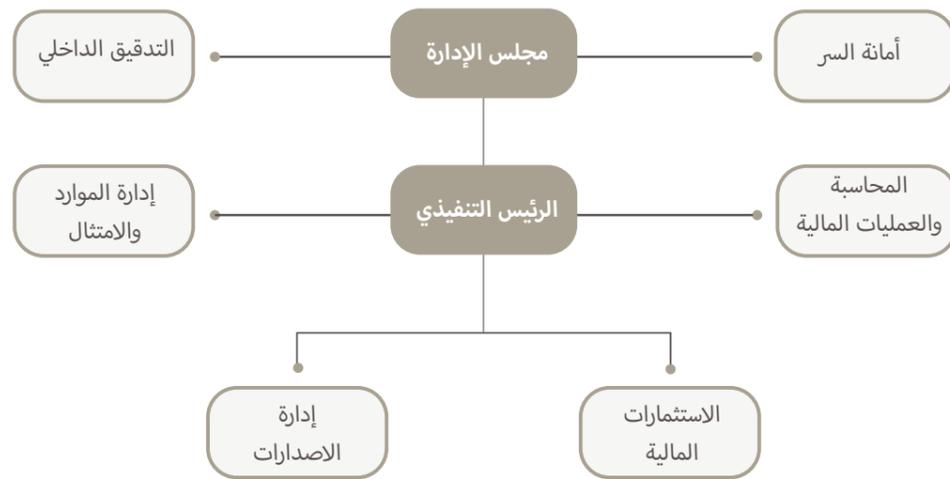
الشركة المتحدة للاستثمارات المالية



شركة إجارة للتأجير التمويلي



الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كاييتال)



مخاطر الائتمان Credit Risk Section:

هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل أو رغبته بوفاء التزاماته في المواعيد المحددة. وتعتبر هذه المخاطر من اهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

- تقوم دائرة مراجعة الائتمان بمراجعة السياسة الائتمانية وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. تمثل السياسة المؤشر والدليل الأساسي لمراكز العمل المختلفة في توضيح درجة المخاطر الائتمانية المقبولة لدى هذه المراكز.

- يتم إبداء الرأي بالطلبات الائتمانية من قبل دائرة مراجعة الائتمان وضمن الصلاحيات الائتمانية المحددة من مجلس الإدارة وبدون مسؤولية مالية.

- يتم مراجعة وتقييم نظام التصنيف الائتماني الداخلي بشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان من خلال دائرة إدارة المخاطر حيث لدى البنك نظام موثق ومعتمد من مجلس الإدارة وتم الأخذ بعين الاعتبار أي عنصر قد يساهم في توقع تعثر العميل من عدمه وبما يساعد في قياس وتصنيف مخاطر العملاء وبالتالي تسهيل عملية اتخاذ القرارات، وتسعير التسهيلات وتحديد ربحية العميل والمنتج، وإدارة الائتمان، ودراسة وتحليل المحفظة الائتمانية. ويساعد على الاحتفاظ بالبيانات اللازمة التي تسهل تطبيق الطرق المتقدمة من مخاطر الائتمان (FIRB) ضمن متطلبات بازل ويتم تطبيق نظام تصنيف ائتماني آلي لتدعيم ذلك. وضمن نفس الإطار يتم استخدام Scoring Card System.

- توصي دائرة إدارة المخاطر وبشكل مستقل عن دوائر تسويق الائتمان بوضع ضوابط وسقوف محددة وموثقة بسياسات وإجراءات واضحة تضمن الالتزام بهذه السقوف، تراجع دوريا وتعديل ان لزم. حيث يوجد سقوف محددة ومعتمدة من مجلس الإدارة فيما يخص التعامل مع البنوك، والبلدان وكذلك القطاعات الاقتصادية المختلفة وكذلك من مهامها إعداد سقوف لأي تركيز محتمل بال ضمانات أو المنتجات الائتمانية.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد تحليل للمحفظة الائتمانية، بحيث يتم تزويد مجلس الإدارة بصورة واضحة عنها توضح جودتها وتصنيفاتها المختلفة وأي تركيز بها وكذلك مقارنات Benchmarking تاريخية مع القطاع المصرفي ما أمكن، ومن ثم وضع التوصيات الملائمة لتخفيف المخاطر الموجودة.

مخاطر السوق Market Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة أي مراكز مالية (Open Financial Position) داخل أو خارج الميزانية جراء أي تغيرات تحدث في أسعار السوق.

لدى البنك سياسات وإجراءات محددة يتم من خلالها التعرف، وقياس، ومراقبة والسيطرة على المخاطر السوقية معتمدة من مجلس الإدارة ويتم مراجعتها دوريا ويراقب تطبيقها، وتتضمن هذه السياسات:

- السياسة الاستثمارية، حيث يقوم ممثلي دوائر الخزينة، وإدارة المخاطر، بوضع ومراجعة هذه السياسة وتعديلها إن لزم بشكل سنوي على الأقل وعرضها على لجنة الاستثمار ولجنة الأصول والخصوم.

- لدى البنك سياسة للمخاطر السوقية مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة توضح كيفية التعرف وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر السوقية. وكذلك سياسات مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة تحدد أسس إدارة المحافظ والصناديق الاستثمارية بما في ذلك الأسس التشغيلية والأدوات الاستثمارية المرغوب فيها والضوابط المفعلة وكذلك سياسة توضح أسس التعامل بين البنك وعملائه بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل والمعادن الثمينة الرئيسية على أساس الهامش. تعد دائرة إدارة المخاطر السياسات المذكورة وبالتعاون مع الدوائر المعنية. يتم رفع تقارير دورية (يومية وشهرية) من قبل ال Middle office ضمن مخاطر السوق/إدارة المخاطر حول مدى الالتزام بالسياسات أعلاه.

- تقوم دائرة ادارة المخاطر بإعداد القيمة المعرضة للمخاطر (VaR)، وقياس تحليل الحساسية، ومخاطر أسعار الفائدة، والسقوف، وتقارير أخرى واردة ضمن السياسات ذات العلاقة المعتمدة.

مخاطر السيولة Liquidity Risk:

هي الخسائر التي قد يتعرض لها البنك بسبب عدم توفر التمويل اللازم لتمويل الزيادة بتوظيفاته أو لسداد التزاماته عند استحقاقها بالوقت والكلفة الملائمتين. (وتعتبر جزءا من إدارة الموجودات والمطلوبات ALM ويتم إعداد تقارير بهذا الخصوص من ادارة المخاطر).

- تقوم دائرة إدارة المخاطر وبالتعاون مع دائرة الخزينة بإعداد/تحديث سياسة مكتوبة لإدارة مخاطر السيولة ويتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.

- تراقب دائرة إدارة المخاطر التزام البنك بنسب السيولة المحددة من قبل البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية التي تعمل ضمنها فروع البنك الخارجية، كما وتراقب السيولة لدى البنك بشكل يومي من قبل دائرة الخزينة.

- تتم مراقبة السيولة أيضا من قبل لجنة إدارة الأصول والخصوم التي يرأسها المدير العام وتضم رئيس إدارة المخاطر وتحكمها سياسة لجنة الاصول والخصوم ALCO Policy وذلك من خلال تقارير دورية تعدها دوائر إدارة المخاطر ودائرة الخزينة ويعرضها ويتدارسها اعضاء اللجنة والذين بدورهم يضعوا التوصيات الملائمة بهذا الخصوص.

- تقوم دائرة ادارة المخاطر وبالتنسيق مع دائرة الخزينة بإعداد سياسة مكتوبة لخطة طوارئ للسيولة Liquidity Contingency Plan لمعالجة أي مشاكل قد تطرأ على السيولة لدى البنك وبمستويات وسيناريوهات مختلفة ويتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.

مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk:

هي التعرض للحركات العكسية في معدلات أسعار الفائدة التي تؤثر على ربحية البنك بسبب التغير في صافي إيراد الفائدة (Net Interest Income) والتغير في القيمة الاقتصادية (Economic Value) للتدفقات النقدية للموجودات والمطلوبات.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد سياسة مخاطر اسعار فأأنده موثقة تحكم عملية التعرف، وقياس والسيطرة على مخاطر اسعار الفائدة وضمن اطار ادارة الاصول والخصوم للبنك ALCO ويتم اعتمادها من مجلس الادارة، وتقوم دائرة ادارة المخاطر بإعداد التقارير اللازمة وتعرض على لجنة ALCO لدى البنك.

المخاطر التشغيلية Operational Risk :

هي الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولا يشمل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر على اعداد ومراجعة سياسة وإجراءات موثقة لعملية التعرف وتقييم وتخفيف والسيطرة على المخاطر التشغيلية. لضمان التوافق مع متطلبات بازل ولتدعيم كفاءة وفعالية البيئة الرقابية بالبنك يستخدم البنك نظام مخاطر تشغيلية آلي يغطي جوانب التقييم الذاتي Self-Assessment ونظام Events Collection وتحديد وتحليل (Key Risk Indicators (KRI) لمراكز عمل البنك.

- يتم من قبل ادارة المخاطر المزج ما بين إدارة المخاطر المختلفة عند وضع الضوابط والإجراءات بحيث يتم التأكد من أن كافة المخاطر قد تم تغطيتها وبما يحقق مفهوم Enterprise Risk Management. كما أنه لدى البنك إجراءات عمل (Standard Operating Procedures(SOP's) موثقة تراجع وتعديل دوريا من قبل الدوائر المعنية وبإشراف دائرة تطوير العمليات، أي إجراءات يتم تعديلها أو يتم استحداثها بما فيها أي منتجات جديدة يتم عرضها على دوائر التدقيق الداخلي، والامتثال، والمخاطر لدراسة المخاطر الممكنة وكذلك كفاية الضوابط الرقابية الموجودة.

مخاطر إدارة امن المعلومات و إدارة استمرارية العمل Information Security & Business Continuity Management:

هي الخسارة الناتجة عن استخدام المعلومات من قبل أشخاص غير مخول لهم ذلك، أو من أن تكشف للعلن، أو توزع، أو أن تعدّل، أو من أن تدمر أو تحذف. هذا التعريف ينطبق على أي نوع من المعلومات سواء كانت المعلومة مكتوبة على ورق أو موجودة في ملف ما على الإنترنت، وتشمل استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر ببناء خطة استمرارية عمل Business Continuity Plan واضحة وموثقة ومعتمدة، ويتم عمل الاختبارات اللازمة لها بانتظام، وتفاعلا مع المفهوم الواسع لإدارة استمرارية العمل Business Continuity Management مدعمة بنظام آلي DRS لمزيد من الكفاءة في إدارة استمرارية العمل، وبحيث تتواءم مع التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الاردني وكذلك أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص.

- تم إفراد فريق لأمن أنظمة المعلومات Information Security Officer ويتبع مباشرة لإدارة المخاطر لتدعيم ذلك وبحيث يكون مستقل في رفع تقاريره عن مدير دائرة أنظمة المعلومات وضمن أفضل الممارسات العالمية ومتطلبات PCI.

التواؤم مع مقررات بازل

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بالإشراف على تطبيق متطلبات مقررات بازل المختلفة. ومن ضمنها احتساب نسب كفاية رأس المال ونسبة الرافعة المالية حسب مقررات بازل 3، وتقوم بالمساهمة بفعالية بالتخطيط لرأس المال Capital Budgeting.

- تقوم دائرة إدارة المخاطر بإعداد الاختبارات الضاغطة وتقييم رأس المال الداخلي وإصدار تقارير تحليلية لرأس المال. بالإضافة إلى إصدار التحليلات المالية المختلفة للبنوك مع إعداد تحليلات جديدة متخصصة في جوانب محددة من خلال الاستفادة من الإفصاحات الصادرة من البنوك.

4/ب11 الإنجازات خلال عام 2020: وردت ضمن التقرير

4/ب12 لم ترتب خلال السنة المالية 2020 أي آثار مالية لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن النشاط الرئيسي للبنك.

4/ب13 السلسلة الزمنية للأرباح المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين بالآلاف الدنانير وسعر السهم

(2020 - 2016)

السنة	الأرباح (الخسائر) المحققة من العمليات المستمرة قبل الضريبة	الأرباح الموزعة حسب سنة التوزيع	صافي حقوق مساهمي البنك	سعر السهم دينار
		نقدية	أسهمة منحة	
2016	42,861	-	459,693	3,940
2017	42,313	-	468,411	3,500
2018	55,849	-	445,562	2,900
2019	46,934	-	459,532	2,510
2020	(5,579)	50%	456,432	1,440

4/ب14 تحليل المركز المالي: ورد ضمن التقرير

4/ب15 الخطة المستقبلية: وردت ضمن التقرير

4/ب16 أتعاب مدققي الحسابات : بلغ إجمالي أتعاب مدققي الحسابات للبنك والشركات التابعة في عام 2020 مبلغ 141,038 دينار.

4/ب17 عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة خلال عامي 2020 و 2019

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				2020/12/31	2019/12/31
		عضو مجلس الإدارة	كويتية	76,390,240	50,926,827
1	السيد عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة / ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	أردني	1,719	1,146
2	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	ممثل شركة الروابي المتحدة القابضة	أردني	12,999	8,666
3	السيد فيصل حمد مبارك الحمد العيار	نائب رئيس مجلس الإدارة	كويتي	15,000	10,000
4	السيد طارق محمد يوسف عبدالسلام	عضو مجلس الإدارة	كويتي	21,375	14,250
5	شركة مشاريع الكويت القابضة	عضو مجلس الإدارة	كويتية	76,494	50,996
	السيد مسعود محمود جوهر حيات	ممثل شركة مشاريع الكويت القابضة	كويتي	48	32
6	ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	عضو مجلس الإدارة	أمريكية	8,775,000	5,850,000
	السيد بيجان خسرو شاهي	ممثل شركة ODYSSEY REINSURANCE COMPANY	أمريكي	-	-
	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو مجلس الإدارة	أردنية	31,562,466	21,041,644
7	السيد محمد عدنان حسن ماضي	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - لغاية 2020/6/16	أردني	-	-
	السيد نضال فائق محمد القبيج	ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي - اعتباراً من 2020/6/17	أردني	-	-
	الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	عضو مجلس الإدارة	أردنية	1,500	1,000
8	المهندس منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	ممثل الشركة الاستراتيجية للاستثمارات	أردني	99,597	66,398
9	الدكتور صفوان سميح عبد الرحمن طوقان	عضو مجلس الإدارة	أردني	1,500	1,000
10	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو مجلس الإدارة	أردني	205,500	137,000
11	السيد هاني خليل عبد الحميد الهندي	عضو مجلس الإدارة	أردني	1,573	1,049
12	السيد ماجد فياض محمود براجق	عضو مجلس الإدارة	أردني	1,500	1,000
13	السيد مروان محمود حسان عوض	عضو مجلس الإدارة	أردني	1,500	1,000

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أشخاص الإدارة التنفيذية خلال عامي 2020 و 2019

الرقم	الاسم	المنصب / الصفة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
				2019/12/31	2020/12/31
1	"محمد ياسر" مصباح محمود الأسمر	المدير العام - لغاية 2020/11/14	أردني	30,000	5,000
2	توفيق عبد القادر محمد مكحل	نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية	أردني	-	-
3	هيثم سميح "بدر الدين" البطيخي	رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة	أردني	-	-
4	وليم جميل عواد دبابنه	رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية - لغاية 2020/8/31	أردني	-	-
5	هيام سليم يوسف حبش	رئيس الشؤون المالية - لغاية 2020/6/30	أردنية	1,600	1,600
6	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية	أردني	-	-
7	زهدي بهجت زهدي الجيوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	أردني	-	-
8	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	أردني	-	-
9	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية	أردني	-	-
10	عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار	رئيس إدارة الشؤون الإدارية	أردني	-	-
11	داود عادل داود عيسى	رئيس إدارة الموارد البشرية	أردني	-	-
12	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	أردني	-	-
13	فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامثال	أردني	-	-
14	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	أردني	-	-
15	أيمن درويش مصطفى الكردي	رئيس العمليات	أردني	-	-
16	محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	أردني	-	-
17	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	أردني	-	-

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء مجلس الإدارة / الأشخاص المطلعين

اسم العضو/ الشخص المطلع	الصفة	اسم الشركة المسيطر عليها	نسبة المساهمة في الشركة المسيطر عليها	عدد أسهم البنك المملوكة من قبل الشركة المسيطر عليها	
				2019/12/31	2020/12/31
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	شركة الروابي المتحدة القابضة	99.99%	50,926,827	76,390,240
شركة مشاريع الكويت القابضة وشركاتها التابعة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك برقان - الكويت	65.04%	1,000	1,500
شركة مشاريع الكويت القابضة - الكويت	عضو مجلس الإدارة	بنك الخليج المتحد - البحرين	97.69%	315,669	473,503

عدد الأوراق المالية المملوكة من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة وممثليهم وأقارب أشخاص الإدارة العليا التنفيذية خلال عامي 2020 و 2019

الاسم	الصلة	الجنسية	عدد الأسهم كما في	
			2019/12/31	2020/12/31
فاتنه احمد جميل ملص	زوجة عبد الكريم علاوي صالح الكباريتي / رئيس مجلس الإدارة	أردنية	157,077	235,615
هند محمد اسماعيل جبر	زوجة محمد ياسر مصباح الأسمر / المدير العام	أردنية	20,000	70,000

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أقارب أعضاء مجلس الإدارة : لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء مجلس الإدارة

الأسهم المملوكة من قبل الشركات التي يسيطر عليها أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم : لا يوجد مساهمات للشركات المسيطر عليها من قبل أقارب أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم

4ب/ 18 أ المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

الرقم	عضو مجلس الإدارة	المنصب	مكافأة العضوية	بدل تنقلات وسفر وحضور الجلسات	الإجمالي
1	السيد عبدالكريم علاوي صالح الكباريتي	رئيس مجلس الإدارة	5,000	22,343	27,343
2	السيد فيصل حمد مبارك العيار	نائب رئيس مجلس الإدارة	5,000	4,254	9,254
3	المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي	عضو	5,000	8,700	13,700
4	السيد مسعود محمود جوهر حيات	عضو	5,000	8,254	13,254
5	السيد طارق محمد يوسف عبد السلام	عضو	5,000	4,254	9,254
6	الدكتور يوسف موسى سلمان القسوس	عضو	5,000	8,200	13,200
7	السيد منصور أحمد عبد الكريم اللوزي	عضو	5,000	10,600	15,600
8	السيد بيجان خسرو شاهي	عضو	5,000	4,254	9,254
9	الدكتور صفوان سميح عبدالرحمن طوقان	عضو	5,000	8,700	13,700
10	الدكتور مروان جميل عيسى المعشر	عضو	5,000	5,700	10,700
11	السيد هاني خليل عبدالحميد الهندي	عضو	5,000	7,800	12,800
12	السيد ماجد فياض محمود برجاق	عضو	5,000	9,700	14,700
13	السيد مروان محمود حسان عوض	عضو	5,000	6,900	11,900

4ب/ 18 ب المزايا والمكافآت التي يتمتع بها أشخاص الإدارة العليا

الرقم	الاسم	المنصب	الرواتب السنوية ومكافآت	سفر ومياومات	بدل لجان	الإجمالي
1	”محمد ياسر“ مصباح محمود الأسمر	المدير العام - لغاية 2020/11/14	466,786	-	1,800	468,586
2	توفيق عبد القادر محمد محفل	نائب المدير العام / رئيس المجموعة المصرفية	413,692	-	3,300	416,992
3	هيثم سمح ”بدر الدين“ البطيخي	رئيس منتجات التجزئة والبنكية الخاصة	309,980	-	2,300	312,280
4	وليم جميل عواد دبابنه	رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية - لغاية 2020/8/31	313,526	1,112	-	314,638
5	هيام سليم يوسف حبش	رئيس الشؤون المالية - لغاية 2020/6/30	202,414	-	-	202,414
6	إبراهيم عيسى إسماعيل كشت	رئيس الشؤون القانونية	182,984	-	-	182,984
7	زهدي بهجت زهدي الجبوسي	رئيس تنمية أعمال الشركات	185,000	-	700	185,700
8	د. مكرم أمين ماجد القطب	رئيس الائتمان	137,279	2,124	-	139,403
9	إبراهيم فريد آدم بيشه	رئيس الخزينة والاستثمار والعلاقات الدولية	179,917	-	-	179,917
10	عبدالله إبراهيم عبدالله مسمار	رئيس إدارة الشؤون الإدارية	98,882	-	-	98,882
11	داود عادل داود عيسى	رئيس إدارة الموارد البشرية	157,928	-	-	157,928
12	إبراهيم فضل محمود الطعاني	رئيس الشؤون المالية	177,974	-	1,200	179,174
13	فادي محمد أحمد عياد	رئيس إدارة مراقبة الامتثال	147,928	-	1,200	149,128
14	ماهر محمد حامد أبو سعادة	رئيس تكنولوجيا المعلومات	101,245	3,772	-	105,017
15	أيمن درويش مصطفى الكردي	رئيس العمليات	90,024	-	-	90,024
16	محمود عصام عبدالرزاق الأحمر	رئيس إدارة المخاطر	85,855	-	1,200	87,055
17	يوسف واصف يوسف حسن	رئيس إدارة التدقيق الداخلي	65,250	-	300	65,550

4ب/ 19 التبرعات: بلغ إجمالي مساهمة البنك والشركات التابعة في مجال المسؤولية الاجتماعية بما فيها التبرعات لجهات خيرية في العام 2020 مبلغ 2,563,441 دينار حسب الجدول أدناه:

البند	المبلغ
التبرع لصندوق همة وطن	2,000,000
التبرعات لجهات خيرية وأنشطة إجتماعية	232,840
دعم التعليم	154,154
دعم الثقافة المالية والمصرفية	75,483
التبرع لوزارة الصحة	50,000
دعم منتديات ومؤتمرات وطنية	18,500
دعم النشاط الرياضي داخل وخارج البنك	14,012
تدريب غير الموظفين من طلاب المعاهد والجامعات	11,142
دعم طبي	5,500
أخرى	1,810
المجموع	2,563,441

4ب/ 20 العقود والمشاريع والإرتباطات التي عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة أو رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء المجلس أو المدير العام أو أي موظف في البنك أو أقاربهم:

1. قام البنك خلال عام 2020 بالدخول في معاملات مع الشركات التابعة والشركات الشقيقة و كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ضمن النشاطات الاعتيادية للبنك وباستخدام أسعار الفوائد والعمولات التجارية. إن التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأطراف ذات العلاقة تعتبر غير مادية وهي عاملة ولم يؤخذ لها أية مخصصات. وقد ورد تفصيل هذه التعاملات ضمن الإيضاح رقم 37 حول القوائم المالية الموحدة لعام 2020

2. قام البنك خلال عام 2020 بالدخول في عقد ايجار مكاتب مبنى مجاور للإدارة العامة مملوكة لشركة ذات علاقة وتم الإفصاح عن هذا التعامل ضمن الإيضاح رقم 37 .

4ب/ 21 يساهم البنك في خدمة البيئة والمجتمع المحلي، وقد تم إيضاح ذلك ضمن الجزء الخاص بإنجازات البنك لعام 2020 في هذا التقرير.

4ج 1-5 البيانات المالية: وردت ضمن التقرير

4 د تقرير مدقي الحسابات : ورد ضمن التقرير

1. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بعدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال عام 2021.

2. يقر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في البنك.

3. يقر كل عضو من أعضاء المجلس الموقعين أدناه بأنه لم يحصل على أية منافع من خلال عمله في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو لأي من ذوي العلاقة به، وذلك عن عام 2020.

4. نقر نحن الموقعين أدناه بصحة ودقة واكتمال المعلومات البيانات الواردة في هذا التقرير.

المدير المالي
إبراهيم فضل الطعاني

المدير العام

رئيس مجلس الإدارة
السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي



رئيس وأعضاء مجلس الإدارة



السيد فيصل حمد العيار
نائب رئيس مجلس الإدارة



السيد عبدالكريم علاوي الكباريتي
رئيس مجلس الإدارة



السيد نضال فائق القبيج



السيد طارق محمد عبدالسلام



السيد مسعود محمود جوهر حيات



السيد يبجان خسروشاهي



السيد منصور أحمد اللوزي



الدكتور يوسف موسى القسوس



السيد ماجد فياض برجاق



السيد هاني خليل الهندي



الدكتور مروان جميل المعشري



السيد مروان محمود حسان عوض



الدكتور صفوان سميح طوفان

دليل الحاكمية المؤسسية 2020
(التحكم المؤسسي)



المقدمة

يعرف البنك المركزي الأردني الحاكمية المؤسسية، على أنها النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية.

كما ينظر البنك الأردني الكويتي بمفهومه الخاص إلى الحاكمية المؤسسية على أنها مفتاح ثقة العملاء وكافة الأطراف الأخرى المهتمة بالبنك، فالحاكمة المؤسسية هي الطريقة والأسلوب الذي تدار به علاقات البنك مع نفسه ومع الأطراف الأخرى المتأثرة به.

ويؤمن البنك الأردني الكويتي بأن وجود حاكمية مؤسسية جيدة يؤدي إلى إدارة جيدة للبنك، ويساعد على تحقيق أهداف البنك الإستراتيجية، بالإضافة إلى إيمانه المطلق بأن وجود حاكمية جيدة لدى كافة مؤسسات المملكة سوف يؤدي إلى وجود مؤسسات كفؤة، ويوفر بيئة تنافسية مناسبة، مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني بشكل عام، خصوصاً وأن البنوك تلعب دوراً هاماً في النظام المالي، وتعتمد على ودائع عملائها في أعمالها، مما يؤكد على أهمية وجود حاكمية مؤسسية جيدة لديها.

وعليه، فقد قرر مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي تبني دليل الحاكمية المؤسسية (يشار إليه لاحقاً بالدليل) والذي تم إعداده وفقاً لأفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص، واستناداً إلى تعليمات وإرشادات البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى، حيث يهدف البنك من تبنيه لهذا الدليل للوصول إلى تحقيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المتمثلة بعدالة معاملة كافة الجهات ذات العلاقة بالبنك (Stakeholders)، والشفافية والإفصاح عن وضع البنك المالي والإداري الحقيقي والمساءلة في العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وبين مجلس الإدارة والمساهمين، وبين مجلس الإدارة والجهات المختلفة الأخرى. ويوفر البنك النسخة المعتمدة من الدليل على موقعه الإلكتروني www.jkb.com

يعكس هذا الدليل متطلبات وسياسات البنك التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك، وتنطبق الأحكام الواردة فيه على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والموظفين، كما يعتمد البنك الاستراتيجيات والسياسات والهياكل الإدارية لشركاته التابعة في إطار الحوكمة السليمة.

التعريفات:

الحاكمة المؤسسية : النظام الذي يُوجّه ويدار به البنك ، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن ، وحماية مصالح المودعين ، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين وأصحاب العلاقة الآخرين ، والتزام البنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية .

الملاءمة : توفر متطلبات معينة في أعضاء مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا .

أصحاب المصالح : أي ذي مصلحة في البنك مثل المودعين أو المساهمين أو الموظفين أو الدائنين أو العملاء أو الجهات الرقابة المعنية .

المساهم الرئيسي : الشخص الذي يملك نسبة (5%) أو أكثر من رأسمال البنك بشكل مباشر أو غير مباشر.

عضو تنفيذي : عضو مجلس الإدارة الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للبنك .

عضو مستقل : عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ لقرارات موضوعية لصالح البنك ، والذي تتوفر فيه الشروط المبينة في تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك .

الإدارة التنفيذية العليا : تشمل الوظائف لدى البنك والتي ترادف الوظائف/ المسميات الواردة في قانون البنوك وتعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، والتعليمات والتشريعات الأخرى التي يخضع لها البنك، وكافة الوظائف المحددة وفقاً لنظام تقييم الوظائف الذي يعتمد عليه البنك بدرجة 20 فأعلى.

1	المقدمة
2	رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي
2	الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل
2	أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة
3	الهيكل التنظيمي
3	تأليف مجلس الإدارة
3	مسؤوليات مجلس الإدارة
3	مهام المجلس وواجباته
8	واجبات رئيس مجلس الإدارة
9	واجبات عضو مجلس الإدارة
9	واجبات أمين السر
9	اجتماعات مجلس الإدارة
10	حدود المسؤولية والمساءلة
11	اللجان المنبثقة عن المجلس
17	الإدارة التنفيذية العليا
18	تقييم أداء الإداريين
18	أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
19	الجهات الرقابية في البنك
20	ميثاق أخلاقيات العمل
20	تضارب المصالح
21	المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة
21	سياسة الإبلاغ
21	السياسات المنظمة لأعمال البنك
21	حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك
22	الشفافية والإفصاح

رسالة البنك بخصوص التحكم المؤسسي

يهدف البنك الأردني الكويتي إلى الوصول لأفضل المعايير المتعلقة بأخلاقيات العمل من كافة جوانبه وذلك من خلال الإفصاح عن نتائج البنك بكل دقة وشفافية، والتقيد التام بالقوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل البنك.

الإطار القانوني ومصادر هذا الدليل

استند البنك في اعداد هذا الدليل على ما يلي:

- قانون البنوك الساري.
- قانون الشركات الساري.
- قانون الأوراق المالية الساري وتعليمات هيئة الأوراق المالية.
- قانون ضمان الودائع الساري.
- الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضى القوانين المذكورة أعلاه وأية تعديلات لاحقة عليها.
- تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، الصادر عن البنك المركزي الأردني.
- إصدارات لجنة بازل حول الموضوع.
- إصدارات منظمة دول OECD والبنك الدولي المتعلقة بالحاكمة المؤسسية.
- المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للتقارير المالية والتي يستخدمها المستثمرون لمساءلة إدارة البنك.
- التشريعات السارية في البلدان التي للبنك فروع بها، وذلك في حدود أعمال البنك فيها. بالإضافة إلى القوانين التي تحمي حقوق المساهمين والمودعين والأطراف ذات العلاقة.

أطراف الحاكمية المؤسسية ذات العلاقة

1. المساهمون

يحرص إطار عمل الحوكمة في البنك على حماية حقوق المساهمين مع تأمين معاملة عادلة لهم وبصورة خاصة في ضوء القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الهيئات الرقابية. كما ينطبق الأمر عينه على سياسات وإجراءات البنك.

2. أعضاء مجلس الإدارة

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بالنيابة عن المساهمين بإدارة البنك، بموجب التشريعات والقوانين المختلفة التي تحدد واجباتهم ومسؤولياتهم (مثل قانون الشركات، قانون البنوك ... الخ).

3. الموظفون

كافة موظفي البنك عليهم مسؤولية في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية كجزء من مسؤولياتهم في تحقيق أهداف البنك، كل فيما يخصه.

يجب على موظفي البنك أن يتمتعوا بالمعرفة الضرورية والمهارات والمعلومات والصلاحيات للقيام بأعمال البنك، وهذا يتطلب الفهم الكامل للبنك وللصناعة وللسوق والمخاطر المرتبطة بذلك.

من خلال سعي الموظفين لتحقيق هذه المتطلبات فإنهم سوف يساهمون بشكل إيجابي في أداء وإنجازات البنك والنجاح في ذلك سوف يؤدي إلى الأمان والرضا الوظيفي.

4. الدائنون

الأطراف المختلفة التي ترتبط مع البنك بعلاقات تعاقدية مثل العملاء والموردين والدائنين.

الهيكل التنظيمي

من مهام مجلس الإدارة مسؤولية اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع طبيعة نشاطات البنك، والتأكد من وجود لوائح تنظيمية كافية لتنفيذ الإستراتيجية المعتمَدة، وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الفعّالة، وتطبيق الحوكمة الجيّدة. وذلك من خلال:

- هيكل تنظيمي واضح وشفاف.
- أهداف محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- مهام ومسؤوليات وظيفية محدّدة لكلّ وحدة إدارية.
- السلطات وخطوط الاتصالات والخطوط المباشرة للإشراف الخاصة بمناصب الإدارة المختلفة، فضلاً عن التخصيص/ فصل المهام الملائم.
- الأدلّة والسياسات وإجراءات العمل الملاءمة لتنفيذ العمليات والإشراف عليها لاسيما تحديد وصف وظيفي لكافة مستويات الوظائف ضمن الهيكل التنظيمي، بما في ذلك تحديد مؤهّلات وخبرة كلّ من يشغل هذه المناصب.
- هيكليةٌ مُلكية لا تعرقل الحَاكمة الموسسية.
- إدارات مستقلة للوفاء بمهام إدارة المخاطر والتدقيق والامتثال.
- وحدات وموظفين غير مشاركين في العمليات اليومية لأنشطة البنك (مثل موظفي مراجعة الائتمان وMiddle Office).

تأليف مجلس الإدارة

أ - يتألف مجلس إدارة البنك من ثلاثة عشر عضواً، على أن يكون أربعة منهم كحد أدنى مستقلون، وفقاً لتعريف تعليمات الحاكمية الصادرة عن البنك المركزي للعضو المستقل.

ب- لا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة تنفيذياً.

ج- يضع المجلس سياسة واضحة لملاءمة اعضائه بما يتماشى مع التشريعات والمتطلبات الرقابية.

د- على الرغم مما ورد في قانون الشركات، لا يجوز الجمع بين مناصبي «رئيس المجلس» و«المدير العام»، ويجب أن لا يكون رئيس المجلس أو أي من أعضاء المجلس أو المساهمين الرئيسيين مرتبطاً مع المدير العام بصلة قرابة دون الدرجة الرابعة.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتحمل المجلس مسؤولية سلامة كافة عمليات البنك بما فيها أوضاعه المالية، ومسؤولية تنفيذ متطلبات البنك المركزي، والمتطلبات الرقابية والتنظيمية الأخرى المتعلقة بعمله، ومراعاة أصحاب المصالح، ومسؤولية إدارة البنك ضمن إطار التشريعات والسياسات الداخلية له، ومسؤولية التأكد من أن الرقابة الفعالة متوفرة باستمرار على أنشطة البنك، بما في ذلك أنشطة البنك المسندة لجهات خارجية. ولضمان ذلك، يتاح لأعضاء المجلس ولجانة الاتصال المباشر مع الإدارة التنفيذية وأمين سر المجلس، مع التأكيد على عدم قيام أي من أعضاء المجلس بالتأثير على قرارات الإدارة التنفيذية إلا من خلال المداولات التي تتم في اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عنه. كما يمكنهم الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بمصادر خارجية بالتنسيق مع رئيس المجلس.

مهام المجلس وواجباته

مع مراعاة اختصاصات وصلاحيات الهيئة العامة للبنك، يتولى مجلس الإدارة المنتخب من قبل الهيئة العامة مهام ومسؤوليات إدارة أعمال البنك لمدة أربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتشمل هذه المهام والواجبات ما يلي (على سبيل الذكر وليس الحصر):

أولاً: في مجال الإشراف العام والرقابة ورسم الإستراتيجيات للبنك:

1. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أداؤها، والتأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك ومن ملاءته. ويعتمد المجلس السياسات والإجراءات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. رسم استراتيجية للبنك وإقرارها.
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإعداد استراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، واعتماد هذه الاستراتيجية، واعتماد خطط العمل التي تتماشى مع هذه الاستراتيجية.
4. اعتماد هيكل تنظيمي للبنك يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك لجان المجلس والإدارة التنفيذية.
5. اعتماد سياسة لمراقبة ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية عن طريق وضع مؤشرات أداء لتحديد وقياس ورصد الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المؤسسية.
6. التأكد من توفر سياسات وخطط وإجراءات عمل لدى البنك شاملة لكافة أنشطته وتتماشى مع التشريعات ذات العلاقة، وأنه قد تم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، وأنه يتم مراجعتها بانتظام.
7. تحديد القيم المؤسسية للبنك، ورسم خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة لكافة أنشطة البنك، وترسيخ ثقافة عالية للمعايير الأخلاقية والنزاهة والسلوك المهني لإداري البنك.
8. اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية أو أي نقاط أخرى أظهرها المدقق الخارجي، واعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية للبنك ومراجعتها سنوياً، وكذلك اعتماد ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.

ثانياً: في مجال السياسات والتعليمات والاستراتيجيات والضوابط التي يجب اعتمادها من مجلس الإدارة:

1. اعتماد سياسات وإجراءات مناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك.
2. اعتماد حدود واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
3. اعتماد سياسة فعالة لضمان ملاءمة أعضائه، على أن تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير والمتطلبات والشروط الواجب توفرها في العضو المرشح والمعين، وعلى أن يتم مراجعة هذه السياسة من وقت لآخر كلما استدعت الحاجة لذلك، ووضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع الأعضاء لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
4. اعتماد سياسة لضمان ملاءمة أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من معايير ومتطلبات وشروط الترشحات السارية بشأن الإدارة التنفيذية العليا، ويراجع المجلس هذه السياسة من وقت لآخر، ويضع إجراءات وأنظمة كافية للتأكد من استيفاء جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا لمعايير الملاءمة واستمرار تمتعهم بها.
5. اعتماد سياسة وإجراءات لمعالجة تعارض المصالح الذي قد ينشأ كون البنك جزءاً من مجموعة تتبع لشركة قابضة، والإفصاح عن أي تعارض في المصالح قد ينشأ عن ارتباط البنك بالشركات داخل المجموعة.
6. اعتماد سياسات وإجراءات للتعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بحيث تشمل تعريف هذه الأطراف أخذاً بالاعتبار التشريعات وشروط التعاملات وإجراءات الموافقة وآلية مراقبة هذه التعاملات، بحيث لا يسمح بتجاوز هذه السياسات والإجراءات.
7. اعتماد ضوابط لحركة انتقال المعلومات بين مختلف الإدارات، تمنع الاستغلال للمنفعة الشخصية.

ثالثاً: ما يجب على مجلس الإدارة التحقق منه:

1. ضمان وجود نظم معلومات إدارية كافية وموثوق بها تغطي كافة أنشطة البنك.
2. التحقق من أن السياسة الائتمانية تتضمن تقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات وخاصة الشركات المساهمة العامة، بحيث يتم تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة تبعاً لممارساتهم في مجال الحاكمية.

3. التأكد من أن البنك يتبنى مبادرات اجتماعية مناسبة في مجال حماية البيئة والصحة والتعليم ومراعاة تقديم التمويل للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بأسعار وآجال مناسبة.
4. التأكد من أن الهيكل التنظيمي يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة.
5. التأكد من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤولياتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك، وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
6. التأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعمالها وتتجنب تعارض المصالح.

رابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التعيين والتقييم والمكافآت:

1. تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، بعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي المسبقة على تعيينه.
2. الموافقة على تعيين أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بناءً على توصية اللجنة المختصة، وبعد الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي.
3. اتخاذ القرار بقبول استقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك، بناءً على توصية اللجنة المختصة، على أن يتم الحصول على عدم ممانعة البنك المركزي بخصوص قبول استقالة أو إنهاء خدمات كل من المدير العام ومدير التدقيق ومدير إدارة المخاطر ومسؤول الامتثال.
4. تشكيل لجان من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، وعلى هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية إلى المجلس.
5. إقرار خطة إحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك، وعلى المجلس مراجعة هذه الخطة مرة في السنة على الأقل.
6. تقييم أداء المدير العام سنوياً وفق نظام تقييم معد من قبل لجنة الترشيح والمكافآت بما في ذلك وضع مؤشرات الأداء الرئيسية، وحيث تتضمن معايير تقييم أداء المدير العام كل من الأداء المالي والإداري للبنك، ومدى إنجازه لخطط وإستراتيجيات البنك متوسطة وطويلة الأجل، وعلى أن تقوم اللجنة بإعلام البنك المركزي بنتيجة هذا التقييم.
7. وضع إجراءات لتحديد مكافآت أعضائه، وذلك اعتماداً على نظام التقييم الذي أقره.
8. التأكد من ملاءمة أعضائه وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لسياسات البنك المعتمدة والتشريعات والتعليمات السارية مع التأكد من توقيع الإقرارات التي تضمنتها تعليمات البنك المركزي
9. إعتناء نظام لتقييم أعماله وأعمال أعضائه، وعلى أن يتضمن هذا النظام كحد أدنى ما يلي:
 - وضع أهداف محددة وتحديد دور المجلس في تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن قياسه.
 - تحديد مؤشرات أداء رئيسية (KPIs) التي يمكن إستخلاصها من الخطط والأهداف الإستراتيجية وإستخدامها لقياس أداء المجلس.
 - التواصل ما بين مجلس الإدارة والمساهمين ودورية هذا التواصل.
 - دورية إجتماعات مجلس الإدارة مع الإدارة التنفيذية العليا.
 - دور العضو في إجتماعات مجلس الإدارة، وكذلك مقارنة أداؤه بأداء الأعضاء الآخرين، ويجب الحصول على التغذية الراجعة من العضو المعني وذلك بهدف تحسين عملية التقييم.
10. اعتماد نظام لقياس أداء إداري البنك من غير أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام، على أن يشمل هذا النظام على الآتي كحد أدنى:

- أن يعطى وزنٌ ترجيحيٌّ مناسبٌ لقياس أداء الالتزام بإطار عمل إدارة المخاطر وتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية .

- أن لا يكون إجمالي الدخل أو الربح العنصر الوحيد لقياس الاداء ، ولكن يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عناصر أخرى لقياس أداء الإداريين مثل المخاطر المرتبطة بالعمليات الأساسية ورضا العميل وغيرها حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق.
- عدم استغلال النفوذ وتعارض المصالح .

خامساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الإفصاح والنشر:

1. ضمان تخصيص جزء من موقع البنك الالكتروني يتضمن توضيحا لحقوق المساهمين وتشجيعهم على الحضور والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة، وكذلك نشر المستندات المعنية بالاجتماعات ومن ضمنها النص الكامل للدعوة ومحاضر الاجتماعات.
2. التأكد من أن المعلومات المالية وغير المالية التي تهم أصحاب العلاقة قد تم نشرها.
3. التأكد من التزام البنك بالإفصاحات التي حددتها المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الأخرى ذات العلاقة وأن يتأكد من أن الإدارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرأ على المعايير الدولية للإبلاغ المالي.
4. التأكد من تضمين التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية، إفصاحات تتيح للمساهمين الحاليين أو المحتملين الاطلاع على نتائج العمليات والوضع المالي للبنك.
5. التأكد من أن التقرير السنوي يتضمن ما يلي كحد أدنى:

- ملخصاً للهيكل التنظيمي للبنك.
- ملخصاً لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
- دليل الحاكمية المؤسسية للبنك والمعلومات التي تهم أصحاب المصالح المبينة فيه، ومدى الالتزام بتطبيق ما جاء في الدليل.
- نصا يفيد بمسؤولية وإقرار المجلس عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في التقرير، وكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
- معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة من حيث مؤهلاته وخبراته ومقدار مساهمته في رأسمال البنك وفيما إذا كان مستقلاً أم لا وعضويته في لجان المجلس وتاريخ تعيينه وأي عضويات يشغلها في مجالس إدارات شركات أخرى، والمكافآت بكافة أشكالها التي حصل عليها من البنك وذلك عن السنة المنصرمة، وكذلك القروض الممنوحة له من البنك، وأي عمليات أخرى تمت بين البنك والعضو أو الأطراف ذوي العلاقة به.
- معلومات عن دائرة إدارة المخاطر تشمل هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة ولجانه وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الاجتماعات.
- أسماء كل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا المستقلين خلال العام.

- ملخصاً عن سياسة منح المكافآت لدى البنك، مع الإفصاح عن كافة أشكال مكافآت أعضاء مجلس الإدارة كل على حده، والمكافآت بكل أشكالها التي منحت للإدارة التنفيذية العليا كل على حده، وذلك عن السنة المنصرمة.
- المساهمين الرئيسيين في البنك وفي الشركات التي تساهم بشكل رئيسي في البنك.
- أسماء المساهمين الذين يملكون نسبة (1%) أو أكثر من رأسمال البنك، مع تحديد المستفيد النهائي (Ultimate Beneficial Owners) لهذه المساهمات أو أي جزء منها، وتوضيح إن كان أي من هذه المساهمات مرهونة كلياً أو جزئياً.
- إقرارات من كافة أعضاء المجلس بأن العضو لم يحصل على أية منافع من خلال عمليه في البنك ولم يفصح عنها، سواء كانت تلك المنافع مادية أم عينية، وسواء كانت له شخصياً أو أي من ذوي العلاقة به، وذلك عن السنة المنصرمة.

6. إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلبيًا على ملاءمة أي من الإدارة التنفيذية العليا.
7. توفير آلية محددة لضمان التواصل مع أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح وتوفير معلومات ذات دلالة حول أنشطة البنك لأصحاب المصالح من خلال الآتي:

- اجتماعات الهيئة العامة.
- التقرير السنوي.
- تقارير ربع سنوية تحتوي على معلومات مالية، بالإضافة إلى تقرير المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة.
- الموقع الالكتروني للبنك.
- قسم علاقات المساهمين.

8. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة واتخاذ القرار المناسب بشأنها.
9. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من الأسهم بإضافة بنود على جدول أعمال الهيئة العامة العادي قبل إرساله بشكل نهائي للمساهمين.

سادساً: واجبات مجلس الإدارة في مجال التدقيق الداخلي والخارجي:

1. اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز فعالية التدقيق الداخلي وذلك من خلال: إعطاء الأهمية اللازمة لعملية التدقيق وترسيخ ذلك في البنك، ومتابعة تصويب ملاحظات التدقيق.
2. التأكد من أن دائرة التدقيق الداخلي في البنك قادرة على القيام بمهامها وان يكون موظفيها مؤهلين، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.
3. ضمان وتعزيز استقلالية المدققين الداخليين، وإعطائهم مكانة مناسبة في السلم الوظيفي للبنك، وضمان تمكنهم من الوصول إلى جميع السجلات والمعلومات والاتصال بأي موظف داخل البنك، بحيث يمكنهم من أداء المهام الموكلة إليهم وإعداد تقاريرهم دون أي تدخل خارجي.
4. اعتماد ميثاق تدقيق داخلي يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق، وتعميمه داخل البنك.
5. اعتماد أنظمة ضبط ورقابة داخلية والتأكد من قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي بمراجعة هيكل هذه الأنظمة مرة واحدة على الأقل سنويًا، وعلى المجلس تضمين التقرير السنوي للبنك بما يؤكد كفاية هذه الأنظمة.
6. التحقق من أن دائرة التدقيق الداخلي خاضعة للإشراف المباشر للجنة التدقيق، وأنها ترفع تقاريرها مباشرة إلى رئيس لجنة التدقيق.
7. ضمان استقلالية المدقق الخارجي بداية واستمرارًا.
8. ضمان تدوير منتظم للمدقق الخارجي بين مكاتب التدقيق وشركاتها التابعة والحليفة . وذلك كل سبع سنوات كحد أعلى ، وتحسب مدة السبع سنوات عند بدء التطبيق اعتباراً من عام 2010 تكون السنة الأولى (عند التدوير) للمكتب الجديد بشكل مشترك (Joint) مع المكتب القديم ، ولا يجوز إعادة انتخاب المكتب القديم مرة أخرى قبل مرور سنتين على الأقل من تاريخ آخر انتخاب له بالبنك بخلاف مهمة التدقيق المشتركة.

سابعاً: واجبات مجلس الإدارة في مجال الامتثال:

1. اعتماد سياسة لضمان امتثال البنك لجميع التشريعات ذات العلاقة، ومراجعة هذه السياسة بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. اعتماد مهام ومسؤوليات دائرة إدارة الامتثال.
3. ضمان استقلالية إدارة الامتثال، وضمان استمرار رفدها بكوادر كافية ومدربة.

ثامناً: واجبات مجلس الإدارة في مجال المخاطر:

1. قبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك، على المجلس الأخذ بالاعتبار المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.

2. اعتماد إستراتيجية لإدارة المخاطر ومراقبة تنفيذها، بحيث تتضمن مستوى المخاطر المقبولة وضمان عدم تعريض البنك لمخاطر مرتفعة، وأن يكون المجلس ملماً ببيئة العمل التشغيلية للبنك والمخاطر المرتبطة بها، وأن يتأكد من وجود أدوات وبنية تحتية لإدارة المخاطر في البنك قادرة على تحديد وقياس وضبط ومراقبة كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك.
3. اعتماد منهجية التقييم الداخلي لكفاية رأسمال البنك، وبحيث تكون هذه المنهجية شاملة وفعالة وقادرة على تحديد جميع المخاطر التي من الممكن أن يواجهها البنك، وتأخذ بالاعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال، ومراجعة هذه المنهجية بصورة دورية والتحقق من تطبيقها، والتأكد من احتفاظ البنك برأسمال كاف لمقابلة جميع المخاطر التي يواجهها.
4. اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة للبنك.
5. التحقق من معالجة التجاوزات على مستويات المخاطر المقبولة، بما في ذلك مساءلة الإدارة التنفيذية العليا المعنية بشأن هذه التجاوزات.
6. التأكد من أن دائرة إدارة المخاطر تقوم بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري لقياس قدرة البنك على تحمل الصدمات ومواجهة المخاطر المرتفعة، وأن يكون للمجلس دور رئيسي في اعتماد الفرضيات والسيناريوهات المستخدمة ومناقشة نتائج الاختبارات واعتماد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءً على هذه النتائج.
7. ضمان استقلالية دائرة إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك الأخرى والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.

واجبات رئيس مجلس الإدارة

1. الحرص على إقامة علاقة بناءة بين المجلس والإدارة التنفيذية للبنك.
2. التشجيع على النقد البناء حول القضايا التي يتم بحثها بشكل عام وتلك التي يوجد حولها تباين في وجهات النظر بين الأعضاء، والتشجيع على النقاشات والتصويت على تلك القضايا.
3. التأكد من استلام جميع أعضاء المجلس لمحاضر الاجتماعات السابقة وتوقيعها، واستلام جدول أعمال أي اجتماع قبل انعقاده بمدة كافية، على أن يتضمن الجدول معلومات مكتوبة كافية عن المواضيع التي سيتم مناقشتها في الاجتماع ويكون التسليم بواسطة أمين سر المجلس.
4. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
5. مناقشة القضايا الإستراتيجية والهامة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
6. تزويد كل عضو من أعضاء المجلس عند انتخابه بنصوص القوانين ذات العلاقة بعمل البنوك، وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة بعمل المجلس، بما فيها هذه التعليمات، وبكتيب يوضح حقوق العضو ومسؤولياته وواجباته، ومهام وواجبات أمين سر المجلس.
7. تزويد كل عضو بملخص كافٍ عن أعمال البنك عند التعيين أو عند الطلب.
8. التداول مع أي عضو جديد بمساعدة المستشار القانوني للبنك، حول مهام ومسؤوليات المجلس وخاصة ما يتعلق بالمتطلبات القانونية والتنظيمية لتوضيح المهام والصلاحيات والأمور الأخرى الخاصة بالعضوية ومنها فترة العضوية، ومواعيد الاجتماعات، ومهام اللجان، وقيمة المكافآت، وإمكانية الحصول على المشورة الفنية المتخصصة المستقلة عند الضرورة.
9. تلبية احتياجات أعضاء المجلس فيما يتعلق بتطوير خبراتهم وتعلمهم المستمر، وأن يتيح للعضو الجديد حضور برنامج توجيه (Orientation Program)، بحيث يراعي الخلفية المصرفية للعضو، على أن يحتوي هذا البرنامج وكحد أدنى المواضيع التالية:

أ - البنية التنظيمية للبنك، والحاكمة المؤسسية، وميثاق قواعد السلوك المهني.

ب- الأهداف المؤسسية وخطة البنك الإستراتيجية وسياساته المعتمدة.

ج- الأوضاع المالية للبنك.

د- هيكل مخاطر البنك وإطار إدارة المخاطر لديه.

10. توجيه دعوة للبنك المركزي لحضور اجتماعات الهيئة العامة، وذلك قبل فترة كافية ليصار إلى تسمية من يمثله.
11. تزويد البنك المركزي بمحاضر اجتماعات الهيئة العامة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام من تاريخ مصادقة مراقب عام الشركات أو من يمثله على محضر الاجتماع.
12. التأكد من إعلام البنك المركزي عن أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملاءمة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية للبنك.

واجبات عضو مجلس الإدارة

1. الإلمام بالتشريعات والمبادئ المتعلقة بالعمل المصرفي والبيئة التشغيلية للبنك ومواكبة التطورات التي تحصل فيه وكذلك المستجدات الخارجية التي لها علاقة بأعماله بما في ذلك متطلبات التعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا في البنك.
2. حضور اجتماعات المجلس، واجتماعات لجانه حسب المقتضى واجتماعات الهيئة العامة.
3. عدم الإفصاح عن المعلومات السرية الخاصة بالبنك أو استخدامها لمصلحته الخاصة أو لمصلحة غيره.
4. تغليب مصلحة البنك في كل المعاملات التي تتم مع أي شركة أخرى له مصلحة شخصية فيها وعدم أخذ فرص العمل التجاري الخاصة بالبنك لمصلحته الخاصة، وأن يتجنب تعارض المصالح.
5. الإفصاح للمجلس بشكل تفصيلي عن أي تعارض للمصالح في حال وجوده، والإلتزام بعدم المشاركة في القرار المتخذ بالإجماع الذي تم فيه تداول مثل هذا الموضوع، وأن يدون هذا الإفصاح في محضر إجتماع المجلس.
6. تخصيص الوقت الكافي للاضطلاع بمهامه كعضو مجلس إدارة.

واجبات أمين السر

1. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والاقتراحات والاعتراضات والتحفظات وكيفية التصويت على مشروعات قرارات المجلس.
2. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس.
3. التأكد من توقيع أعضاء مجلس الإدارة على محاضر الاجتماعات والقرارات.
4. متابعة تنفيذ القرارات المتخذة من مجلس الإدارة، ومتابعة بحث أي مواضيع تم إرجاء طرحها في اجتماع سابق.
5. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات مجلس الإدارة.
6. اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من أن مشاريع القرارات المنوي إصدارها عن المجلس تتوافق مع التشريعات.
7. التحضير لاجتماعات الهيئة العامة والتعاون مع اللجان المنبثقة عن المجلس.
8. تزويد البنك المركزي بإقرارات الملاءمة التي يتم توقيعها من قبل أعضاء المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة

أ. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة خطية من رئيسه او نائبه في حالة غيابه او بناء على طلب خطي يقدمه الى رئيس المجلس ربع أعضائه على الأقل يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، فإذا لم يوجه رئيس المجلس او نائبه الدعوة للمجلس إلى الاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للانعقاد.

ب. يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس في المركز الرئيسي للبنك أو في أي مكان آخر داخل المملكة إذا تعذر عقدها في المركز، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين حضروا الاجتماع، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.

ج. على أعضاء المجلس حضور اجتماعات المجلس حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن لعضو المجلس إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس، ودون أن يكون له الحق في التصويت أو التوقيع على محضر الاجتماع.

د. يكون التصويت على قرارات مجلس الإدارة شخصياً ويقوم به العضو بنفسه ولا يجوز التوكيل فيه كما لا يجوز أن يتم بالمراسلة أو بصورة غير مباشرة أخرى.

هـ. يجب أن لا يقل عدد اجتماعات مجلس الإدارة عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية، وان لا ينقضي أكثر من شهرين دون عقد اجتماع للمجلس.

و. يعين مجلس الإدارة أميناً لسر المجلس يتولى تدوين محاضر اجتماعات المجلس وقراراته بصورة دقيقة وكاملة وتدوين أي تحفظات أثيرت من قبل أي عضو، ويحتفظ البنك بجميع هذه المحاضر بشكل مناسب.

ز. على الإدارة التنفيذية العليا وقبل اجتماع المجلس بوقتٍ كافيٍ تقديم معلومات وافية ودقيقة لأعضاء المجلس، وعلى رئيس المجلس التحقق من ذلك.

حدود المسؤولية والمساءلة

- يعتمد المجلس حدودا واضحة للمسؤولية والمساءلة والالتزام والإلزام بها في جميع المستويات الإدارية في البنك.
- إتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيجاد فصل واضح بين سلطات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة من جهة، والإدارة التنفيذية من جهة أخرى بهدف تعزيز الحاكمية المؤسسية السليمة، وإيجاد آليات مناسبة للحد من تأثيرات المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة، وذلك من خلال الآتي على سبيل المثال لا الحصر:
 - أن لا يشغل أي من المساهمين الذين يمتلكون مصلحة مؤثرة أي وظيفة في الإدارة التنفيذية العليا.
 - أن تستمد الإدارة التنفيذية العليا سلطتها من المجلس وحده، وأن تعمل في إطار التفويض الممنوح لها من قبله.
- يتأكد المجلس من أن الهيكل التنظيمي للبنك يعكس بوضوح خطوط المسؤولية والسلطة، ويشمل المستويات الرقابية اللازمة بموجب التشريعات والتعليمات السارية.
- يتأكد المجلس من أن الإدارة التنفيذية العليا تقوم بمسؤوليتها المتعلقة بإدارة العمليات اليومية للبنك وأنها تساهم في تطبيق الحاكمية المؤسسية فيه، وأنها تفوض الصلاحيات للموظفين، وأنها تنشئ بنية إدارية فعالة من شأنها تعزيز المساءلة، وأنها تنفذ المهام في المجالات والأنشطة المختلفة للأعمال بشكل يتفق مع السياسات والإجراءات التي اعتمدها المجلس.
 - يعتمد المجلس ضوابط رقابية مناسبة تمكنه من مساءلة الإدارة التنفيذية العليا.
 - إضافةً إلى ما هو وارد في التشريعات، يعمل المدير العام على ما يلي:
 - تطوير التوجه الاستراتيجي للبنك.
 - تنفيذ استراتيجيات وسياسات البنك.
 - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.
 - توفير الإرشادات لتنفيذ خطط العمل قصيرة وطويلة الأجل.
 - توصيل رؤية ورسالة وإستراتيجية البنك إلى الموظفين.
 - إعلام مجلس الإدارة بجميع الجوانب الهامة لعمليات البنك.
 - إدارة العمليات اليومية للبنك.

اللجان المنبثقة عن المجلس

- يهدف تنظيم أعمال المجلس وزيادة كفاءته وفعاليتته، يشكل مجلس الإدارة لجاناً من بين أعضائه، يحدد أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله ويسمي رؤسائها.

- على هذه اللجان أن تقوم برفع تقارير دورية للمجلس وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك، كما أن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس ككل من تحمل مسؤولياته.

- يحظر على أي عضو في المجلس أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان التالية (التدقيق، المخاطر ، الامتثال، الترشيح والمكافآت والتحكم المؤسسي)، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.

- تمتع لجان المجلس بالصلاحيات التالية:

- طلب أي بيانات أو معلومات من موظفي البنك الذين يتوجب عليهم التعاون لتوفير هذه البيانات بشكل كامل ودقيق.
- طلب المشورة القانونية أو المالية أو الإدارية أو الفنية من أي مستشار خارجي.
- طلب حضور أي موظف بالبنك للحصول على أي إيضاحات ضرورية.

- يجوز قيام أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتصويت على قرارات اللجان التي تم حضورها بالكامل من خلال الفيديو أو الهاتف لتعذر حضوره الشخصي بسبب مقبول لمجلس الإدارة والتوقيع على محاضر اجتماعات تلك اللجان شريطة توثيق ذلك حسب الأصول، وأن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة، وأن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (50%) من اجتماعات اللجنة خلال عام.

أ) لجنة التدقيق :

دور اللجنة:

تختص لجنة التدقيق بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة، كما يتضمن ميثاق اللجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية وحققها في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها. ولا يجوز دمج أعمال أي لجنة أخرى مع أعمال هذه اللجنة.

1. تعنى اللجنة بمراجعة:

أ - نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.

ب- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.

ج- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك.

2. تقديم التوصيات للمجلس بخصوص تعيين المدقق الخارجي وإنهاء عمله وأتعباه وأي شروط تتعلق بالتعاقد معه، أخذة بالاعتبار أي أعمال أخرى كلف بها خارج نطاق التدقيق.

3. التحقق من استقلالية المدقق الخارجي سنوياً.

4. للجنة صلاحية الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية ولها الحق في استدعاء أي إداري لحضور أي من اجتماعاتها على أن يكون منصوصاً على ذلك في ميثاقها.

5. الاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومسؤول الامتثال مرة واحدة على الأقل في السنة بدون حضور أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

6. مراجعة ومراقبة الإجراءات التي تمكن الموظف من الإبلاغ بشكل سري عن أي خطأ في التقارير المالية أو أية أمور أخرى، وتضمن اللجنة وجود الترتيبات اللازمة للتحقيق المستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية.

7. التحقق من تدوير موظفي التدقيق الداخلي لتدقيق أنشطة البنك المختلفة كل ثلاثة سنوات كحد أدنى.

8. التحقق من عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي بأي مهام تنفيذية.

9. التحقق من إخضاع كافة أنشطة البنك للتدقيق بما فيها المسندة لجهات خارجية (Outsourced Activities).

10. تقوم لجنة التدقيق بممارسة الدور الموكل اليها بموجب قانون البنوك والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وبحيث يتضمن ذلك وبشكل خاص:

- المراجعة والمصادقة على خطة التدقيق الداخلي التي تشمل نطاق التدقيق وتكراره.

- التأكد من قيام الادارة التنفيذية باتخاذ الاجراءات التصويبية وبالوقت المناسب لنقاط الضعف في الرقابة الداخلية، وحالات عدم الالتزام بالسياسات والقوانين والتعليمات، والملاحظات الاخرى التي يتم تحديدها من قبل التدقيق الداخلي.

- التأكد من قيام البنك بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية بالشكل السليم.

- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير الجهات الرقابية وتقارير المدقق الخارجي ومتابعة اجراءات التصويب.

- مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على مجلس الادارة وبصفة خاصة التحقق من اوامر الجهات الرقابية بشأن كفاية رأس المال وكفاية المخصصات الأخوذة مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وكافة المخصصات الاخرى وإبداء الرأي في ديون البنك غير العاملة أو المقترح اعتبارها ديوناً هالكة.

- التأكد من القوانين والانظمة التي تحكم عمل البنك.

- يدعى رئيس دائرة التدقيق الداخلي في البنك لحضور اجتماعات اللجنة ولها ان تدعو أي شخص للاستثناس برأيه بخصوص مسألة معينة.

11. تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من المستقلين على أن لا يكون رئيس اللجنة هو رئيس المجلس أو رئيس لأي لجنة أخرى منبثقة عن المجلس.

- يكون جميع أعضاء اللجنة حاصلين على مؤهلات علمية ويتمتعون بخبرة عملية مناسبة في مجالات المحاسبة أو المالية أو أي من التخصصات أو المجالات المشابهة ذات العلاقة بأعمال البنك.

- تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة ، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور عضوين على الأقل، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ب) لجنة المخاطر:

دور اللجنة:

تتولى لجنة المخاطر بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك.

2. مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس.

3. مواكبة التطورات التي تؤثر على إدارة المخاطر بالبنك، ورفع تقارير دورية عنها إلى المجلس.

4. التحقق من عدم وجود تفاوت بين المخاطر الفعلية التي يأخذها البنك ومستوى المخاطر المقبولة التي وافق عليها المجلس.

5. تهيئة الظروف المناسبة التي تضمن التعرف على المخاطر ذات الأثر الجوهري، وأي أنشطة يقوم بها البنك يمكن أن تعرضه لمخاطر أكبر من مستوى المخاطر المقبولة، ورفع تقارير بذلك إلى المجلس ومتابعة معالجتها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون من بينهم عضوا مستقلا رئيسا للجنة، ويجوز أن يشارك في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا. وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

ج) لجنة الترشيح والمكافآت:

دور اللجنة:

تختص لجنة الترشيح والمكافآت بالمهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من اختصاصات أخرى ذات علاقة:

1. تحديد الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى عضوية المجلس ضمن سياسة ملاءمة الأعضاء التي يعتمدها مجلس الإدارة، مع الأخذ بالاعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، كما يؤخذ بعين الاعتبار في حالة إعادة ترشيح العضو عدد مرات حضوره وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس.

2. ترشح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للانضمام إلى الإدارة التنفيذية العليا. حسب متطلبات سياسة شغل الوظائف العليا المعتمدة.

3. التأكد من حضور أعضاء المجلس ورشات عمل أو ندوات في المواضيع المصرفية وبالأخص إدارة المخاطر والحاكمة المؤسسية وآخر تطورات العمل المصرفي.

4. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل آخذة بعين الاعتبار الحد الأدنى للشروط الواردة في التشريعات والتعليمات السارية ومراجعة ذلك بشكل سنوي.

5. الإشراف على تطبيق السياسات التي يعتمدها المجلس بشأن تقييم أداء المجلس وأداء الإدارة التنفيذية العليا في البنك بما فيهم المدير العام.

6. توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من إطلاعهم المستمر حول أحداث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي.

7. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداري البنك ومراجعتها بصورة دورية وتطبيق هذه السياسة، والتوصية بتحديد رواتب المدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومكافآتهم وامتيازاتهم الأخرى على أن يكون تقييم أداء مدير وموظفي التدقيق الداخلي وتحديد مكافآتهم من قبل لجنة التدقيق.

8. التقييم السنوي لأعمال المجلس ككل ولجانه ولأعضائه، وإعلام البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية بنتيجة هذا التقييم.

9. إيجاد منهجية واضحة للتحقق من تخصيص أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للاضطلاع بمهامهم بما في ذلك (على سبيل المثال) مدى تعدد ارتباط العضو بعضويات مجالس إدارة أخرى/هيئات/منتديات...إلخ.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تتشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة على الأقل من أعضاء المجلس، بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة بمن فيهم رئيس اللجنة من الأعضاء المستقلين. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.

- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

د) لجنة التحكم المؤسسي :

دور اللجنة:

1. بالإضافة لما يفوضها المجلس من مهامه، تتولى لجنة التحكم المؤسسي التوجيه والإشراف على إعداد دليل الحاكمية المؤسسية وتحديثه ومراقبة تطبيقه، كما تتولى القيام بالمهام التالية:
 - التأكد من ان الهيكل التنظيمي للبنك يلي متطلبات الحاكمية المؤسسية.
 - التأكد من الالتزام بميثاق اخلاقيات العمل المعتمد لدى البنك وذلك على مستوى مجلس الادارة وكافة المستويات الادارية في البنك.
 - وضع إجراءات عمل خطية لتطبيق تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والتأكد من التزام البنك بهذه التعليمات، ودراسة ملاحظات الهيئة حول تطبيقها ومتابعة ما تم بشأنها.
2. إعداد تقرير الحوكمة وتقديمه لمجلس الإدارة.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل بحيث يكون غالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين وعلى أن تضم رئيس المجلس، ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة ق بدعوة من رئيسها مرتين في العام على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

هـ) لجنة الامتثال

دور اللجنة:

تتولى لجنة الامتثال المهام التالي ذكرها على الأقل، بالإضافة إلى ما يتضمنه ميثاق عملها من مهام أخرى ذات علاقة:

1. التوصية لمجلس ادارة البنك باعتماد السياسات المنظمة لأعمال إدارة الامتثال وتشمل سياسة الامتثال التشريعي وسياسة مكافحة غسل الأموال وسياسة العقوبات الدولية وسياسة الرشوة ومكافحة الاحتيال وأي سياسة أخرى تتعلق بإدارة الامتثال ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري والتحقق من تطبيقها.
2. تقييم درجة الفعالية التي يدير بها البنك مخاطر عدم الامتثال مرة واحدة في السنة على الأقل ومراجعتها عند إجراء أي تغييرات عليها.
3. اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة مراقبة الامتثال والتأكد من استقلاليتها وبما يحقق وجود فصل بين وظيفة مراقبة الامتثال وباقى دوائر البنك.
4. التأكد من وجود خطة سنوية لإدارة مخاطر عدم الامتثال وأنها تأخذ بعين الاعتبار أي قصور في السياسة أو الإجراءات أو التطبيق وأنها مرتبطة بمدى فعالية إدارة مخاطر الامتثال القائمة وأنها تحدد الحاجة الى أي سياسات او إجراءات للتعامل مع مخاطر عدم الامتثال الجديدة التي يظهرها التقييم السنوي لهذه المخاطر.

5. الإطلاع على التقارير التي تتضمن نتائج الاختبارات التي تمت بمراقبة الامتثال والتي تشمل تقييم مخاطر عدم الامتثال والمخالفات وجوانب القصور التي يتم الكشف عنها والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من المجلس على أن يكون معظم أعضائها من المستقلين، وللجنة دعوة ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونياً بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأكثرية المطلقة وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

و) لجنة التسهيلات:

دور اللجنة:

1. منح وتعديل وتجديد وهيكله التسهيلات الإئتمانية التي تتجاوز صلاحيات اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات) التي يرأسها مدير عام البنك، وضمن حدود يحددها لها مجلس إدارة البنك. ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة.
2. إتخاذ القرار المناسب حصراً بخصوص التسهيلات التي تم التوصية بالموافقة عليها من قبل اللجنة المنبثقة عن الإدارة التنفيذية (لجنة الإدارة للتسهيلات).
3. للمجلس تفويض بعض أو جميع صلاحيات هذه اللجنة في تعديل شروط أو هيكله التسهيلات للجنة الإدارة للتسهيلات مع ضرورة إطلاع لجنة مجلس الإدارة للتسهيلات على ما تم اتخاذه من قرارات ضمن هذه الصلاحيات.
4. لا يدخل ضمن صلاحيات هذه اللجنة ما يلي:
 - أ - الموافقة على منح التسهيلات لأعضاء مجلس الإدارة.
 - ب- شطب الديون (إعدام الديون).
5. رفع التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل التسهيلات التي تم الموافقة عليها من قبلها.
6. تعتبر قرارات اللجنة أصولية بحضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها والتصويت على قراراتها شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي يمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف وله الحق في التصويت والتوقيع على محضر الاجتماع على أن يتم توثيق ذلك حسب الأصول.
7. يتم تقييم نتائج أعمال هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء من المجلس غير المستقلين ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلاً-على أن لا يكون عضواً في لجنة التدقيق- ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ قراراتها بأغلبية عدد أعضائها بغض النظر عن عدد الحاضرين منهم، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس اللجنة.
- يجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوع وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

ز) لجنة الإدارة والاستثمار :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة النظر فيما يلي وإتخاذ القرار بشأنه:

أولاً: في مجال الإدارة:

- طلبات المصاريف الإدارية، وعقود المشتريات، والعطاءات، والتوريدات، والتبرعات، وعموما كافة الارتباطات والعقود التي تزيد عن الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا والمحددة ضمن نظام وجدول صلاحيات الارتباط والصرف المعتمد من مجلس الإدارة، وتتخذ القرارات الإدارية والمالية بشأنها.
- طلبات / عروض بيع العقارات المملوكة للبنك فيما يتجاوز الصلاحيات الموكلة للإدارة التنفيذية العليا بموجب جدول الصلاحيات المعتمد.
- إعتداد تسعير العقارات المملوكة للبنك سنويا أو عندما يتطلب الأمر ذلك.

ثانياً: في مجال الاستثمار:

- المقترحات والطلبات المقدمة من لجنة الإدارة للاستثمار بموجب جدول الصلاحيات المرفق بالسياسة الاستثمارية المعتمدة فيما يتجاوز صلاحيتها وتتخذ القرار بشأنها ويشمل ذلك:
 1. استثمارات البنك بالدينار الأردني في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال.
 2. استثمارات البنك بالعملة الأجنبية في أدوات السوق النقدي وسوق رأس المال، وعمليات تداول العملات.
- ويختص مجلس الإدارة باتخاذ القرار بما يزيد عن صلاحيات اللجنة في أي من البنود الواردة أعلاه، وترفع اللجنة التقارير الدورية لمجلس الادارة حول تفاصيل الطلبات والعمليات التي تم الموافقة عليها من قبلها.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة وتتألف من خمسة أعضاء من المجلس غير المستقلين ويجوز أن يكون أحد أعضائها مستقلا - على أن لا يكون عضوا في لجنة التدقيق - ويكون النصاب القانوني لاجتماعات اللجنة بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة.
- تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية عدد أعضائها الحاضرين وإذا تساوى عدد الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس اللجنة. ويجوز للجنة دعوة أعضاء أو ممثلين من الإدارة أو غيرهم من الخبراء والمتخصصين لحضور الاجتماعات.
- تجتمع اللجنة مرة كل اسبوعين وعندما تستدعي الحاجة وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.
- يكون المدير العام هو أمين سر اللجنة.

ح) لجنة حاكمية تكنولوجيا المعلومات :

دور اللجنة:

تتولى اللجنة المهام التالية وتكون مرجعيتها تعليمات حاكمية وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها رقم (2016/65) تاريخ 2016/10/25 الصادرة عن البنك المركزي الأردني وأية تعديلات تطرأ عليها:

1. اعتماد الأهداف الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والهياكل التنظيمية المناسبة بما في ذلك اللجان التوجيهية على مستوى الإدارة التنفيذية العليا وعلى وجه الخصوص (اللجنة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات) وبما يضمن تحقيق وتلبية الأهداف الاستراتيجية للبنك وتحقيق أفضل قيمة مضافة من مشاريع واستثمارات موارد تكنولوجيا المعلومات، واستخدام الأدوات والمعايير اللازمة لمراقبة والتأكد من مدى تحقق ذلك، مثل استخدام نظام بطاقات الأداء المتوازن لتكنولوجيا المعلومات (IT Balanced Scorecards) واحتساب معدل العائد على الاستثمار (ROI) (Return On Investment) وقياس أثر المساهمة في زيادة الكفاءة المالية والتشغيلية.

2. اعتماد الإطار العام لإدارة وضبط ومراقبة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات يحاكي أفضل الممارسات الدولية المقبولة بهذا الخصوص وعلى وجه التحديد (Control Objectives for Information and related) (COBIT Technology)، يتوافق ويلبي تحقيق أهداف ومتطلبات تعليماتنا من خلال تحقيق الأهداف المؤسسية بشكل مستدام، وتحقيق مصفوفة أهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة، ويغطي عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
3. اعتماد مصفوفة الأهداف المؤسسية، وأهداف المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها واعتبار معطياتها حدّاً أدنى، وتوصيف الأهداف الفرعية اللازمة لتحقيقها.
4. اعتماد مصفوفة للمسؤوليات (RACI Chart) تجاه العمليات الرئيسية لحاكمية تكنولوجيا المعلومات والعمليات الفرعية المنثقة عنها من حيث: الجهة أو الجهات أو الشخص أو الأطراف المسؤولة بشكل أولي (Responsible)، وتلك المسؤولة بشكل نهائي (Accountable)، وتلك المستشارة (Consulted)، وتلك التي يتم إطلاعها (Informed) تجاه كافة العمليات في المرفق المذكور مسترشدين بمعيار (COBIT 5 Enabling Processes) بهذا الخصوص.
5. التأكد من وجود إطار عام لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات يتوافق ويتكامل مع الإطار العام الكلي لإدارة المخاطر في البنك وبحيث يأخذ بعين الاعتبار ويلبي كافة عمليات حاكمية تكنولوجيا المعلومات.
6. اعتماد موازنة موارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات بما يتوافق والأهداف الاستراتيجية للبنك.
7. الاشراف العام والاطلاع على سير عمليات وموارد ومشاريع تكنولوجيا المعلومات للتأكد من كفايتها ومساهمتها الفاعلة في تحقيق متطلبات وأعمال البنك.
8. الإطلاع على تقارير التدقيق لتكنولوجيا المعلومات وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة الإنحرافات.
9. التوصية للمجلس باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح أية إنحرافات.

تشكيل اللجنة ودورية ونصاب اجتماعاتها:

- تشكل اللجنة ويعين رئيسها بقرار من مجلس الإدارة، ويحدد المجلس أهدافها ويفوضها بصلاحيات من قبله، وذلك وفق ميثاق يوضح ذلك.
- تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس الإدارة ويفضل أن تضم في عضويتها أشخاص من ذوي الخبرة أو المعرفة الاستراتيجية في تكنولوجيا المعلومات، ولجنة الاستعانة عند اللزوم وعلى نفقة البنك بخبراء خارجيين وذلك بالتنسيق مع رئيس المجلس بغرض تعويض النقص بهذا المجال من جهة ولتعزيز الرأي الموضوعي من جهة أخرى، ولجنة دعوة أي من إداري البنك لحضور اجتماعاتها للاستعانة برأيهم بمن فيهم المعنيين في التدقيق الداخلي و أعضاء الإدارة التنفيذية العليا (مثل مدير تكنولوجيا المعلومات) أو المعنيين في التدقيق الخارجي.
- تنتخب اللجنة أحد أعضائها ليكون عضوا مراقبا في لجنة الإدارة التوجيهية لتكنولوجيا المعلومات.
- تقوم اللجنة برفع تقارير دورية للمجلس، علما بأن تفويض المجلس صلاحيات للجنة لا يعفيه ككل من تحمل مسؤولياته بهذا الخصوص.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة لذلك أو بناءً على قرار مجلس الإدارة أو على طلب إثنين من أعضائها، وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة، ويكون إجتماعها قانونيا بحضور غالبية أعضائها، وتتخذ توصياتها بالأغلبية. وتحفظ بمحاضر اجتماعات موثقة.

الإدارة التنفيذية العليا

يقوم مجلس الإدارة بالموافقة على تعيين الإدارة التنفيذيّة في البنك، والذي بدوره يتأكد من امتلاكها الخبرات والكفاءات والنزاهة الضرورية لإدارة أعمال البنك وشؤونه على نحو يتوافق ومعايير السلوك المهني لاسيما الإشراف على إدارة البنك والتمتّع بالصلاحيّة المناسبة للإشراف على الأفراد الرئيسيّين المرتبطين بعمليات البنك. ويضع البنك سياسة لإدارة وشغل الوظائف التنفيذية العليا بما يلبي المتطلبات التشريعية والتعليمات النافذة وتطلعات البنك.

تعنى الإدارة التنفيذيّة في تطبيق مبادئ الحاكمة المؤسسية في البنك وتوفير الرقابة الكافية على الأنشطة التي تقوم بإدارتها.

وفي هذا الإطار، تعنى الإدارة التنفيذيّة بتحديد المهام للموظفين بالشكل الملائم، كما يقع على عاتقها اقتراح الهيكل الإداري الذي يعمل على تعزيز مفهوم المحاسبة والشفافية. وتكون هذه الإدارة ملزمة بالإشراف على الوفاء بالمسؤوليات/ الصلاحيات المحدّدة كما تكون مسؤولة تجاه المجلس عن أداء البنك.

تقييم أداء الإداريين

يضع البنك سياسات تقييم الأداء التي تكفل مشاركة جميع القائمين على تسيير أعمال البنك في تحقيق أهدافه من خلال أداء المهام والأهداف والالتزامات المنوطة بكل منهم في إطار المنافسة العادلة المنبثقة من ثقافة التمييز في الأداء.

- سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاءه
- سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومساءلتهم
- نظام تقييم أداء موظفي البنك.

وتستند كافة الأنظمة والسياسات أعلاه إلى أحدث الممارسات العالمية التي من شأنها القياس الموضوعي للأداء مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب المخاطر وما تنص عليه التشريعات والتعليمات النافذة.

أنظمة الضبط والرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة البنك الأردني الكويتي والإدارة التنفيذية للبنك مسؤولون عن وضع وتطبيق والاحتفاظ بأنظمة ضبط ورقابة داخلية لدى البنك قادرة على ضمان وتحقيق ما يلي:

- دقة ونزاهة البيانات المالية والتشغيلية الصادرة عن البنك.
- كفاءة وفعالية أداء العمليات التشغيلية للبنك.
- فعالية إجراءات حماية أصول وممتلكات البنك.
- التوافق مع سياسات وإجراءات العمل الداخلية والقوانين والتشريعات والتعليمات السارية.

ويأتي ذلك انطلاقاً من إيمان مجلس الإدارة بأهمية نظام الضبط والرقابة الداخلية الفعال، كونه من أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة وجودة عمليات البنك، حيث تبنى البنك عدداً من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية العليا مسؤولية وضعها ومتابعة تطويرها وتحديثها، وتعمل إدارة البنك وبشكل مستمر على مراقبة وتقييم مدى كفاءة وفعالية هذه الأنظمة وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها والعمل على تعزيزها. وتتأكد الدوائر الرقابية من أن التعاملات مع ذوي العلاقة تتم وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة.

ويعتمد مجلس الإدارة سياسة للضبط والرقابة الداخلية تتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بأنظمة الرقابة الداخلية من حيث تعريفها ومقوماتها ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا عنها.

وللتأكد من استقلالية الدوائر الرقابية في البنك، وقيامها بالأدوار الرقابية المنوطة بها، ترفع تقاريرها الى لجان مجلس الإدارة، كما تقيّم لجان مجلس الادارة أداء شاغلي الوظائف العليا للجهات الرقابية بموجب سياسة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا التي يعتمدها المجلس.

الجهات الرقابية في البنك

إدارة التدقيق الداخلي: وتعنى بمراجعة الالتزام بدليل الحاكمة المؤسسية، والتحقق من الامتثال لسياسات وإجراءات البنك والمعايير الدولية والتشريعات ذات العلاقة بأعمال البنك، والتحقق من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية لأنشطة البنك وشركاته التابعة والالتزام بها، والتدقيق المالي والإداري، ومراجعة صحة وشمولية اختبارات الأوضاع الضاغطة (Stress Testing) تتم وفق منهجية معتمدة من مجلس إدارة البنك، والتأكد من دقة الإجراءات المتبعة لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP).

وترفع ادارة التدقيق الداخلي تقاريرها للجنة التدقيق بمجلس الإدارة وللمدير العام بشكل متزامن.

إدارة المخاطر: وتعنى بمراقبة المخاطر في البنك في كافة الأصعدة والمجالات السوقية والتشغيلية ومخاطر المعلومات ومخاطر الائتمان، واستمرارية العمل، ومراقبة التزام دوائر البنك بالمستويات المحددة للمخاطر. وذلك وفقاً لأفضل المعايير العالمية. وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر والامتثال بمجلس الإدارة، وتكون مهام دائرة إدارة المخاطر كما يلي كحد أدنى:

1. مراجعة إطار إدارة المخاطر (Risk Management Framework) في البنك قبل إتماده من المجلس.
2. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات عمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
3. تطوير منهجيات لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
4. رفع تقارير للمجلس من خلال لجنة إدارة المخاطر ونسخة للإدارة التنفيذية العليا تتضمن معلومات عن منظومة المخاطر (Risk Profile) الفعلية لكافة أنشطة البنك بالمقارنة مع وثيقة المخاطر المقبولة (Risk Appetite)، ومتابعة معالجة الإنحرافات السلبية.
5. التحقق من تكامل آليات قياس المخاطر مع أنظمة المعلومات الإدارية المستخدمة.
6. دراسة وتحليل كافة أنواع المخاطر التي يواجهها البنك.
7. تقديم التوصيات للجنة إدارة المخاطر عن تعرضات البنك للمخاطر وتسجيل حالات الإستثناءات من سياسة إدارة المخاطر.
8. توفير المعلومات اللازمة حول مخاطر البنك، لإستخدامها لأغراض الإفصاح.

إدارة الامتثال: وتعنى بالتحقق من الامتثال للتشريعات والتعليمات المحلية والعالمية التي تخضع لها أعمال البنك، وترفع تقاريرها الى لجنة المخاطر والامتثال بمجلس الإدارة ونسخة للمدير العام. كما تعنى بأعمال مراقبة ومكافحة غسل الأموال، بالإضافة الى ادارة وحدة شكاوى العملاء في إطار نظام يعتمده مجلس الإدارة وفقاً للتعليمات الرقابية.

وتضع كل من الجهات الرقابية أعلاه، موثيق عملها التي تعتمد من مجلس الإدارة.

ميثاق أخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق أخلاقيات العمل الذي تم إقراره من مجلس الإدارة وتعهد بالالتزام به كافة موظفي البنك على اختلاف مستوياتهم الإدارية إلى جانب أعضاء مجلس إدارة البنك.

وقد حدد هذا الميثاق أخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك بأربعة محاور رئيسية وهي: -

- النزاهة.
- الإمتثال للقوانين.
- الشفافية.
- الولاء للبنك.

ففي محور النزاهة تضمن الميثاق أن موظفي البنك ملتزمون بما يلي: -

- أموال المودعين أمانة ومسؤولية يجب الحفاظ عليها.
- عدم تعارض المصلحة الخاصة مع مصلحة البنك.
- عدم استخدام المعلومات الداخلية للمصلحة الشخصية.
- المحافظة على الموضوعية وعدم التأثر بالعلاقات الشخصية.
- عدم الدخول بعلاقات تجارية مع العملاء والموردين.
- عدم التمييز بين العملاء.
- الترفع عن قبول الهدايا والمنافع والدعوات.

أما في جانب الامتثال للقوانين والأنظمة فيجب على الموظفين الالتزام بالسرية المصرفية وسياسات البنك وأدلة العمل لديه وإيلاء العناية اللازمة في مكافحة غسل الأموال، وعدم إصدار شيكات بدون رصيد والالتزام بقرارات الإدارة.

أما في جانب الشفافية فيلتزم موظفو البنك بصحة الأرقام والبيانات والتقارير المصرح بها ودقة هذه البيانات وكفائتها وتوقيتها وتوافقها مع المعايير بالإضافة إلى التصريح عن المصالح الشخصية وسلامة وضع الموظف المالي والأنشطة التجارية الخاصة به والتصريح عن المخالفات والأضرار.

أما بالنسبة للولاء للبنك فهذا يتحقق من خلال تحقيق رسالة البنك ورؤيته وأهدافه ودوره وتحويل شعار البنك إلى واقع ملموس ونيل رضا العملاء والمحافظة عليهم بالإضافة إلى الإيجابية والتميز وتحمل المسؤولية والجودة والكفاءة وثمر الدقة والتعلم المستمر، المحافظة على وقت العمل، التكيف مع ضغوط العمل بروح الفريق والاهتمام بالمظهر والسلوك وحسن التعامل، الحرص على سمعة البنك وإنجازاته، الحفاظ على موجودات البنك ومظهره، عدم الإفصاح عن أسرار العمل واستئذان الإدارة قبل الإدلاء بأي تصريح يتعلق بالبنك بأي وسيلة إعلامية.

يتم نشر المعايير والسياسات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك؛ كما يتم تحديد درجة التقيّد بها في تقرير الحاكمية المؤسسية ضمن التقرير السنوي للبنك.

تضارب المصالح

يعتمد البنك سياسة موثقة حول تضارب المصالح تشمل مسألة تحديد التضارب والتنفيذ المستقلّ والإفصاح عنه، سواء نشأ هذا التعارض بين أعضاء مجلس الإدارة وبين البنك أو بين الإدارة التنفيذية وبين البنك.

تغطي سياسة البنك الخاصة بتضارب المصالح مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل:

- الأنشطة والأعمال التي على عضو مجلس الإدارة تجنبها والتي من الممكن أن تؤدي إلى تضارب في المصالح.
- يجب الحصول على موافقة المجلس عن أي نشاط يقوم به عضو مجلس الإدارة والذي من الممكن أن يؤدي إلى تضارب المصالح، وعلى المجلس التحقق من أن هذا النشاط لا ينطوي على أية تضارب.
- على عضو مجلس الإدارة التصريح عن أية موضوع أدى أو قد يؤدي إلى تضارب في المصالح.
- على عضو مجلس الإدارة الامتناع عن التصويت على أي بند من بنود جدول الأعمال والذي قد يؤدي إلى تضارب في المصالح أو له تأثير على موضوعية التصويت.
- يجب أن تقوم جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس المساواة، كما يجب توفر آلية واضحة لدى مجلس الإدارة للتعامل مع أية قضية تنشأ من عدم الامتثال لسياسة تضارب المصالح.
- يجب أن تتضمن سياسة تضارب المصالح أمثلة على الحالات التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح والمرتبطة بأعضاء المجلس.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

- يضع البنك سياسة موثقة حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. حيث تضمّن هذه السياسة القواعدَ والإجراءات المعتمدة لتنظيم المعاملات مع هذه الأطراف سواء تم ذلك بين البنك وموظفيه أو بين البنك وأعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم أو بين الأطراف ذات الصلة فيما بينهم ، بما في ذلك معاملات القروض والمعاملات التجارية المبرّمة مع البنك.
- يجب على مجلس الإدارة التأكّد من أن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة تتم مراجعتها وتقييم مخاطرها وتراعي جميع الضوابط الموضوعة.

سياسة الإبلاغ

يعتمد البنك سياسة وإجراءات عمل للتبليغ عن الأعمال غير القانونية / الاحتيال - وسياسة التبليغ الخاصة، بما في ذلك الإجراءات التي تخوّل الموظفين الاتصال برئيس مجلس الإدارة للإبلاغ عن أيّة مخاوف لديهم حول إمكانية حصول مخالفة أو احتيال على نحو يسمح بفتح تحقيق مستقلّ للنظر في هذه المخاوف ومتابعتها. تحرص هذه الإجراءات على التأكد من تأمين البنك الحماية المطلوبة لهؤلاء الموظفين لطمأننتهم من عدم تعرّضهم للتهديد أو معاقبتهم حتى في حال عدم إثبات صحّة مخاوفهم .

السياسات المنظمة لأعمال البنك

يولي البنك الأردني الكويتي أهمية كبيرة لموضوع توفر سياسات عمل مكتوبة تغطي كافة أنشطة البنك، حيث يتم اعتماد هذه السياسات من قبل مجلس إدارة البنك وتعميمها على كافة المستويات الإدارية، كما يتم مراجعتها وتحديثها بانتظام لتعكس أية تعديلات أو تغييرات تطرأ على القوانين والتعليمات والظروف الاقتصادية، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

حماية حقوق المساهمين وعلاقتهم بالبنك

- يتأكد المجلس من حماية حقوق المساهمين الأساسية المتعلقة بتسجيل الملكية ونقلها، والمشاركة في اجتماعات الهيئة العامة، والمشاركة في الأرباح، والحصول على معلومات منتظمة حول البنك.
- يعمل المجلس على تشجيع المشاركة الفعالة للمساهمين في اجتماعات الهيئة العامة وتعريفهم بإجراءات وقواعد التصويت واطلاعهم على تاريخ ومكان الاجتماع مع جدول الأعمال يي وقت كاف قبل الاجتماع. واطلاع المساهمين على محاضر اجتماعات الهيئة العامة.

يقوم البنك بتطوير علاقات إيجابية مبنية على الشفافية مع كافة المساهمين وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع كافة المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت، كما يراعى التصويت على حدا على كل قضية تثار خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي.

يقوم رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة.

يتم إعداد تقرير مفصل لإطلاع المساهمين بعد انتهاء اجتماع الهيئة العامة وبحيث يشتمل على الملاحظات المختلفة والأسئلة التي طرحها المساهمين وإجابات الإدارة عليها والنتائج التي تم التوصل إليها.

يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.

وفقاً لما ورد في قانون الشركات، ينتخب أعضاء المجلس أو يعاد انتخابهم خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة كما يجري انتخاب المدقق الخارجي خلال نفس الاجتماع.

الشفافية والإفصاح

يوفر البنك دائماً وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الأثر الجوهري على البنك.

يلتزم البنك التزاماً تاماً بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتعليمات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية.

يتابع البنك التطورات المختلفة المتعلقة بمتطلبات الإفصاح وفق المعايير الدولية وبحيث تنعكس فوراً على تقاريره المالية.

يلتزم البنك بتوفير خطوط اتصال تتميز بالديمومة والحرفية مع كافة الجهات ذات العلاقة من سلطات رقابية ومساهمين ومستثمرين ومودعين وبنوك أخرى ولتحقيق هذا الأمر يقوم البنك بإيجاد وظيفة علاقات مستثمرين مهمتها الأساسية توفير معلومات كاملة وموضوعية عن أوضاع البنك المالية والإدارية ونشاطات البنك المختلفة.

أن يحتوي التقرير السنوي للبنك على كافة المعلومات حول البنك بشكل شفاف وموضوعي.

نشر تقارير دورية تحتوي معلومات مالية ربع سنوية، بالإضافة إلى نشر تقرير من المجلس حول تداول أسهم البنك ووضعه المالي خلال السنة، وملخصات دورية للمساهمين والمحللين في السوق المالي والصحفيين المتخصصين في القطاع المالي من قبل الإدارة التنفيذية.

عقد اجتماعات دورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمستثمرين والمساهمين.

يقوم البنك بتوفير المعلومات الواردة في تقاريره السنوية أو الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك باللغتين العربية والإنجليزية وبحيث يتم تحديث المعلومات باستمرار.

يجب أن تتضمن التقارير التي يقدمها البنك إفصاح من الإدارة التنفيذية عن نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك وأي أثر أو مخاطر مستقبلية من الممكن أن تؤثر على الوضع المالي العام للبنك.

الفروع العاملة

فروع منطقة عمان

الفرع الرئيسي

هاتف 5629400 ، فاكس 5694105

فرع ابن خلدون

هاتف 4613902 ، فاكس 4613901

فرع أبو حسان مول

هاتف 4164585 ، فاكس 4164590

فرع أبو علندا

هاتف 4162756 ، فاكس 4161841

فرع أبو نصير

هاتف 5235223 ، فاكس 5235226

فرع الجيبهية

هاتف 5346763 ، فاكس 5346761

فرع الرابية (ATM)

هاتف 5511428 ، فاكس 5511479

فرع الرونق

هاتف 5850392 ، فاكس 5850327

فرع الشميساني

هاتف 5685403 ، فاكس 5685358

فرع شارع الصخرة المشرفة

هاتف 4386847، فاكس 4386830

فرع العبدلي

هاتف 5653491 ، فاكس 5662374

فرع العبدلي مول

هاتف 5629415 ، فاكس 5629416

فرع المدينة الرياضية

هاتف 5161938 ، فاكس 5162358

فرع المدينة المنورة

هاتف 5533561 ، فاكس 5533560

فرع المركز التجاري

هاتف 4624312 ، فاكس 4611381

فرع المقابلين

هاتف 4203723 ، فاكس 4203715

فرع الهاشمي الشمالي

هاتف 5051845 ، فاكس 5052460

فرع الوحدات

هاتف 4777174 ، فاكس 4750220

فرع اليرموك

هاتف 4779102 ، فاكس 4750230

فرع تاج لايف ستايل

هاتف 5936901 ، فاكس 5936903

فرع تلاع العلي

هاتف 5532168 ، فاكس 5518451

فرع جاليريا مول

هاتف 064017871 ، فاكس 064017872

فرع جامعة البترا

هاتف 5714365 ، فاكس 5713079

فرع جبل الحسين

هاتف 5658662 ، فاكس 5658663

فرع جبل عمان

هاتف 4641317 ، فاكس 4611391

فرع حي نزال

هاتف 4383906 ، فاكس 4383905

فرع خلدا

هاتف 5370835 ، فاكس 5370925

فرع دابوق

هاتف 5411580 ، فاكس 5521337

فرع دير غبار

هاتف 5853681 ، فاكس 5853705

فرع زهران

هاتف 4611838 ، فاكس 4612110

فرع زين

هاتف 5810734 ، فاكس 5810927

فرع سوق الخضار

هاتف 4127588 ، فاكس 4127593

فرع سيتي مول

هاتف 5824318، فاكس 5825426

فرع شارع مكة

هاتف 5532651 ، فاكس 5532152

فرع صويفية

هاتف 5851028 ، فاكس 5851931

فرع صويلح الجنوبي

هاتف 5356259 ، فاكس 5356830

فرع طبربور

هاتف 5065685، فاكس 5065162

فرع عبدون

هاتف 5924208 ، فاكس 5924194

فرع عمره

هاتف 5535292 ، فاكس 5516561

فرع ماركا

هاتف 4889531 ، فاكس 4889530

فرع مرج الحمام

هاتف 5731056 ، فاكس 5716832

فرع مركز الملك عبد الله

هاتف 4626988 ، فاكس 4626995

فرع مكة مول

هاتف 5517967 ، فاكس 5517836

فرع وادي السير

هاتف 5858864 ، فاكس 5810102

فرع وادي صقرة

هاتف 5679174، فاكس 5679146

فروع منطقة الوسط

فرع البقعة

هاتف 4725090 ، فاكس 4726101

فرع السلط

هاتف 05/3558995 ، فاكس 05/3558994

فرع جامعة عمان الأهلية

هاتف 05/3500195 ، فاكس 05/3500048

فرع سمارة مول /البحر الميت

هاتف 05/3561243 ، فاكس 05/3561244

فرع مأدبا

هاتف 05/3253568 ، فاكس 05/3253569

فروع منطقة الشمال

فرع إربد

هاتف 02/7243665 ، فاكس 02/7247880

فرع الحصن

هاتف 02/7020035، فاكس 02/7022198

فرع المفرق

هاتف 02/6235902 ، فاكس 02/6235901

فرع جامعة اليرموك

هاتف 02/7255215، فاكس 02/7255315

فرع جرش

هاتف 02/6340914 / 02 ، فاكس 02/6340921

فرع شارع الملك عبدالله الثاني

هاتف 02/7248496 ، فاكس 02/7248498
فروع منطقة الجنوب

فرع العقبة

هاتف 03/2016188 ، فاكس 03/2016188

فرع الكرك

هاتف 03/2396102 ، فاكس 03/2396002

فروع منطقة الزرقاء

فرع الرصيفة

هاتف 05/3744151 ، فاكس 05/3744152

فرع الزرقاء

هاتف 05/3983855 ، فاكس 05/3998677

فرع الزرقاء الجديدة

هاتف 05/3864556 ، فاكس 05/3864557

فرع المنطقة الحرة

هاتف 05/3826196 ، فاكس 05/3826195

فرع شارع الملك حسين بن طلال

هاتف 05/3938470 ، فاكس 05/3938503

الفرع الجوال

هاتف 0791995682 ، فاكس 0790524103

الفروع خارج الأردن

فرع قبرص

هاتف 875555 25 357+ ، فاكس 582339 25 357+

مواقع أجهزة الصراف الآلي - الأردن

منطقة عمان

- الإدارة العامة (من خلال السيارة)
- صراف الي فرع العبدي
- أفينيو مول

البركة مول / الصويفية

السفارة الكويتية

العبدي بوليفارد

جبل اللوييدة

سنتر مول

سيفوي / الشميساني

شارع الرينبو

شركة الشرق العربي للتأمين

صيدلية روجي / خلدا

صيدلية روجي / عبدون

فندق الريحني

فندق الميلينيوم

فندق الهوليداي ان

فندق فيرمونت

فندق الموفن بك

فندق كراون بلازا

كارفور / المدينة المنورة

كارفور / النزهة

كارفور / أبو نصير

كوزمو للتسوق

مجمع الملك حسين للأعمال

محطة محروقات توتال / الجاردنز

مركز العبدي الطبي

مستشفى الاستقلال

المركز الوطني للسكري

فلل الأندلسية

مكة مول

العبدي مول

مدينة التجمعات الصناعية التميمية

منطقة الوسط

جامعة عمان الأهلية

فندق الهوليداي ان / البحر الميت

فندق كراون بلازا / البحر الميت

فندق كمبنيكي / البحر الميت

فندق هيلتون / البحر الميت

منطقة الشمال

سي تي سنتر / إربد

منطقة الجنوب

فندق كمبنيكي / العقبة

منطقة الزرقاء

محطة محروقات المناصير/ الزرقاء

مواقع أجهزة الصراف الآلي التفاعلي

(ITM) - الأردن

بوليفارد العبدي

إربد سي تي سنتر / إربد

سي تي مول

فرع عبدون

فرع العبدي مول



شركة إجارة للتمويل الأجنبي

شركة مملوكة



سند كابيتال
SANAD CAPITAL

الشركة الإدارية المتخصصة للاستثمار والاستشارات المالية (سند كابيتال)

شركة مملوكة



الشركة المتحدة للاستثمارات المالية

شركة تابعة



عضو رئيسي، مصدر وقابل

شركة ماستركارد العالمية



مصدر

بطاقة أمريكيان إكسبريس



عضو رئيسي، مصدر وقابل

شركة فيزا العالمية



عضو ومساهم

شركة الشرق الأوسط لخدمات الدفع



وكيل رئيسي

ويسترن يونيون



صندوق بريد: 9776 عمان 11191

هاتف: 5629400 - 6 - 962 +

فاكس: 5695604 - 6 - 962 +

مركز الاتصال المباشر: 5200999 - 6 - 962+ / 080022066

البريد الإلكتروني: info@jkb.com.jo

jkb.com